ISN= 241627

جامعة بيرزيت

القدس في السياسة الأمريكية

(2001-1947)

Jerusalem in USA Policy

(2001-1947)

رسالة ماجستير

مقدمة من الطالب

محمد زياد محمد عبد الفتاح

2001/7/11

مكتبة جامعة بيرزيت
40434
BIRZEIT UNIVERSITY LIBRARY

إشراف

د. محسن يوسف

أعضاء لجنة النقاش

د. كمال عبد الفتاح و د. حماد حسين

"قُدِمَت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة

من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت - فلسطين"

رصيد ٨ - ٨ / ٢٠٠٢

محمد زياد محمد عبد الفتاح

القدس في السياسية الأمريكية

التاريخ : 2001/7/11

أعضاء لجنة النقاش	التواقيع
الدكتور : محسن يوسف (رئيساً)	.....
الدكتور : كمال عبد الفتاح (عضواً)	.....
الدكتور : حماد حسين (عضواً)	.....

إهداء

إلى أمي الحنونة وأبي الغالي

إلى اخوتي وأخواتي القريبين إلى قلبي

إلى زوجتي العزيزة وابنتي الغالية

إلى كل من ساهم في إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود

شكر وتقدير

لم يكن لهذه الرسالة أن تخرج بهذه الصورة لولا تحالف الجهود التي بذلها

مخلصون في خدمة قضية العلم ، لقد بذل

الدكتور محسن يوسف

جهوداً مثمرة في إخراج هذا العمل بصورته الحالية وبذل

الدكتور كمال عبد الفتاح

و

الدكتور حماد حسين

جهوداً جادة في مناقشته

لهم جميعاً خالص الشكر والتقدير والعرفان

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإجـــازة	ب
إهـــداء	ج
شـــكر وتقـــديـــر	د
قائمة المحتويـــات	ه
الملخص باللغة العربية	ح
الملخص باللغة الإنجليزية	ي
المقدمة	ل
الفصل الأول : مدينة القدس – بانوراما تاريخية	**1**
I. إشارات تاريخية	1
II. الأهمية التاريخية والمكانة الدينية لمدينة القدس	3
أ. أهمية القدس بالنسبة للمسلمين	3
ب. أهمية القدس بالنسبة للمسيحيين	5
ج. أهمية القدس بالنسبة لليهود	7
III. المكانة السياسية لمدينة القدس	8
أ. فلسطينياً وعربياً وإسلامياً	8
ب. المكانة السياسية للقدس إسرائيلياً	16
ج. المكانة السياسية لمدينة القدس دولياً	20
❖ أمريكياً	20
❖ دولياً	23
❖ موقف الفاتيكان	27

الفصل الثاني : القدس في القانون الدولي **29**

I. تمهيد (تقديم لوثائقية القانون الدولي بخصوص القدس) 29

II. مركزية قرار التقسيم 1947 30

❖ الأثر القانوني لقرار التقسيم 181 على القدس 32

❖ الوسيط الدولي 33

❖ الموقف الإسرائيلي والعربي من القرار 181 33

❖ الإجراءات الإسرائيلية في القدس 35

III. التراكم الوثائقي لقرارات الأمم المتحدة 38

❖ الفترة ما بين 1948-1967 38

❖ مرحلة ما بعد 1967 40

❖ قرارات مجلس الأمن 43

الفصل الثالث : موقف الإدارة الأمريكية من موضوع القدس **48**

I. تمهيد 48

II. تأثير المتغيرات الدولية على السياسة الأمريكية 49

III. الموقف الأمريكي ... بين رفض الإجراءات الإسرائيلية في القدس وعدم إغضاب إسرائيل 51

IV. صنع القرار في المؤسسة السياسية الأمريكية 67

أ. دور الرئيس الأمريكي 67

ب. دور الكونغرس 68

ج. تأثير اللوبي الصهيوني وجماعات الضغط 77

د. الرأي العام الأمريكي وإسرائيل 81

IIV. القدس في الانتخابات الأمريكية 82

الفصل الرابع : أثر السياسة الأمريكية على وضعية القدس في المفاوضات العربية الإسرائيلية **86**

I. نبذة تاريخية (عن الدور الأمريكي في الوساطة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل) 86

II. التعامل الأمريكي مع التمثيل الفلسطيني في القدس 89

III. اتفاقيات كامب ديفيد الأولى 1978 91

IV. مؤتمر مدريد 1991 97
IIV. أوسلو والمفاوضات الثنائية 101
❖ رسالة شمعون بيريس (وزير خارجية إسرائيل) 104
IIIV. القدس في مباحثات كامب ديفيد الثانية 2000 105

الخاتمة 114

قائمة الهوامش 119

الملحق والخرائط 151

قائمة المصادر والمراجع 161

ملخص

تنفرد مدينة القدس بمكانتها الدينية والتاريخية والحضارية لدى المسلمين والمسيحيين واليهود ، وهي أهم مدينة في فلسطين ومن أهم المدن في العالم نظراً لهذه المكانة . لذلك كانت المدينة مسرحاً للصراعات والغزوات عبر تاريخها الذي شهد في نصف القرن الأخير صراعاً مستمراً بين العرب وإسرائيل ، وكانت القدس وما زالت في قلب هذا الصراع . وبين مطالبة كلا الطرفين بالقدس قدمت الأمم المتحدة تصورها التوفيقي عبر قرار 181 لعام 1947 الذي يمنح القدس وضعاً دولياً خاصاً ، ورفضت على الدوام إجراءات إسرائيل الهادفة إلى تكريس المدينة عاصمة موحدة لها .

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً أساسياً في صياغة القرارات الدولية المتعلقة بالقدس ، ولكنها رغم ذلك بنت سياستها الخاصة إزاء الصراع بناءً على عوامل داخلية وخارجية جعلت من مواقفها تتسم بعدم الوضوح، في محاولة لتبوء موقع الوسيط . وفي إطار هذا التوجه سعت الولايات المتحدة إلى الحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط عبر تجنب إثارة الرأي العام العربي والإسلامي ضدها وفي الوقت ذاته عدم إغضاب إسرائيل ومؤيديها في الولايات المتحدة .

أيدت الولايات المتحدة قرار التقسيم بما فيه تدويل القدس عام 1947 ، وعندما احتلت إسرائيل القدس الشرقية عام 1967 ومن ثم ضمتها لحدودها عام 1968 ، دأبت الولايات المتحدة على اعتبار القدس الشرقية أراضي محتلة ، وظلت منذئذ لا تعترف بالإجراءات الإسرائيلية في المدينة ، ورفضت شأنها شأن معظم دول العالم ، نقل سفارتها إلى القدس ، رغم أن هذا الموضوع كان بنداً رئيسياً في لائحة الوعود الانتخابية لمرشحي الرئاسة الأمريكية ، وعلى الرغم أيضاً من القرار الذي اتخذه الكونغرس بداية التسعينيات والقاضي بنقل السفارة ، وكانت المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط ولا زالت الدافع الرئيسي لهذا الموقف رغم الضغوط الهائلة التي يمارسها الكونغرس وإسرائيل واللوبي المؤيد لها .

على ساحة المفاوضات ، دفعت الولايات المتحدة باتجاه ترك قضية القدس موضوعاً تفاوضياً ثنائياً مؤجلاً ، ورفضت أية مطالبة لها بالضغط على إسرائيل للقبول بقرارات

الشرعية الدولية ، حيث تبرر موقفها هذا بأن التسوية يجب أن يتـــم التوصـــل إليـــها عـــبر الأطراف نفسها دون ضغوط خارجية .

بعد انطلاق مؤتمر مدريد عام 1991 ، وتوقيع اتفاق أوسلو 1993 وما تبعـــه مـــن اتفاقات ملحقة ، ركزت الولايات المتحدة في سياستها على اعتبار تلك الاتفاقيـــات مرجعيـــة لبحث قضية القدس ، بديلاً عن قرارات الشرعية الدولية . ومن المعروف أن كل الاتفاقـــات المبرمة لا تتضمن أي حل لهذه القضية ، إنما عالجتها ببند يدعو إلى تأجيل بحثها .

كانت ذروة النقاش المحتدم حول القدس خصوصاً ، عندما جمعت الولايات المتحـــدة السلطة الفلسطينية وإسرائيل في كامب ديفيد طيلة أربعة عشر يوماً ، وأجمعت كل التقـــارير الواردة من تلك المباحثات على أن الولايات المتحدة ركزت ضغوطها على الطرف الفلسطيني للقبول بمقترحات تخرج عن نطاق الشرعية الدولية من خلال تقسيم القـــدس الشـــرقية إلـــى سيادات مشتركة ومنفصلة ، وفشلت تلك المباحثات وظل موضوع القدس دون حل .

Abstract

The city of Jerusalem plays a unique and special role in the religious, historical and cultural life of the Muslims, Christians, and Jews. It is considered the most important city in Palestine and perhaps in the world. For this reason, the city was a field of conflicts, and invasions through its history, which witnessed a continuos conflict between the Arab countries and Israel during the last five decades. Since, Arabs and Israelis claimed the city, the United Nations issued a resolution (number 181) in 1947 which gave Jerusalem a special international position and did not include it in Palestine or Israel.

The United States of America plaid an essential role in the construction of the United Nations resolutions which are concerned with Jerusalem. Despite this fact, The United States policy concerning Jerusalem was influenced by its internal and international concerns, and by the fact that it wanted to play the role of mediator between the Arabs and the Israelis. For this reason, the United States wanted to maintain its interests in the Middle East, by avoiding the Arabs and Muslims counter reaction against its position. At the same time, the United States avoided the anger of Israel or the pro-Israelis in the United States.

The United States supported the resolution of dividing Palestine (number 181) which included the internationalization of Jerusalem. When Israel occupied East-Jerusalem in 1967, and later included the city under its borders, the United States continued considering East Jerusalem as part of the occupied land, therefor it regarded the Israeli activities in the city unacceptable. It rejected the transfer of its embassy from Tel-Aviv to Jerusalem in accordance with other nations. It rejected the transfer of the embassy in spite of the fact that this issue was one of the main elements that were included in the United States presidential election campaign promises.

Despite the decision that was taken by the Congress in the beginning of the 1990's which rules the embassy transfer, the American interests in the Middle East region were the motivation for such position, despite the great pressure in which Israel, Congress, and their correlation's have exerted on the United States.

During the peace process, the United States motivated the direction towards delaying and leaving the Jerusalem case as a secondary subject of negotiation. It has rejected exerting any pressure on Israel to comply with the International resolutions. Where it gives the excuse of its position by stating that the peace deal must be reached through the conflict parties without external pressure.

After, Madrid conference was setout, and the signing of Oslo agreement in 1993, and the subsequent agreements, the United States concentrated in its policy on regarding the agreements as a frame-reference for the discussion of the Jerusalem case, as a substitute for the International resolutions. It is well known, that the done agreements include no solution of this case, but only has treated it with time element of postponing its discussion and negotiation.

The extent of the discussion reached its maximum, about Jerusalem, when the United States brought the Palestinians and Israelis into Camp David for fourteen days of discussion. All the reports that were coming out of the negotiations have agreed that the United States concentrated its pressure on the Palestinian side. This is to accept suggestions that are in contradiction with international resolutions through dividing East Jerusalem into shared, and separate dominance. Those negotiations have failed, and the Issue of Jerusalem still waiting to be solved.

المقدمة

أدت الهجمة الصهيونية على فلسطين بشكل عام والقدس بشكل خاص إلى دخول قضية القدس نطاق هيئة الأمم المتحدة بزخم مميز . فكانت هذه القضية وما زالت من أهم القضايا التي تفرعت عن القضية الأم – قضية فلسطين . وتعود حساسية وتميز قضية القدس لأهميتها الدينية والتاريخية والسياسية لأبناء الديانات الثلاث . ولذلك انفردت القدس بمكانة خاصة في قرارات وتوصيات هيئة الأمم المتحدة . ونشأت قضية القدس في نطاق الأمم المتحدة كنتيجة مباشرة لقرار تقسيم فلسطين رقم 181 الذي أصدرته الجمعية العامة في 1947/11/29 . وقد نص القرار على تدويل القدس باعتباره أفضل وسيلة لحماية جميع المصالح الدينية والثقافية في المدينة المقدسة . وقد تم في قرار التقسيم سلخ "منطقة القدس" عن فلسطين بحيث أصبحت منطقة مستقلة ذات دستور ومجلس وصاية مستقل وقيادة دولية خاصة ضمن نظام عُرف بـ (Corpus Separatum) . وعندما وقعت القدس الشرقية تحت الاحتلال الإسرائيلي أصدرت الأمم المتحدة ومجلس الأمن عدة قرارات تندد وتشجب الإجراءات الإسرائيلية ولا تعترف – بشرعية احتلال وضم إسرائيل للمدينة . وقد لاقت هذه القرارات استجابة من كافة الدول بما فيها الولايات المتحدة رغم تقديمها الدعم المادي والسياسي والدبلوماسي لإسرائيل .

إن ازدياد مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أكسب إسرائيل أهمية ودوراً بارزاً في استراتيجية الولايات المتحدة الدفاعية بحكم موقع إسرائيل الاستراتيجي وبحكم العوامل الدولية الفاعلة كازدياد الخطر السوفيتي (سابقاً) ، ومقابل ذلك عملت الولايات المتحدة – ضمن محاولاتها التوفيق بين مصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط وبين دعمها لإسرائيل – إلى انتهاج سياسة عدم إثارة العالم الإسلامي والعالم العربي كما حرصت على مواءمة سياستها تجاه القدس وقرارات الأمم المتحدة المبنية على القانون الدولي الرافض للإجراءات والاحتلال الإسرائيلي للمدينة . إن تحليل السياسة الخارجية للولايات المتحدة يجب أن يبنى على عوامل صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة وبالتالي فإنه يشمل عدة عوامل أهمها : أولاً – السعي لتحقيق المصالح القومية للولايات المتحدة . وثانياً – دور جماعات الضغط والرأي العام والكونغرس تجاه هذه السياسة . وقد استغلت جماعات الضغط الصهيونية ثقلها وأدواتها في الضغط على الكونغرس والإدارات الأمريكية المختلفة بشأن نقل مقر السفارة الأمريكية لمدينة القدس إلا أنها فشلت في ذلك حتى

الآن . وثالثاً – دور الأجهزة البيروقراطية في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية . ورابعاً – دور الرئيس الأمريكي في صنع السياسة الخارجية . وهذه العوامل تعتبر مركبات عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة وهي بحد ذاتها مكملة لبعضها البعض . يمكن الجزم بأن عملية صنع القرار السياسي تجاه قضية القدس لدى الإدارة الأمريكية وطوال عقود من الزمن اعتمدت على هذه العوامل حيث كانت أهمية الحفاظ على المصالح القومية العليا للولايات المتحدة تحتم عدم إثارة العالم الإسلامي والدولي والعربي تجاه الولايات المتحدة . مقابل ذلك وقفت الجماعات الصهيونية الضاغطة والرأي العام ووسائل الإعلام في وجه الرئيس الأمريكي مما خلق سياسة وصلت لدرجة من الغموض والضبابية لمحاولتها التوفيق بين المصالح القومية العليا والعوامل الخارجية من جهة وبين الضغوط الداخلية من جهة أخرى .

الإشكالية :

يمكن القول بأن السياسة الخارجية لأية دولة هي انعكاس لمصالحها ومحصلة نهائية لأهدافها على المستويين القومي والعالمي . وعليه فقد شكلت القدس قضية مفصلية وهامة في الصراع العربي الإسرائيلي نظراً لأهميتها الدينية والتاريخية والسياسية للعرب والفلسطينيين وللمسلمين والمسيحيين واليهود . وقد مارست الأطراف الصهيونية ضغوطاً كبيرة لفرض الأمر الواقع وإضفاء الشرعية الدولية على إجراءاتها الكامنة في جعل القدس عاصمة شرعية لدولة إسرائيل . وقد فشلت هذه الضغوط في كسب التأييد العالمي والأوروبي ، وبناءً عليه فأنه يطرح التساؤل : لماذا فشلت الضغوط الصهيونية في إرغام الولايات المتحدة على نقل مقر سفاراتها من تل أبيب إلى القدس حتى الآن ؟ وهناك عديد من التساؤلات التي تواكب الموقف الأمريكي تجاه قضية القدس عبر مفاصل سياسية مرتبطة بالتطورات العالمية والإقليمية والمحلية للقضية الفلسطينية . لماذا تعتبر قضية القدس من الخطوط الحمراء التي لم تتجاوزها الإدارة الأمريكية في سياستها تجاه القضية الفلسطينية رغم الضغوط الصهيونية المتزايدة ؟ ولماذا تقف مؤسسات صنع السياسة الأمريكية الرسمية (الخارجية) ضد القوى السياسية الداخلية فيما يخص قضية القدس ؟

الفرضية :

ترتكز عملية صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة على عدة عوامل مرتبطة بطبيعة نظام الحكم فيها ومصالحها القومية في الدرجة الأولى من الأولويات مقابل الضغط الداخلي والرأي العام . ويعطى الرئيس الأمريكي دوراً تنفيذياً فعالاً مقابل دور الكونغرس في مراقبة القرارات الصادرة عن الهيئة التنفيذية . لذلك فإن هذا النظام يعتمد على قدر كبير من المؤسساتية والبيروقراطية . لقد أحدثت التحولات الدولية استجابة ومواءمة الموقف الأمريكي لتطور الأحداث التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص والعالم بشكل عام بما ينسجم والمصالح الأمريكية الاستراتيجية مع المحافظة على الإطار الدولي (القانون الدولي) والبعد الديني والقومي لقضية القدس . إن القرار السياسي الأمريكي تجاه القدس يمر عبر مفاصل مؤسسية عديدة ومعتمداً على مجموعة إرهاصات في البيئتين الداخلية والخارجية بحيث تفضي إلى عدم وضوح يخدم الموقف الإسرائيلي نظراً لتأثره بضغوط اللوبي الصهيوني المؤثر على الكونغرس من جهة واحترام قرارات الشرعية الدولية من جهة أخرى . إضافة لذلك تمثل نقاط التحول في الصراع العربي الإسرائيلي بدءاً بكامب ديفيد ومروراً بأوسلو وانتهاءً بعملية التطبيع عوامل ضاغطة ومحفزة للحكومة الأمريكية المحكومة بالفلسفة الذرائعية – بحيث تتخذ من المبررات المختلفة ما يقربها من الموقف الإسرائيلي ، ويساعدها على تغيير مواقفها الرسمية تجاه القدس .

المنهجية :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي في البداية لإبراز أهمية القدس التاريخية ، والحضارية ، والدينية ، ويستخدم هذا المنهج في متابعة مواقف الرؤساء ، والإدارات الأمريكية المختلفة من قضية القدس عبر تفحص الوثائق ، والتصريحات الصادرة عنهم . ويعتمد هذا المنهج على رصد قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن تجاه قضية القدس بحيث أن الإحاطة القانونية والدولية بقضية القدس تحتل حيزاً مهماً في هذه الدراسة . وفيما يتعلق بتحليل عوامل السياسة الأمريكية تجاه القدس ومواقف الأطراف الخاصة بهذا النزاع فإنه لا بد من اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وذلك لإثبات الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة . إن تحليل الأحداث وربطها بالمعلومات المختلفة ذو أهمية بالغة في إثبات الفرضيات ومحاولة حل الإشكالية والتساؤلات المطروحة .

الأهمية :

مما لا شك فيه أن قضية القدس قد شغلت بال الباحثين والمفكرين والسياسيين . إلا أن أهمية هذه الدراسة تكمن في محاور أربعة ، وهي : أولاً – أنها تتناول موضوعاً على درجة عالية من الأهمية حيث أنها تتناول وتطرح موضوع السياسة الأمريكية نحو قضية القدس بزوايا وأضواء جديدة لم تتناولها الدراسات المختلفة . ثانياً – إن أغلب الكتابات الأجنبية والعربية تتمحور حول فترة زمنية معينة ومختصرة للإدارة الأمريكية وتوجهها نحو جانب معين من القدس في حين أن هذه الدراسة تمتاز بالشمولية معتمدة على فترة زمنية وترتيب زمني دقيق للأحداث والتحولات التي طرأت على السياسات الأمريكية . ثالثاً – يتمثل في الجزء الخاص والمتعلق بوضع القدس القانوني في قرارات الأمم المتحدة ومدى الالتزام بتطبيق مبادئ جنيف الخاصة بالأرض المحتلة وحقوق الإنسان . حيث تربط الدراسة بين الوضع القانوني للقدس وخطورة تراكم قرارات الأمم المتحدة المبنية على القانون الدولي وبين السياسة الأمريكية تجاه القدس . رابعاً – أن هذه الدراسة تتضمن جانباً استشرافياً على درجة عالية من الأهمية في تصور سيناريوهات وإمكانيات حل القضية بناءً على الخطوط الخاصة بالسياسة الأمريكية المستقبلية والبنى العربية والفلسطينية والتحولات العالمية . والآمال كبيرة أن تكون هذه الدراسة مرجعاً مساعداً للسياسيين عند معالجة قضية القدس وأن تشكل مساهمة جديدة وجادة ومحفزة لدراسات أخرى حول قضية القدس في إطار تعامل الولايات المتحدة مع هذه القضية .

الصعوبات :

لقد واجهت هذه الدراسة العديد من الصعوبات شأنها في ذلك شأن كافة الدراسات العلمية التي تناولت موضوع القدس ، وتكمن أولى هذه الصعوبات في ندرة الأبحاث المتعلقة بتوجهات السياسة الأمريكية تجاه مدينة القدس . ثانياً – هناك غموض وتناقض صريح في التصريحات والبيانات الأمريكية المتعلقة بوضع مدينة القدس . ثالثاً – قد يحصل أن تكون هذه التصريحات ذات تأويلات مختلفة ولغة دبلوماسية يكتنفها الغموض . رابعاً – كان للأجواء السياسية والظروف الصعبة التي تفرضها سلطات الاحتلال على القدس دوراً هاماً في إضفاء صعوبات من نوع آخر بحيث أصبح من الصعوبة الوصول للقدس والاستفادة من المصادر والمعلومات المتوفرة في القدس وإسرائيل وغير المتوفرة في الضفة الغربية .

الفصل الأول

مدينة القدس - بانوراما تاريخية

I. إشارات تاريخية :

تشير المصادر إلى أن مدينة القدس (يبوس) أنشئت على أيدي اليبوسيين في حوالي 3000 ق.م.[1] وفي حوالي 1000 ق.م. قام الملك داود باحتلال المدينة التي اتخذها عاصمة له نظراً لأهميتها الاستراتيجية والدينية . واستمرت القدس عاصمة للمملكة اليهودية الموحدة طيلة سبعين عاماً[2].

منذ استيلاء الإسرائيليين على المدينة تعاقبت الغزوات عليها ، حيث حكمها الكلدانيون البابليون خمسين عاماً (586-538 ق.م.) . وكان أبرز أعمالهم سبي قادة الإسرائيليين إلى مدينة بابل وتدمير "هيكل" سليمان (حسب ما يعتقد الإسرائيليون) على يد نوخذ نصر[3]. وفي عام 538 استولى الفرس بقيادة قورش على المدينة ، فسمح للإسرائيليين بالعودة إلى "يهودا" وإعادة بناء الهيكل[4]. بعد ذلك احتل الاسكندر المكدوني القدس عام 332 ق.م. بعد أن تعاون معه اليهود ضد الفرس . أما الرومان فقد حكموا المدينة منذ عام 165 ق.م. وفي عام 37 ق.م. عين هيرود اليهودي (العربي الأصل) المكابي حاكماً على "يهودا" نيابة عن الرومان وقد ولد السيد المسيح في نهاية فترة حكمه في بيت لحم[5].

تسببت ثورات اليهود المتواصلة ضد الرومان ، بتدمير المدينة و "الهيكل" على يد الجيش الروماني بقيادة تيطس عام 70م . وفي عام 135 أكمل الإمبراطور هدريان تدمير المدينة وبناء مدينة جديدة أطلق عليها اسم "إيليا كابيتولينا" ، ومنع اليهود من السكن فيها وحتى دخولها وذلك حتى الفتح الإسلامي[6]. بدأ الحكم البيزنطي للمدينة عام 324م ، وبعد أن اعتنق الإمبراطور قسطنطين الديانة المسيحية عام 312م ، واعتبرها الديانة الرسمية للدولة . وبهذا ازدادت أهمية المدينة الدينية بالنسبة لاتباع الديانة المسيحية . وفي نهاية الفترة البيزنطية حدث هجوم فارسي بقيادة كسرى الثاني عام 614م ، إلا أن الإمبراطور البيزنطي هرقل استعادها عام 627م لتسقط بيد العرب المسلمين عام 636م[7].

مثل الفتح الإسلامي عصراً جديداً من التسامح والاحترام بين الأديان . وقد أصبحت وثيقة الأمان "العهدة العمرية" التي أعطاها عمر بن الخطاب (أمير المؤمنين) لبطريرك القدس صفرونيوس ؛ مثلاً على التسامح الإسلامي تجاه الأديان الأخرى[8]. في مقابل ذلك

حدثت عام 1099 المذابح ضد المسلمين واليهود في المدينة على يد الصليبيين الذين احتلوها في ذلك العام[9]. لقد شهدت المدينة فترات من الازدهار والتطور في عهود الأمويين والمماليك والعثمانيين . في سنة 1917 احتلت بريطانيا فلسطين ومن ضمنها القدس ، وأصبحت الدولة المنتدبة على فلسطين . وقد عملت بريطانيا على ترسيخ الوجود اليهودي في القدس ضمن مخطط لإقامة "وطن قومي" لليهود في فلسطين . وبعد انتهاء الانتداب البريطاني دخلت قضية فلسطين والقدس هيئة الأمم المتحدة التي قررت تقسيم فلسطين ومنح القدس وضعاً خاصاً يقضي بخضوعها للإشراف الدولي[10].

في 14 و 15 أيار 1948 استولت العصابات الصهيونية والجيش الإسرائيلي على الجزء الغربي من المدينة فيما سيطر الجيش الأردني على الجزء الشرقي منها . ومنذ استيلاء القوات الإسرائيلية على الجانب الغربي من المدينة شرعت باتخاذ إجراءات لضم المدينة لدولة إسرائيل . وقد تم إعلان القدس عام 1950 عاصمة لدولة إسرائيل التي بدأت بنقل المكاتب الحكومية إليها ومواصلة إجراءات التهويد[11]. وجدير ذكره أن مساحة القدس الغربية شكلت 84.13% من مساحة بلدية القدس الانتدابية ، وكان يقطنها قبل احتلالها حوالي 25000 مقدسي من المسيحيين والمسلمين ، وبقي في يد العرب بعد 15 / أيار 1948 الجزء الذي يدعى القدس الشرقية والتي بلغت مساحتها حوالي 11.48% من مساحة بلدية القدس الانتدابية والباقي اعتبرت أرضاً مشاعاً تحت إشراف الأمم المتحدة وقد وضعت إسرائيل حدوداً لمدينة القدس بهدف استثناء الكثافة السكانية الفلسطينية المحيطة (بالمدينة) وخلقت أغلبية يهودية ، حيث تدرك إسرائيل أن ضم المدن المجاورة كبيت لحم ، بيت جالا ، بيت ساحور والعيزرية إلى حدود المدينة ، سيؤدي إلى اختلال ديمغرافي كبير يحول اليهود إلى أقلية[12]. ومع مرور الزمن زاد عدد السكان اليهود في المدينة من 54 ألفاً عام 1948 إلى 196 ألفاً عام 1967 . واتخذت إسرائيل سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تكريس السيادة على المدينة وتهويدها سكانياً وعمرانياً وحضارياً وتاريخياً[13]. وفي عام 1967 استولت على الجزء الشرقي من المدينة ، وسنت عدة قوانين بهدف تكريس سياستها في المدينة ، والتي اعتبرتها عاصمتها الموحدة والأبدية[14].

II. الأهمية التاريخية والمكانة الدينية لمدينة القدس :

أ. أهمية القدس بالنسبة للمسلمين :

نشأت أهمية القدس الدينية بالنسبة للمسلمين منذ فجر الإسلام وقبل فتحها على يد المسلمين ، ومثلت حادثة الإسراء والمعراج بعداً دينياً تقديسياً للمدينة . فقد ذكر الله – جل شأنه – في القرآن الكريم :"سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير"[15]. فحادثة الإسراء والمعراج تعتبر جزءاً هاماً من العقيدة الإسلامية . وقد فُرضت الصلاة في ليلة الإسراء والمعراج بشكلها الحالي ، واعتبرت القدس القبلة الأولى للمسلمين لمدة ستة عشر شهراً ما شكل انطلاقة روحية عميقة بين الإسلام والمسلمين من جهة والقدس من جهة أخرى[16]. وأعتبر المفكرون المسلمون حادثة الإسراء والمعراج ، وارتباطها بالقدس عملية توأمة واقتران بين القدس ومكة المكرمة ، وبالتالي بين المسجد الأقصى في القدس والكعبة المشرفة في مكة المكرمة ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المسجد الأقصى هو أولى القبلتين وثالث الحرمين[17].

وبالتالي فإن أهمية الجانب الروحي لحادثة الإسراء والمعراج شكلت ركيزة هامة لدى المسلمين من حيث ارتباط القدس بالإسلام في أيامه الأولى .

لقد ورد عن الرسول (ص) مجموعة أحاديث تبرز أهمية القدس (بيت المقدس) والصلاة فيها ، وزيارتها والجهاد في سبيلها وترفع من شأن المسجد الأقصى والقدس في الإسلام ، من تلك الأحاديث :"لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ومسجدي هذا (أي مسجد المدينة) ، والمسجد الأقصى"[18] و "من صلى في بيت المقدس غُفرت ذنوبه كلها" و "من مات في بيت المقدس فكأنما مات في السماء" و "من زار بيت المقدس محتسباً أعطاه الله أجر ألف شهيد" و "لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لعدوهم قاهرين لا يضرهم من خالفهم ولا ما أصابهم من الأواء حتى يأتيهم أمر الله وهم كذلك ... في بيت المقدس وأكناف بيت المقدس" و "هو أرض المحشر والمنشر إيتوه وصلوا فيه ، فإن الصلاة فيه كألف صلاة " و "إن الله تكفل لمن سكن ببيت المقدس إن عازه مال لم يعزه رزق"[19]. وبالتالي فقد زار القدس العديد من الصحابة والعلماء والصوفيين ومنهم أبو عبيدة عامر بن الجراح وعمرو بن العاص وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن زيد ومعاذ بن جبل الأنصاري وعباده بن الصامت الأنصاري وغيرهم حيث توفي العديد منهم ودفنوا في القدس[20].

نستطيع أن نلخص إنجازات المسلمين في القدس ، وأهميتها بالنسبة لهم فيما يلي :

أولاً : التشديد على أهميتها من خلال اهتمام الخلفاء وقادة الأمة الإسلامية بها وقد بدأ ذلك بقدوم عمر بن الخطاب نفسه والذي يمثل أعلى سلطة دنيوية للمسلمين (أمير المؤمنين) وذلك لاستلام مفاتيح المدينة من البطريرك صفرونيوس[21].

ثانياً : اهتمام المسلمين بالأديان الأخرى ومصالحها داخل المدينة ، وقد وضعت (العهدة العمرية) المبادئ التي أعطت الأمان والتسامح مع الأديان الأخرى مما يعتبر بحد ذاته تجسيداً للرؤية الإسلامية الاستراتيجية نحو القدس .

ثالثاً : الاهتمام بالإنجازات المعمارية والحضارية التي تعبر عن عمق تقديس المسلمين للمدينة ، وذلك بدءاً ببناء المسجد الأقصى وقبة الصخرة التي بناها عبد الملك بن مروان وانفق على هذا الصرح العظيم خراج مصر لمدة سبعة أعوام[22]. ويرى الباحثون فيها إنجازات حضارية تدل على قدسية المكان . ويحمل المسجد الأقصى وعلى وجه الخصوص قبة الصخرة أروع خصائص الحضارة الإسلامية . واستمر اهتمام الخلفاء المسلمين بالمدينة حيث اهتم العباسيون بترميم المسجد الأقصى وقبة الصخرة وبعض الكنائس[23]. كما اهتم الأيوبيون بشكل كبير بالمدينة حيث شهدت في عهدهم حملة عمرانية كبناء المدارس والمستشفيات والمرافق الضرورية . وتابع المماليك تطوير المدينة ومؤسساتها حيث انشأوا مباني أخرى إضافية في ساحة المسجد الأقصى ، وعُرف عنهم بناء المدارس وتطوير المدينة[24]. ثم قام العثمانيون عام 923هـ / 1517م ببناء الأسوار (المعروفة حالياً) وذلك بأمرٍ من السلطان سليمان القانوني وإقامة القلاع والبوابات المحصنة وبناء البرك والسبل وكذلك ترميم المسجد الأقصى وقبة الصخرة . وفي ظل تزايد المخاطر على مدينة القدس قام الحكم العثماني بإنشاء بلدية خاصة بها عام 1863م وإعلان القدس وحدة إدارية مستقلة ترتبط مباشرة مع إستنبول وذلك عام 1874[25].

رابعاً : احتلت القدس مكانة هامة في كتب ومؤلفات المسلمين ، التي تحدثت عن فضائل بيت المقدس ، ومكانته وأهميته للمسلمين والعالم . ومن هذه المؤلفات "فضائل بيت المقدس" لابن محي الدين المقدسي ، وكتاب "مثير الغرام بفضائل القدس والشام" لأبن سرور ، وغيرها من المؤلفات القديمة[26]. وهناك العديد من المؤلفات الحديثة والمعاصرة ومنها مؤلفات عارف العارف وكتابات كامل العسلي مثل كتاب "أجدادنا في ثرى بيت المقدس"[27].

خامساً : للقدس مكانة خاصة عند الزهاد والصوفيين ، حيث أقام العديد منهم فيها العديد من الزوايا . وعرف من هؤلاء إبراهيم بن ادهم الذي نسبت إليه الزاوية الادهمية في القدس . ونتج عن قدوم هؤلاء الزهاد ظهور طرق صوفية مختلفة وبناء مؤسسات وزوايا وخوانق خاصة بهذه الطرق . ويُعتقد بأن عدد هذه الزوايا قارب الأربعين وقد وجدت العديد من الوقفيات الخيرية في المدينة للإنفاق على هذه الزوايا[28] وبالتالي أدى إلى انتشار ظاهرة الوقف في المدينة .

سادساً : مثلت القدس بعداً تعليمياً هاماً عند المسلمين ، فقد زارها العديد من مشاهير العلماء المسلمين للتعليم والتعلم نذكر منهم : ابن كرّام السجستاني وحجة الإسلام الإمام الغزالي وابن العربي وغيرهم[29]. وقد تم بناء مدارس جديدة بالإضافة إلى المسجد الأقصى الذي مثل مركز حياة علمية نشيطة ، ومن المدارس التي جلبت العديد من العلماء المدارس المملوكية ويورد كامل العسلي إحصائية بتسع وستين مدرسة[30].

سابعاً : ترتبط أهمية القدس بالنسبة للمسلمين بوجود العديد من المعالم الإسلامية التاريخية والتي تزيد على المئتين ما بين المساجد والتي يبلغ عددها حوالي أربعة وتسعين مسجداً والعديد من الزوايا والأضرحة التي بلغت 39 زاوية وضريحاً ، والعديد من المحاريب والأبواب (8) و الطرق (34) والأسواق (19) والسبل (22) والمدارس التاريخية (46) والقباب (35)[31].

ولهذا يمكن القول أن علاقة المسلمين بالقدس تتجاوز الارتباط الروحي والديني إلى الارتباط التاريخي والحضاري حيث وضع المسلمون فيها خلاصة إنجازاتهم الحضارية وأصبحت تمثل بعداً دينياً حساساً بالنسبة للعالم الإسلامي والعربي كافة .

ب. أهمية القدس بالنسبة للمسيحيين :

تعتبر القدس وفق التقليد المسيحي "أم الكنائس" وهي التي شهدت الأحداث التي رافقت السيد المسيح في دعوته ووفاته وقيامته وهي مصدر المسيحية في العالم حيث خرجت منها الجماعات المسيحية الأولى لتنشر الدين الجديد للعالم كافة[32]. ولهذا تعتبر القدس قبلة المسيحيين في العالم ولأهميتها لديهم ذُكرت في العهد الجديد 91 مرة . وبالتالي تعتبر القدس وجهة الحج الأولى لجميع المسيحيين[33]. وتعتبر مدينة القدس بما تحتويه من أحداث ومواقع مسيحية مقدسة ، ركناً هاماً من أركان الإيمان الأساسية في الديانة المسيحية نظراً لصلب ودفن المسيح بها (حسب الاعتقاد المسيحي) ولوجود كنيسة القيامة وأماكن مسيحية هامة أخرى بها وبالتالي ، فإن ارتباط المسيحيين بالقدس ينبع من منطلقات تاريخية ودينية عدة ،

حيث أنها بقيت لغاية سنة 66م مركز القيادة المسيحية ، وطورت الكنيسة طقوسها المسيحية فيها[34] وكذلك مسألة "القيامة" التي تمثل حدثا مركزيا وأساسيا في التعاليم المسيحية بحيث يمكن القول أنه بدون القيامة لا وجود للمسيحية . ومن هذا المنطلق فإن ارتباط القدس بالقيامة يشكل جوهر إيمان المسيحيين بالمدينة المقدسة[35].

لقد جسد المسيحيون اهتمامهم وتقديسهم للقدس عبر بناء الأديرة والكنائس التي بلغت حوالي مئة دير وكنيسة وموقع مقدس . وتعتبر كنيسة القيامة من الأماكن الدينية الهامة للمسيحيين في القدس والعالم فهي محط أنظار كافة الطوائف المسيحية باختلاف توجهاتها . لقد بنت الملكة هيلانة الكنيسة عام 336م في المكان الذي يعتقد بأن السيد المسيح قد دفن فيه[36]. وازدادت أعداد الكنائس المقامة بالقرب من ذلك المكان نظرا لأهميته . ومن الكنائس والأديرة ما هو مشترك لطوائف مختلفة ومنها ما هو مختص بطائفة معينة . ومن أبرز الطوائف المسيحية ؛ الروم الأرثوذكس وتمتلك 22 ديرا وكنيسة منها كنيسة "ستنا مريم" . وتمتلك الإرساليات الكاثوليكية وبطاركة اللاتين والعديد من الرهبنات والأديرة مثل "الآباء الفرنسيسكان" ولهم دير المخلص ودار البطريركية وراهبات ماريوسف وغيرها وتمتلك مجموعات أخرى مثل الأرمن والأقباط وغيرهم أديرة عدة[37]. وبالإضافة لذلك هناك مواقع مقدسة مثل طريق الآلام الذي يرتبط بطقوس وشعائر دينية مسيحية مختلفة تجذب سنويا الآلاف من الحجاج والزوار . وتعطي هذه الكنائس والأديرة المنتشرة بكثرة في القدس صورة عن مدى اهتمام المسيحيين بالقدس حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة عدد الكنائس مقابل عدد الأفراد المسيحيين عالية جدا مقارنة بالأماكن الأخرى في العالم حيث أنه لكل 166 مسيحيا هناك كنيسة واحدة في الوقت الحاضر[38].

هناك العديد من الطقوس والشعائر التي تمارس في القدس وفق التقليد المسيحي تشير إلى كونها جزءا مركزيا من العقيدة المسيحية . وأهم هذه الطقوس والشعائر التي يشارك فيها المسيحيون من فلسطين والعالم كافة ، أسبوع الحج لكنيسة القيامة ، ويوم الجمعة العظيمة ، ومسيرة الحزن في درب الآلام ومناسبة سبت النور ، التي يتم الاحتفال بها بقيامة المسيح في كنيسة القيامة[39]. وبهذا أصبحت القدس محج المسيحيين من كافة أقطار العالم وذلك لأن قبر السيد المسيح أصبح رمزا لعودته إلى الأرض ليعيد وينشر السلام والعدل ، وهي مكان لخلاص القلوب ومكان للدعاء بعودة المسيح لإنقاذ الناس من الشرور[40]. وقد أشار البابا يوحنا بولس الثاني في رسالته التي بعث بها للمسيحيين في فلسطين بمناسبة الاحتفالات بالألفية الثالثة ، إلى مدى تقديس العالم المسيحي للقدس وبيت لحم بقوله :"لقد غمرتني الفرحة لأعرف أننا مع اقترابنا من عيد الميلاد في أكثر الأماكن قدسية ، يجتمع رؤساء الطوائف

المسيحية في الأراضي المقدسة في افتتاح العام اليوبيلي ليخلدوا عيد الميلاد الألفين لمنقذنا وهذا اللقاء يشهد على أن الأماكن التي عاش فيها السيد المسيح هي دليل على الرحمة التي أتتنا معه وتدفعنا إلى تعزيز إرادتنا والتزامنا بأن نكون مخلصين له"[41].

ج. أهمية القدس بالنسبة لليهود :

يعتقد اليهود أن علاقتهم بمدينة القدس بدأت بعد أن سقطت بيد الملك داود حوالي عام 1000 ق.م. ، حيث قام بتوحيد أسباط إسرائيل وبناء المملكة التي استمرت 70 عاماً ، وأصبحت القدس عاصمة الدولة اليهودية الموحدة ، وبعد ذلك أصبحت عاصمة مملكة يهودا[42]. لقد حصلت القدس على قدسيتها في الديانة اليهودية عندما أحضر تابوت العهد (وكان أقدس مقدسات اليهود) إلى الهيكل الذي قام الملك سليمان بإنشائه على جبل (موريا) وقد أدى ذلك إلى إعطاء الوعد الإلهي لليهود . وبعد بناء الهيكل وارتباط المدينة بقدسيته أصبحت ذات معنى مزدوج كمركز سياسي لليهود ومكاناً للتعبد .

جاء التشديد على أهمية القدس في الديانة اليهودية عبر ذكر مدينة القدس حوالي 700 مرة في التوراة ، وارتباطها بالاسم "صهيون" 150 مرة . ومن المعروف أن "صهيون" أطلق على الجبل سابقاً ، وأضفت مزامير وتراتيل داود عليه أهمية معينة[43]. وقد أصبحت القدس مكاناً للعبادة والحج منذ حكم يوشياهو ، وهو أحد أبناء سلالة الملوك والمنحدرة من الملك سليمان ، وقد حكم مملكة يهودا حوالي عام 955 ق.م. منذ ذلك الحين اعتبرها اليهود أحد الركائز الهامة في تحقيق توقعاتهم ليوم القيامة . وتجسيداً للأهمية الدينية للمدينة لدى اليهود أنشأوا العديد من الكنس والمباني ولكنها قليلة في عددها نظراً لتشتتهم التاريخي منذ سنة 70م و 135م وفيما بعد[44]. ويعد جبل موريا (الهيكل) أبرز الأماكن المقدسة لدى اليهود وذلك بسبب اعتقادهم بأن الهيكل وتابوت العهد أقيما على جبل موريا في الفترات التاريخية القديمة . وبالتالي فإنهم يقدسون ما يسمى حائط المبكى (حائط البراق) الذي يعتقدون أنه الجزء الباقي من سور أورشليم القديم ، وأنه الحائط الخارجي للهيكل . ويزور اليهود هذا المكان للصلاة والبكاء في التاسع من آب وفي مناسبات دينية أخرى[45]. ومن الأماكن المقدسة الأخرى لدى اليهود داخل القدس ، جبل صهيون ، والمقبرة الواقعة على طريق القدس – أريحا بين سلوان والطور ، والتي يعتقد اليهود بأن فيها قبراً لشالوم الذي يعتقدون أنه ابن داود ، وكذلك قبر النبي زكريا والنبي يعقوب وغيرهما . ولليهود في القدس العديد من الكنس منها كنيس قدس الأقداس ويقع وسط الحي القديم ويسمى أيضاً

(بيت يعقوب) . وبالنظر لما سبق فإن اليهود يعتبرون القدس مدينة مقدسة قبل قدوم الديانات الأخرى وأنها شكلت بالنسبة لهم عاصمة وطنية ودينية في فترات تاريخية قديمة[46].

III. المكانة السياسية لمدينة القدس :

أ. فلسطينياً وعربياً وإسلامياً :

❖ **فلسطينياً :**

يرتكز الفلسطينيون في موقفهم تجاه القدس على الحقوق الدينية والتاريخية والسياسية لهم مسلمين ومسيحيين في المدينة ، ويستند هذا الموقف على تأييد الدول العربية والإسلامية وغالبية دول العالم . كما يستند الفلسطينيون في موقفهم هذا على مبادئ القانون الدولي بخصوص القدس وقرارات هيئة الأمم المتحدة التي عبرت عن شجبها واستنكارها للإجراءات الإسرائيلية التهويدية ، واعتبرت الاحتلال الإسرائيلي للقدس باطلاً وغير شرعي وبالتالي لم تعترف بالإجراءات والمواقف الإسرائيلية تجاه المدينة . وتمثلت السياسة الفلسطينية تجاه القدس في مقاومة السياسة والإجراءات الإسرائيلية في المدينة وما انفك الشعب الفلسطيني يواجه إجراءات التهويد وطرد السكان وإغلاق المؤسسات الفلسطينية ومحاربتها اقتصادياً وسياسياً . وبالتالي تؤكد السياسة الفلسطينية تجاه القدس على عروبة المدينة وبناء المؤسسات الفلسطينية الاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية والحفاظ على هوية القدس الوطنية الفلسطينية في ظل الأخطار المحيطة بها[47].

وفرضت إسرائيل مجموعة من القوانين الهادفة إلى عزل مدينة القدس عن باقي أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة ، وخلق أغلبية يهودية ومنع التطور في كافة الميادين لأبناء القدس . وقد نجحت إسرائيل في كثير من أهدافها إلا أنها فشلت في أخرى وذلك بسبب تدارك الفلسطينيين لتلك الأخطار ومقاومتها ، حيث عملت منظمة التحرير الفلسطينية مع الدول العربية والإسلامية بهدف إصدار العديد من القرارات في هيئة الأمم المتحدة التي تشجب وتستنكر الإجراءات الإسرائيلية . وكذلك قاوم الفلسطينيون هذه الإجراءات بشكل عملي وعلى أرض الواقع بمختلف الوسائل ، سواء عبر الاحتجاجات والمظاهرات أو اللجوء للقانون والدعم المالي للمؤسسات المهددة بالمصادرة أو الانهيار الاقتصادي ، إضافة لتشجيع البناء الفلسطيني في مواجهة الاستيطان عبر تقديم الدعم المالي للفلسطينيين سكان القدس ، بحيث ظهرت عمليات البناء الفلسطيني غير المرخص وذلك بسبب توفر الدعم المالي ، ثم ساهمت الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية باستخدام الاحتجاج الجماهيري[48].

(بيت يعقوب) . وبالنظر لما سبق فإن اليهود يعتبرون القدس مدينة مقدسة قبل قدوم الديانات الأخرى وأنها شكلت بالنسبة لهم عاصمة وطنية ودينية في فترات تاريخية قديمة[46].

III. المكانة السياسية لمدينة القدس :

أ. فلسطينياً وعربياً وإسلامياً :

❖ **فلسطينياً :**

يرتكز الفلسطينيون في موقفهم تجاه القدس على الحقوق الدينية والتاريخية والسياسية لهم مسلمين ومسيحيين في المدينة ، ويستند هذا الموقف على تأييد الدول العربية والإسلامية وغالبية دول العالم . كما يستند الفلسطينيون في موقفهم هذا على مبادئ القانون الدولي بخصوص القدس وقرارات هيئة الأمم المتحدة التي عبرت عن شجبها واستنكارها للإجراءات الإسرائيلية التهويدية ، واعتبرت الاحتلال الإسرائيلي للقدس باطلاً وغير شرعي وبالتالي لم تعترف بالإجراءات والمواقف الإسرائيلية تجاه المدينة . وتمثلت السياسة الفلسطينية تجاه القدس في مقاومة السياسة والإجراءات الإسرائيلية في المدينة وما انفك الشعب الفلسطيني يواجه إجراءات التهويد وطرد السكان وإغلاق المؤسسات الفلسطينية ومحاربتها اقتصادياً وسياسياً . وبالتالي تؤكد السياسة الفلسطينية تجاه القدس على عروبة المدينة وبناء المؤسسات الفلسطينية الاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية والحفاظ على هوية القدس الوطنية الفلسطينية في ظل الأخطار المحيطة بها[47].

وفرضت إسرائيل مجموعة من القوانين الهادفة إلى عزل مدينة القدس عن باقي أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة ، وخلق أغلبية يهودية ومنع التطور في كافة الميادين لأبناء القدس . وقد نجحت إسرائيل في كثير من أهدافها إلا أنها فشلت في أخرى وذلك بسبب تدارك الفلسطينيين لتلك الأخطار ومقاومتها ، حيث عملت منظمة التحرير الفلسطينية مع الدول العربية والإسلامية بهدف إصدار العديد من القرارات في هيئة الأمم المتحدة التي تشجب وتستنكر الإجراءات الإسرائيلية . وكذلك قاوم الفلسطينيون هذه الإجراءات بشكل عملي وعلى أرض الواقع بمختلف الوسائل ، سواء عبر الاحتجاجات والمظاهرات أو اللجوء للقانون والدعم المالي للمؤسسات المهددة بالمصادرة أو الانهيار الاقتصادي ، إضافة لتشجيع البناء الفلسطيني في مواجهة الاستيطان عبر تقديم الدعم المالي للفلسطينيين سكان القدس ، بحيث ظهرت عمليات البناء الفلسطيني غير المرخص وذلك بسبب توفر الدعم المالي ، ثم ساهمت الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية باستخدام الاحتجاج الجماهيري[48].

وقد شملت وسائل المقاومة الفلسطينية للإجراءات الإسرائيلية في القدس على الدعم المادي والمعنوي للمؤسسات الاجتماعية والتعليمية والدينية والصحية في المدينة ، حيث تم إنشاء العديد من هذه المؤسسات بهدف الحفاظ على الهوية الفلسطينية للمدينة . ونجح الفلسطينيون في الحفاظ على هويتهم المتميزة وعدم اندماجهم أو مشاركتهم في المؤسسات الإسرائيلية المختلفة ، حيث بقيت المدارس والكليات تتبنى المناهج العربية والفلسطينية . ويعتبر مستشفى المقاصد الخيرية أحد المؤسسات الهامة في مجال الصحة لأبناء القدس والضفة الغربية . وقد قدمت بعض الدول الإسلامية والعربية الدعم المالي عبر المؤسسات الدولية أو الفلسطينية أو عبر مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ، وذلك في وجه الإجراءات الإسرائيلية الهادفة لطمس الهوية الفلسطينية وسياسة "الترانسفير الصامت" وسحب الهويات وفرض الضرائب ومحاربة الاقتصاد المقدسي ومصادرة المنازل أو هدمها[49]، فقد أوردت ورشة عمل في "بيت الشرق" إحصائيات تفيد بأن سلطات الاحتلال هدمت حولي 2000 منزل في القدس منذ 1967 و 215 منها هدمت خلال عملية السلام الحالية وأن 500 منزل وضعت على قائمة الهدم منذ توقيع اتفاقية واي ريفر مما يشير إلى تصاعد مطرّد في العملية التفريغية لمدينة القدس[50].

وكانت المشاركة الضعيفة جداً من قبل أبناء القدس الشرقية الفلسطينيين في الانتخابات للبلدية الإسرائيلية في القدس تعبيراً آخر عن مقاومتهم لفرض الأمر الواقع والقانون الإسرائيلي ، ففي عام 1973 شارك 7% فقط من أبناء القدس الفلسطينيين في الانتخابات ، وفي عام 1985 شارك 18% ، وفي عام 1989 شارك 4% فقط ، وفي عام 1993 شارك 7%[51].

يعتبر بيت الشرق رمزاً للوجود الفلسطيني في القدس ومؤسسة حيوية لمتابعة الشؤون الفلسطينية ومنها قضية القدس على المستويين الداخلي والخارجي ، حيث شكل ملتقى للقيادات الداخلية مع الخارج ، وقام بمتابعة شؤون أبناء القدس . ومنذ مؤتمر مدريد أصبح بيت الشرق مكتباً رسمياً للوفد الفلسطيني المفاوض ، وقد استخدم عادة لمتابعة الشؤون الفلسطينية والعربية والأوروبية والإفريقية والآسيوية والأمريكية ، وفيه أقسام أخرى لخدمة الفلسطينيين[52]. ومنذ نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية أصبح بيت الشرق يشكل صرحاً دبلوماسياً واعتبر بمثابة وزارة خارجية فلسطينية حيث زاره رؤساء ووزراء من روسيا وأوروبا والاتحاد الأوروبي واليابان ومصر وتركيا ، مما شكل أهمية دولية وبعداً خاصاً لقضية القدس والقضية الفلسطينية[53]. لهذا شنت إسرائيل حملة ضد بيت الشرق ومنعت الوفود الأجنبية من زيارته لخوفها من التأثير الدولي ، مما خلق أزمات عديدة بين

إسرائيل والدول الأوروبية وتركيا حيث أن المجموعة الأوروبية رفضت مطالب إسرائيل وسياستها وأكدت موقفها برفض الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وأصرت الدول الأوروبية على الاستمرار في زيارة بيت الشرق[54] وبالتالي حقق الجانب الفلسطيني نجاحاً ملموساً في هذا المجال .

لقد أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة عام 1988 عن إقامة دولة فلسطين وعاصمتها (القدس الشريف) ، وجاء في ذلك الإعلان أن "المجلس الوطني الفلسطيني يعلن بسم الله وباسم الشعب الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف"[55]. وقد حصلت منظمة التحرير الفلسطينية على اعتراف ما يقارب مئة دولة بإعلان دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف وبالتالي نجحت في الحصول على دعم دولي واعتراف بالقدس الشريف عاصمة لفلسطين[56].

وهناك مجموعة من الثوابت التي تشكل خطوطاً حمراء إزاء القدس لا تستطيع القيادة الفلسطينية تجاوزها وهي السيادة على القدس الشرقية وعدم السماح بتقاسم أو تقسيم هذه السيادة وعدم فصل السيادة الدينية عن السيادة السياسية بأية صيغة . لذا يرى الجانب الفلسطيني أن الموضوعين الديني والسياسي هما في غاية الترابط وأن السيادة السياسية تعني السيادة الدينية والعكس غير صحيح[57]. وحدد رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات الثوابت الفلسطينية من عملية السلام والمتمثلة في حق العودة للاجئين والقدس عاصمة لدولة فلسطين والانسحاب التام من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة . وأكد عرفات خلال محادثات كامب ديفيد في 2000/7/25 "أن الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ستقام إن شاء الله"[58]. وقد أكد محمود عباس "أبو مازن" أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن السيادة على القدس ستكون للفلسطينيين فقط ، وأضاف "السيادة على القدس والحرم لنا ولن نقبل بسيادة الأمم المتحدة عليها أو سيادة إسلامية أو سيادة إلهية ولا مجال للمشاركة في السيادة فإما أن تكون لنا أو لا تكون ، ونحن نمثل المسيحيين في السيادة منذ العهدة العمرية قبل 1400 عام وإخواننا المسيحيون موقفهم واضح في مسألة السيادة فهم مع السلطة ومع الدولة الفلسطينية"[59].

لقد حصلت القيادة الفلسطينية على تأييد من قبل القوى والفصائل الوطنية والشخصيات الفلسطينية وذلك لتمسك الرئيس ياسر عرفات والوفد الفلسطيني المفاوض في مباحثات كامب ديفيد بالثوابت الوطنية وخاصة فيما يتعلق بقضيتي القدس واللاجئين[60]. وقرأ المرحوم فيصل الحسيني مسؤول ملف القدس في السلطة الفلسطينية "ميثاق وعهد القدس" خلال مهرجان وطني أقيم في بيت الشرق بمشاركة ممثلي كافة القوى والفعاليات

الوطنية والإسلامية والطوائف المسيحية ووفد يمثل الفلسطينيين داخل الخط الأخضر ، وآخر من هضبة الجولان السورية المحتلة . وأكدت الوثيقة أن القدس مدينة عربية فلسطينية إسلامية مسيحية وأنها قلب فلسطين النابض بأرضها وشعبها ومقدساتها ، وهي العاصمة الأبدية لدولة فلسطين وأن سيادة الشعب الفلسطيني عليها حق وطني تكفله المواثيق والقوانين الدولية وهو غير قابل للنزاع أو الانتقاص أو المشاركة ولا تنازل عنه ودونه لا يقوم سلام[61].

هناك مجموعة ركائز هامة تدعم الموقف الفلسطيني إزاء القدس أهمها : أولاً – الدعم الأوروبي والدولي لهذا الموقف واعتبار القدس الشرقية أراضي محتلة كباقي أراضي الضفة الغربية . ثانياً – عدم اعتراف هيئة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بالإجراءات الإسرائيلية في القدس ، وإصدار العديد من القرارات التي تدعم الموقف الفلسطيني . ثالثاً – موقف الدول العربية والإسلامية المؤيد لموقف الفلسطينيين وحقوقهم الدينية والتاريخية والسياسية في مدينة القدس . رابعاً – مساهمة المسيحيين الفلسطينيين وارتباطهم بجذورهم الوطنية والدينية واعتزازهم بهويتهم الفلسطينية[62].

❖ **البعد العربي والإسلامي :**

بعد أن وقعت القدس الشرقية بما تحتويه من مقدسات إسلامية ومسيحية تحت الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 ، أصدرت جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي عشرات القرارات التي شددت على عروبة القدس وإسلاميتها وضرورة عودتها للسيادة العربية ورفض الإجراءات الإسرائيلية في المدينة .

في المرحلة ما بين 1967–1973 صدرت بيانات وتقارير عديدة عن جامعة الدول العربية تستنكر وتشجب الاعتداءات الإسرائيلية على القدس بعد ضم القدس الشرقية لإسرائيل في 1967/6/28 . واعتبرت جامعة الدول العربية في تقريرها الموجه لهيئة الأمم المتحدة في أعقاب إصدار إسرائيل قرار ضم القدس الشرقية ، إن الاعتداءات الإسرائيلية هي اعتداءات موجهة ضد الدين والعروبة ، وذلك بحرمان أبناء الديانات الأخرى من حرية ممارسة دينهم من خلال احتلال الأقصى وكنيسة القيامة . وفي 1969/8/21 عقدت قمة الرباط وفي أيلول عقب حريق المسجد الأقصى تمت دعوة العالم الإسلامي لإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي بهدف الدفاع عن المخاطر المحدقة بالمقدسات الإسلامية[63].

في عام 1970 تأسست (لجنة القدس) بهدف مواصلة العمل على حماية القدس من مخاطر التهويد . وفي 26-1973/1/28 أكد الموقف العربي تجاه القدس ثباته بضرورة تحريرها والمحافظة على عروبتها ، وبعدم قبول أية حلول تمس السيادة العربية عليها[64]. وفي عام 1977 استمرت القيادات العربية في إدانتها للإجراءات الإسرائيلية وشددت على ضرورة تحرير القدس . وفي عام 1979 أكد البيان الختامي لقمة بغداد على الأهمية الخاصة للقدس وأدان تخلي مصر عن واجبها القومي تجاه القدس . واستمر مجلس جامعة الدول العربية بمطالبة الدول العربية والإسلامية مقاطعة الدول التي تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل ، حيث جاء في بيان تونس في 20-1981/11/22 التشديد على حماية الحق العربي في المدينة وأصر المؤتمرون على ضرورة الإبقاء على عزلة إسرائيل الدولية والنضال على المستوى العالمي للتأكيد على عدالة قضية فلسطين وضرورة تحرير القدس[65].

وفي قمة فاس 7-1982/9/9 تقرر ضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس وضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة عام 1967 ، ويلاحظ استخدام القمة لمصطلح "القدس العربية" الذي يعني "القدس الشرقية" حيث استمرت القمم العربية منذ قمة عام 1985 في التشديد على كونها أرضاً محتلة وجزءاً من حقوق الشعب الفلسطيني وأهميتها لحل قضية فلسطين . وورد ذلك التأكيد في قمة عمان في 1987/11/8 وفي قمة الدار البيضاء 23-1989/5/26 ، وفي قمة بغداد 28-1990/5/30 . وقد جاء في قمة بغداد ضرورة ضمان الحل العادل لقضية الشعب الفلسطيني وضمان حقوقه الوطنية وحق تقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف ، ونلاحظ استخدام "القدس الشريف" الذي استخدم في إعلان دولة فلسطين عام 1988[66].

في قمة القاهرة عام 1991 تم التأكيد على الحقوق العربية والإسلامية والمسيحية في القدس واعتبارها أرضاً محتلة ، والتأكيد على بعدها السياسي كعاصمة لدولة فلسطين . وكذلك شجب بيان القمة قرار الكونغرس الأمريكي الذي اعتبر القدس عاصمة لإسرائيل ، ولهذا دعت القمة إلى إلغاء هذا القرار باعتباره منافياً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة[67]. وقد جاء في بيان "دورة القدس" لمجلس جامعة الدول العربية حول القدس في الدورة الرابعة / أيلول 2000 دعوة إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة منذ 1967 بما فيها القدس الشرقية ، والتأكيد على أن الحلول التي لا تأخذ قضية القدس في الاعتبار لا يمكن أن تنجح . ورفض البيان أي محاولة للانتقاص من السيادة الفلسطينية على

القدس الشريف ، واعتبار الإجراءات الإسرائيلية والاستيطان ومصادرة الأراضي والاستيلاء على الأملاك وضم شطري المدينة وإجراء تغييرات بهما ، لاغية وباطلة حسب قراري مجلس الأمن الدولي 1968/252 و 1969/267 ، وغيرها من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والأمم المتحدة ذات العلاقة بقضية القدس . وأكد المجلس على البعد الروحي للقدس الشريف بالنسبة لجميع المسلمين والمسيحيين في العالم ، وعلى ضرورة العمل الإسلامي – المسيحي المشترك للحفاظ على المدينة وطابعها الديني والتاريخي والحضاري . وذكر المجلس بقرار مجلس الأمن رقم 1980/487 والذي يدعو دول العالم إلى عدم نقل سفاراتها إلى القدس ، وقرار قمة عمان 1980 الذي يؤكد على قطع جميع العلاقات مع الدول التي تنقل سفاراتها إلى القدس أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل بدون تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة وفق قرارات الشرعية الدولية والتسوية الشاملة التي تكفل إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف . وقد طالب المجلس بتطبيق قرار 1980/465 الصادر عن مجلس الأمن والذي يدين الاستيطان ويدعو إلى تفكيك المستوطنات في الأراضي المحتلة بما فيها القدس . وطالب المجلس بإلغاء كافة الإجراءات ضد المقدسيين الفلسطينيين وجدد تأييده ودعمه للشعب الفلسطيني في ممارسة سيادته الكاملة على القدس الشريف عاصمة فلسطين ودعمه في الحصول على السيادة الكاملة على جميع الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية . وكذلك أكدت القمة ما ورد في قمة مجلس الجامعة العربية عام 1996 وعام 1991 وتأكيده على أن القدس الشرقية أراضٍ محتلة وجزء من الضفة الغربية[68].

وفي البيان الختامي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة التي عقدت في عمان بتاريخ 27 و 2001/3/28 جاء في البند الرابع عشر تأكيد القادة على تمسكهم بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمدينة القدس وخصوصاً قرارات 1968/252 و 1969/267 و 1980/465 و 1980/478 التي أكدت بطلان الإجراءات الإسرائيلية الهادفة لتغيير معالم مدينة القدس ، وطالبت دول العالم بعدم نقل سفاراتها إلى القدس ، وفي هذا الإطار جدد القادة التأكيد على ما جاء في قرارات القمة العربية في عمان عام 1980 وبغداد عام 1990 والقاهرة عام 2000 بشأن قطع جميع العلاقات مع الدول التي تنقل سفاراتها إلى القدس أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل[69].

بالإضافة إلى ذلك نددت الجامعة العربية والقادة العرب بالتصريحات والأقوال التي صدرت عن مسؤولين أمريكيين رسميين حول قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس ، في إشارة إلى إعلان ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي في حملة الانتخابات للعام 2001

للرئاسة الأمريكية تأييده لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس . وأعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد في وصفة لتصريحات بيل كلينتون في شهر تموز 2000 حول تأييده نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وقال عبد المجيد "إن هذه التصريحات مستغربة نظراً للدور الأمريكي في عملية السلام وهو الراعي الرئيس لها" واعتبر أقوال كلينتون غير قانونية ولا تستند للقانون الدولي[70].

لقد أيد القادة العرب الموقف الفلسطيني تجاه القدس ، بشكل صريح ، حيث صرح الرئيس المصري حسني مبارك بأن لا أحد من الزعماء العرب يقبل بقاء القدس تحت السيادة الإسرائيلية[71]. محذراً من مأساة وتفجر الشعور الديني إذا لم تعد المقدسات بالقدس للسيادة الفلسطينية[72]. وكذلك أكد الملك فهد بن عبد العزيز عاهل السعودية في اجتماع مجلس الوزراء السعودي تأييده لموقف الفلسطينيين في كامب ديفيد 2000 ، وأكد أن القدس الشرقية يجب أن تعامل وفق القرارين 242 و 338 اللذين يعتبرانها جزءاً من الأراضي المحتلة ويمنعان إسرائيل من اتخاذ إجراءات أحادية الجانب تهدف للتأثير المسبق على وضعية القدس[73]. وقد أكد الملك عبد الله الثاني عاهل الأردن على أن القدس أرض فلسطينية محتلة ورفض الأردن السيادة الإسرائيلية على الأماكن المقدسة[74].

لقد وقفت كافة الدول الإسلامية إلى جانب الموقف العربي والفلسطيني تجاه القدس وذلك بإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي التي أصدرت العديد من القرارات في قممها المختلفة منذ القمة الأولى في الرباط عام 1969 التي أشارت إلى الأخطار التي تهدد المقدسات الإسلامية في القدس وذلك بسبب الممارسات الإسرائيلية . وطالبت تلك القمة بحل قضية القدس الشريف وأعادتها لأيدي العرب كما كانت قبل حرب 1967 . وفي قمة لاهور في الباكستان عام 1974 تم التشديد على أهمية القدس بالنسبة للمسلمين ، وأن الحل العادل لقضية القدس هو وضعها تحت السيادة العربية وانسحاب إسرائيل منها وأنه لا مجال للتنازل أو المساومة في هذه القضية . وشجبت القمة الإجراءات الإسرائيلية في المدينة باعتبارها غير قانونية وضد المشاعر الإسلامية وتتحدى الشرعية الدولية[75].

وأصدرت القمة الإسلامية التي عقدت في مكة عام 1981 قرارات متشددة كما أصدرت وثيقة باسم (وثيقة الجهاد لتحرير القدس) التي أكدت على إصرار المسلمين على تحرير القدس[76] وقد شدد بيان القمة على ضرورة تحرير القدس واعتبارها عاصمة دولة فلسطين المستقلة وعدم القبول بانتقاص السيادة العربية على القدس الكاملة ودعا البيان إلى استخدام المقاطعة السياسية والاقتصادية ضد الدول التي تتعامل وتقر بالقرار الإسرائيلي القاضي بضم القدس وتطبيق المقاطعة ضد الدول التي تقيم سفاراتها في القدس الشريف أو

تتبع سياسات تخدم القرارات الإسرائيلية بخصوص القدس . وطالبت القمة دول العالم بعدم التعامل مع إسرائيل ، واحترام الالتزامات والقرارات الدولية وخصوصاً التي تتعامل مع موضوع القدس من أجل عدم إعطاء إسرائيل فرصة الحصول على الاعتراف الدولي بإجراءاتها وضمها للقدس . وساهمت قمة مكة عام 1981 في إنشاء صندوق لدعم الشعب الفلسطيني في القدس يساهم في توفير الدعم للمؤسسات الخيرية والمعاهد التعليمية ومواجهة الاستيطان ودعم المؤسسات اقتصادياً وإنشاء البيوت للفلسطينيين ومحاربة عمليات المصادرة والهدم للبناء الفلسطيني في المدينة[77].

لقد جدد وزراء خارجية الدول الإسلامية رفضهم لمحاولات الانتقاص من السيادة الفلسطينية الكاملة على القدس الشريف وذلك في بيان تم توزيعه في مقر الأمم المتحدة في 2000/9/19 وأكدوا فيه التمسك "بنداء القدس" الصادر عن الاجتماع الوزاري السابع والعشرين لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في كوالا لامبور حيث أكد البيان على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وممارسة سيادته على الأماكن المقدسة بما فيها الحرم الشريف . وشدد البيان على مركزية القدس الشريف أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين بالنسبة للدول والأمة الإسلامية خاصة الأماكن الإسلامية المقدسة وفي مقدمتها الحرم الشريف . وكذلك أكد البيان تبني ودعم موقف الدول الإسلامية الوارد في اجتماع "لجنة القدس" في أغادير (المغرب) وذلك بمشاركة قيادات دينية إسلامية ومسيحية من المدينة المقدسة ، ودعت اللجنة إلى تطبيق قرار 242 على القدس الشريف وانسحاب إسرائيل بالكامل من القدس الشرقية[78].

وقد شهد العالم الإسلامي تحركات لهيئات إسلامية وعربية للدفاع عن القدس والمقدسات الإسلامية مثل (رابطة العالم الإسلامي) ومقرها مكة التي نددت بالممارسات الإسرائيلية في القدس واعتبارها أعمالاً مستهجنة وتزويراً للتاريخ ومحاولات إسرائيلية للحط من قيمة المقدسات الإسلامية وخصوصاً المسجد الأقصى . وأشارت الرابطة إلى أهمية المسجد الأقصى في قلوب المسلمين حيث جاءت هذه الحملة رداً على محاولة شركة خمور إسرائيلية وضع صورة الأقصى على منتوجاتها من الخمور[79].

وفي بيروت أعلن اللقاء العربي الإسلامي في 2001/1/30 إنشاء "مؤسسة القدس" وفي مؤتمرها الأول أكدت المؤسسة على التمسك بعروبة وإسلامية عاصمة فلسطين (القدس) . وشارك في المؤتمر 400 شخصية سياسية تنتمي لجماعات إسلامية وقومية ويسارية ورجال دين مسيحيون من 38 دولة عربية وإسلامية ، حيث أكد المؤتمرون على الأخطار التي تتهدد القدس ومكانتها لدى المسلمين باعتبارها أولى القبلتين . ونظر

المؤتمرون إلى القدس بأنها بشطريها عاصمة فلسطين ولا سيادة لأحد غير الفلسطينيين عليها ، وهي ملك للعرب والمسلمين ولا يحق لأحد المساومة عليها . ولهذا أعلنت مؤسسة القدس أنها تهدف إلى تقديم الدعم لإنقاذ القدس والحفاظ على هويتها وتراثها الحضاري ودعم صمود أهلها[80].

بالرغم من أن قرارات القمم العربية لم تنجح في وقف الإجراءات الإسرائيلية في القدس إلا أنها أظهرت موقفاً عربياً وإسلامياً موحداً تجاه قضية القدس ودعمت الموقف الفلسطيني والحقوق العربية في المدينة . ولقد نجحت الدول العربية والإسلامية على الصعيد الدولي في خلق إجماع على اعتبار القدس الشرقية أراضي محتلة واعتبار ضم إسرائيل لشطري المدينة وإجراءاتها المختلفة مخالفة للقانون الدولي . وعملت الدول العربية والإسلامية على إصدار العشرات من القرارات عبر هيئة الأمم المتحدة وكلها تشجب وتستنكر الإجراءات الإسرائيلية في القدس وتؤكد بطلانها وأبرزها قرار 1980/480 الذي يدعو الدول كافة إلى عدم نقل سفاراتها إلى القدس وهو القرار التي لعبت الدول العربية والإسلامية دوراً هاماً في تطبيقه وعدم إعطاء إسرائيل فرصة الحصول على الاعتراف الدولي بموقفها .

ب. المكانة السياسية للقدس إسرائيلياً :

لقد قامت إسرائيل منذ احتلال القدس الغربية 1948 بإعلانها عاصمة لدولة إسرائيل وقد عملت على تنفيذ استراتيجية ترتكز على تكريس هذه السياسة التي واصلت انتهاجها . بعد حرب حزيران 1967 ، واحتلال باقي أجزاء القدس وضمها لدولة إسرائيل وفرض القوانين والأنظمة الإسرائيلية عليها . من أهم الركائز التي عملت إسرائيل على تطبيقها في القدس : أولاً – توسيع حدود المدينة لتشمل أراضي فلسطينية أكثر من الضفة الغربية . ثانياً – تكثيف وتوسيع المستوطنات اليهودية المحيطة بالمدينة . ثالثاً – تشجيع خلق جيوب من المستوطنين اليهود في قلب المدينة لتؤكد على حقها في البلدة القديمة عبر فرض الأمر الواقع . رابعاً – تطوير المؤسسات اليهودية القائمة في القدس العربية لتدعم الوجود اليهودي في المدينة[81].

مارست إسرائيل في القدس سياسة تهدف إلى خلق تفوق ديمغرافي يهودي ، وذلك عبر اتخاذ إجراءات لتهجير الفلسطينيين من المدينة وإحلال مستوطنين جدد مكانهم . ولهذه الغاية فرضت السلطات الإسرائيلية قوانين وإجراءات تعيق تطوير المرافق الحيوية للفلسطينيين في المدينة والاستمرار في مصادرة أراضيهم ومنازلهم وبطاقات هوياتهم . كما

اتبعت أسلوب تقليص رخص البناء للفلسطينيين ومحاربة اقتصادهم عبر فرض الضرائب الباهظة عليهم بهدف دفعهم لترك المدينة . وفي سنوات التسعينيات صعدت السلطات الإسرائيلية إجراءاتها عبر عزل مدينة القدس عن محيطها من مدن وقرى الضفة الغربية ومنع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة من دخولها ، مما أدى إلى خنقها اقتصادياً واجتماعياً[82] وأوردت منظمة "بيتسيلم" الإسرائيلية لحقوق الإنسان في تقريرها الخاص بالسياسة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في القدس المحتلة منذ 1967 ، بأن إسرائيل انتهجت سياسة التمييز العنصري ومصادرة الأراضي من الفلسطينيين بهدف حرمانهم من فرص البناء والنمو وبالتالي إيجاد تفوق وأغلبية ديمغرافية وواقع جغرافي يدعم ويعزز سيطرة إسرائيل على المدينة[83].

فرضت إسرائيل مجموعة من القوانين لتغيير الواقع القانوني والسياسي في المدينة ، حيث أصدرت قوانين الضم وفرض القانون الإسرائيلي على القدس بشطريها ، وتعديل القانون الخاص بالحكم والقضاء الإسرائيلي وقانون البلديات وقانون الإدارة لعام 1967 ، مما خول الإدارة الإسرائيلية فرض التشريع الإسرائيلي على أي أراضٍ تريد الحكومة الإسرائيلية ضمها لدولة إسرائيل وذلك عبر إصدار الأوامر بذلك وقد طبقت هذه الأوامر على القدس الشرقية[84]. وفي عام 1980 وضعت إسرائيل (القانون الأساسي) الذي اعتبر القدس عاصمة لها ، وهدف التشريع إلى توحيد المدينة ، ووضع عقبة أمام الحلول السياسية المستقبلية باعتبار أن هذا القانون سيلزم استصدار قانون آخر لاستبداله[85]. وقد أكد هذا القانون على اعتبار القدس عاصمة إسرائيل ومقراً لمؤسسات الدولة مثل مقر الرئيس والكنيست والحكومة والمحكمة العليا ودعا إلى ضمان الحريات الدينية وحماية الأماكن المقدسة[86]. وفي ظل الإجراءات الإسرائيلية الهادفة لإثبات وحسم موضوع القدس وخلق وقائع جديدة ، قامت الكنيست الإسرائيلية في 1993/10/21 بسن قوانين بعدم إجراء تعديل على حدود القدس ومكانتها إلا بموافقة 61 عضو كنيست من أصل 120 ، وذلك لوضع صعوبات أمام أي حل لقضية القدس مع السلطة الوطنية الفلسطينية[87]*.

لقد نجحت إسرائيل في تحقيق معظم الأهداف المرجوة من إجراءاتها وممارساتها تجاه القدس وسكانها الفلسطينيين ونذكر على سبيل المثال نجاحها في خلق غالبية يهودية في القدس الشرقية والتي أصبحت تضم بشطريها 70% يهوداً مقابل 30% فلسطينيين[88] ويعود ذلك إلى سياسة إسرائيل في سحب الهويات و "الترانسفير الصامت" ، حيث سحبت هويات 117 مقدسياً خلال عام 1999[89]. ويعود ذلك أيضاً لسياسة الإسكان التي تميز بين العرب

---

* الملحق : خارطة رقم (1) .

واليهود حيث أنه لا يسمح للعرب بالبناء بشكل عمودي . وبينما يمنح العرب رخص بناء بمعدل 150 رخصة سنوياً ، يمنح اليهود رخصاً بمعدل 3000 رخصة بناء سنوياً بالإضافة إلى حرمان العرب من التسهيلات مثل قروض الإسكان وتخفيض الضرائب . وقد ازدادت الصعاب أمام أبناء القدس عندما أقدمت سلطات الاحتلال على عزل القدس الشرقية وإغلاقها أمام سكان الضفة والقطاع[90]. ولقد نجحت إسرائيل في تكريس عزل القدس عن باقي أجزاء الضفة والعالم الخارجي عبر إحاطتها بأطواق من الكتل الاستيطانية . الطوق الأول (القدس الكبرى)* ويشمل 330 كيلو متر مربع والطوق الثاني ويسمى (حاضرة القدس)** ويشمل 665 كيلو متر مربع ويسكن كلا الطوقين 60000 مستوطن وترتبط هذه المستوطنات ببعضها البعض عبر الطرق الالتفافية[91].

على الصعيد الدولي حاولت إسرائيل الحصول على اعتراف دول العالم بالقدس عاصمة موحدة لها ، وذلك عبر إجبار الدول ذات العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بالتعامل مع مؤسسات الدولة الهامة مثل وزارة الخارجية ومكتب رئيس الدولة ورئيس الوزراء حيث قامت إسرائيل بنقل كافة مكاتب الحكومة منذ عام 1950 إلى القدس ، ولكن غالبية دول العالم وهيئة الأمم المتحدة رفضت الخطوات الإسرائيلية[92]. ومنذ أن قامت إسرائيل بضم القدس الشرقية عام 1967 حاولت إعطاء شعار خاص للقدس بهدف الحصول على الاعتراف الدولي بذلك الضم حيث طرحت شعار "القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية" وبدأت سلسلة من الخطوات لتكريس الضم ، مثل دعوة رؤساء الدول والبرلمانات والمدن في العالم لزيارة القدس وخصوصاً في ظل فترات وأوقات احتفالات إسرائيل بذكرى التوحيد وتدشين مبنى الكنيست عام 1961 والاحتفالات في ذكرى توحيدها عام 1992 والاحتفالات بمرور 3000 سنة على تأسيس المدينة على يد داود[93]. وكما ذكرنا رفضت غالبية دول العالم التعامل مع المؤسسات والاحتفالات الإسرائيلية والتزمت بقرارات الشرعية الدولية وخصوصاً قرار مجلس الأمن الذي يدعو إلى عدم وضع سفارات الدول ذات العلاقة الدبلوماسية مع إسرائيل في القدس باعتبار أنها أراضٍ محتلة وأنها لا تزال حسب قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم 181 منطقة ذات وضع خاص . وبالتالي فشلت إسرائيل على المستوى الدبلوماسي والدولي لعدم وجود أرضية قانونية أو اعتراف دولي بإجراءاتها في القدس .

---

* الملحق : خارطة رقم (2) .

** الملحق : خارطة رقم (3) .

تتفق الأحزاب اليمينية واليسارية ، وبخاصة الحزبين الرئيسيين في إسرائيل (الليكود والعمل) ، في موقفها من القدس باعتبارها عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل . ويوجد لدى بعض الأحزاب اليمينية المتطرفة إضافات أخرى على الموقف الرسمي حيث يرفض حزب المفدال وإسرائيل بعلياه التفاوض حول القدس ويطالبان بفرض السيادة على القدس الكبرى ودعم الاستيطان فيها . وينضم إلى الأحزاب اليمينية في المواقف ذاتها حزب الطريق الثالث الذي يعتبر القدس عاصمة إسرائيل الأبدية ويرفض الانسحاب منها[94].

يقوم الموقف السياسي الرسمي للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على اعتبار القدس "الموحدة" عاصمة إسرائيل الأبدية . حيث أكدت حكومة إسحاق رابين (العمالية) في ظل عملية السلام عام 1994 أن موقف إسرائيل ثابت بأن القدس عاصمة موحدة لإسرائيل ولكن هناك إمكانية لفصل الحل السياسي عن الحل الديني لقضية القدس في ظل عملية السلام[95]. وشددت حكومة الليكود لاحقاً في ظل رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو على أن القدس مدينة يهودية منذ ثلاثة آلاف عام ولا يمكن التفاوض حولها. وبالتالي تميزت حكومة نتانياهو برفض التفاوض حول القدس[96]. وفيما بعد قبلت حكومة أيهود باراك (العمالية) التفاوض حول القدس بعد أن وضعت شروطاً محددة مثل عدم إعطاء الفلسطينيين السيادة على منطقة البلدة القديمة والحرم الشريف وكذلك عدم إقامة عاصمة فلسطين ضمن حدود القدس الشرقية[97].

لقد عرض ارئيل شارون رئيس وزراء حكومة "الوحدة الوطنية" عام 2001 موقفه تجاه القدس وذلك بعدم الانسحاب من "القدس الموحدة" والتأكيد على بقائها عاصمة دولة إسرائيل الموحدة وتحت السيادة الإسرائيلية الكاملة . وتعمل هذه الحكومة على تعزيز هذه السياسة عبر طرح مشاريع استيطانية جديدة ومحاربة التواجد الفلسطيني في المدينة بهدف تعزيز السيطرة والسيادة الإسرائيلية عليها[98].

ويمكن القول أن الحكومات الإسرائيلية كافة تلتقي على مبدأ اعتبار القدس عاصمة دولة إسرائيل "الموحدة" باستثناء الأحزاب العربية الإسرائيلية التي تؤيد اعتبار القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين ، فإن الأحزاب اليسارية تقبل التفاوض على حقوق معينة دينية ومدنية تعطى للفلسطينيين . ويدعم غالبية اليهود بقاء القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل وعدم التفاوض عليها بواقع 80% من الإسرائيليين[99].

وتتجه بعض أحزاب "اليسار الصهيوني" مثل حركة ميرتس إلى القول بأن مصير القدس يتم البت فيه خلال المفاوضات النهائية بين الأطراف وتدعو الحركة إلى الاعتراف

بالروابط الدينية والقومية للأطراف المختلفة وعلاقتها بالمدينة ولكنها تشدد على بقاء القدس عاصمة إسرائيل الموحدة في أي مفاوضات حول الوضع النهائي ضمن أية عملية سلام[100].

ج. المكانة السياسية لمدينة القدس (أمريكياً ودولياً) :

❖ **أمريكياً :**

لقد مرت السياسة الأمريكية تجاه قضية القدس بعدة مراحل منذ عام 1947 حيث دعمت في تلك الفترة مبدأ التدويل الوارد في قرار الأمم المتحدة رقم 181 ، وفيما بعد أيدت مبدأ التدويل المحدود للاماكن المقدسة . وبالرغم من أن الولايات المتحدة دعمت قرار 181 في 1947/11/29 وقرار 194 في 1948/12/11 إلا أنها صوتت ضد قرار الجمعية العامة رقم 303 الذي أكد ما ورد في قرار 181 حول النظام الخاص بالقدس[101] ولقد استمرت السياسة الرسمية للولايات المتحدة تجاه القدس في التشديد على عدم الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل منذ 1950 حيث منعت وزارة الخارجية الأمريكية ممارسة موظفي الولايات المتحدة نشاطات دبلوماسية في القدس[102].

منذ احتلال إسرائيل للجزء الشرقي من القدس عام 1967 اعتبرت الولايات المتحدة ذلك الجزء أرضاً محتلة كباقي أجزاء الضفة الغربية المحتلة عام 1967 . ولكن الموقف الأمريكي الرسمي تجاه القدس شهد فترات من الغموض ، وذلك لازدياد الضغوط الصهيونية الداخلية وتغيير القوى الدولية بالرغم من بقاء مصالح الولايات المتحدة ثابتة في الشرق الأوسط . واستمرت الولايات المتحدة في اتخاذ مواقف مربكة في تصويتها على قرارات هيئة الأمم المتحدة التي تدين وتشجب الإجراءات الإسرائيلية في القدس ، حيث امتنعت عن التصويت على قراري 2253 و 2254 الصادرين عن الجمعية العامة في 7/4 و 1967/7/14 ويطالبان إسرائيل بالتوقف عن إجراءاتها الهادفة لتغيير وضع المدينة[103].

وفي عهد الرئيس جونسون الذي عرف بميوله الواضحة تجاه إسرائيل ، عرضت آراء جديدة ببقاء القدس موحدة وأن مستقبلها يجب أن يحدد من قبل الأطراف المتنازعة أنفسهم[104]. ثم صرح آرثر غولدبيرغ ممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في 1967/7/14 بأن الولايات المتحدة ترى في القدس الشرقية منطقة محتلة وأنها تحت حكم إسرائيلي عسكري لا يعطي إسرائيل شرعية في أجراء تغييرات على وضع المدينة ، وأضاف مطالبته بحماية الأماكن المقدسة في المدينة[105]. وجاء تصريح غولدبيرغ بعد امتناع الولايات المتحدة عن التصويت على قراري 2253 و 2254 ، وقد أراد غولدبيرغ من وراء ذلك امتصاص غضب العالم العربي تجاه تصرف الولايات المتحدة . وفي عام

1969 أكد ممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة شارلز يوست الموقف الأمريكي الرسمي أمام مجلس الأمن بقوله "القدس منطقة محتلة ، وبالتالي تخضع لنصوص القانون الدولي فيما يتعلق بحقوق ومسؤوليات الدولة المحتلة"[106]. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت سياسة الولايات المتحدة ترتكز على أقوال غولدبيرغ ويوست في الأمم المتحدة .

في الفترة ما بين عام 1970 و حتى عام 1978 استمرت الولايات المتحدة في التأكيد على اعتبار القدس "منطقة محتلة" وذلك وفق أقوال سفيرها لدى الأمم المتحدة جورج بوش بتاريخ 1971/9/25 حيث ألقى مسؤولية الاحتلال على عاتق إسرائيل وطالبها بتطبيق ميثاق جنيف واعتبر أن الإجراءات الإسرائيلية وفق هذا الميثاق تهدف لتغيير وضع القدس[107]. وفي عام 1978 أكدت الولايات المتحدة في رسالتها الجوابية إلى الرئيس المصري في حينه أنور السادات على أن موقف الولايات المتحدة تجاه القدس يتمثل في خطاب (يوست وغولدبيرغ)[108]. ويشهد تاريخ مواقف وتصريحات المسؤولين الرسميين في الولايات المتحدة عشرات من حالات التناقض بين الأقوال والأفعال وبين التصريحات والسياسة الرسمية وبين تصويتها وموقفها داخل أروقة هيئة الأمم المتحدة إزاء الإجراءات الإسرائيلية ، حيث أنه في كثير من الأحيان امتنعت عن التصويت أو صوتت ضد قرارات تشجب الأفعال الإسرائيلية وتدينها لأنها مخالفة للقانون الدولي مثل قرار 252 في 1968/5/21 و 271 في 1969/8/21 حيث امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت[109].

بالرغم من تصريحات الرئيس الأمريكي رونالد ريغان غير الرسمية التي اعتبرت القدس عاصمة إسرائيل الموحدة ، ودعت إلى بقائها تحت السيادة الإسرائيلية إلا أن الموقف الرسمي الأمريكي بقي ثابتا باعتبار القدس الشرقية أراضي محتلة وأنه يتم البت بوضعها ضمن مفاوضات الوضع النهائي[110]. واستمرت الإدارة الأمريكية في تلك الفترة بالتصرف بشكل مخالف لموقفها الرسمي حيث استخدمت "الفيتو" ضد قرارات صادرة عن هيئة الأمم المتحدة (رقم 406) ومنها استخدام الفيتو في 1980/6/30 ضد مشروع قرار يدين الإجراءات الإسرائيلية في المدينة و 487 بتاريخ 1980/8/20 الذي يدين (القانون الأساسي) الصادر عن الكنيست الإسرائيلي والذي يعتبر القدس جزءا من دولة إسرائيل ، والذي طالب مجلس الأمن إسرائيل بإلغائه[111]. وفيما بعد صرح ريغان في 1982/9/2 ببقاء القدس موحدة وأن وضعها النهائي يقرر عبر المفاوضات[112]. وفي 1985 رفضت إدارة ريغان إقرار قانون نقل السفارة الذي قدم للكونغرس لأسباب تتعلق بالأمن الدبلوماسي ، ومصالح الولايات المتحدة العليا . وكانت خطوة الكونغرس هذه بداية سلسلة من القرارات والتحركات

التي بدأها مؤيدو إسرائيل لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس كخطوة للاعتراف بها عاصمة لإسرائيل[113].

في عهد الرئيس جورج بوش شدد على اعتبار القدس أرضاً محتلة ، ولكنه استمر في التأكيد على بقائها موحدة . وقد واجه صعوبات مع الجانب الإسرائيلي عندما ربط ضمانات القروض الأمريكية لإسرائيل بعدم استخدامها في بناء المستوطنات داخل الأراضي المحتلة عام 1967 وبضمن ذلك القدس الشرقية[114]. وفي ظل إدارة بوش تم افتتاح مؤتمر مدريد عام 1991 حيث تم تأجيل البت في قضية القدس ولكن حصل الفلسطينيون على ضمانات بعدم الاعتراف بالضم الإسرائيلي لشرقي القدس وأن الحل النهائي للقدس سوف يرتكز على قرار 242 و 338[115].

في ظل رئاسة بيل كلينتون شهد الموقف الأمريكي تراجعاً عن الإشارة إلى القدس كأرض محتلة ، وتم استخدام مصطلح "أراضٍ متنازع عليها" في ورقة إعلان المبادئ الأمريكية المقدمة في 1993/6/3 للجانب الفلسطيني ، وكذلك استخدمت إدارة كلينتون مصطلحات وعبارات حول الاستيطان تعتبره عامل تعقيد والذي كان يعتبر في عهد جورج بوش "عقبة أمام السلام"[116]. واستمر كلينتون في إصدار تصريحات تعتبر القدس عاصمة إسرائيل الموحدة حيث رفض في 1994/3/13 الإشارة للقدس الشرقية على أنها أراضٍ محتلة[117]. وبالتالي امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على الفقرات التي تشير إلى القدس كأراض محتلة في القرار الذي صدر في الأمم المتحدة في شباط 1994 عقب مذبحة الحرم الإبراهيمي . وفي أروقة الأمم المتحدة اتبعت مادلين اولبرايت سياسة جديدة تقول بأن القدس موضوع تم الاتفاق على تأجيل البت فيه بين الجانب الإسرائيلي والفلسطيني وبالتالي أصبحت الأمم المتحدة ليست المكان المناسب للتعامل مع القدس من وجهة النظر الأمريكية[118].

لقد نجح الكونغرس في عهد كلينتون في إصدار العديد من القرارات أهمها قرار نقل السفارة إلى القدس عام 1995 والذي وافق عليه كلينتون بعد إعطاء الرئيس فرصة وإمكانية لتأجيل التنفيذ لأسباب تتعلق بالمصالح العليا والأمن القومي للولايات المتحدة[119]. وبقدوم الرئيس جورج بوش (الابن) صدرت أقوال وتصريحات بأنه ينوي تنفيذ قرار نقل السفارة في الوقت المناسب وهذا ما أكده وزير الخارجية كولن باول[120]، إلا أن باول تراجع أمام ضغوط الدول العربية وخصوصاً مصر حيث اعتذر لوزير الخارجية المصري عمرو موسى وقال أن الإدارة الأمريكية لا تزال ملتزمة بموقفها تجاه القدس وفقاً لما حددته

اتفاقيات أوسلو وذلك باعتبار أن للقدس وضعاً خاصاً وأن مصيرها النهائي يحدد بالمفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين في المرحلة النهائية[121].

لقد خضعت الإدارات الأمريكية المختلفة لضغوط داخلية وسياسية ساهمت في التغاضي عن الإجراءات الإسرائيلية في القدس ، وكان بإمكانها أن تكون عاملاً إيجابياً في تطبيق قرارات الشرعية الدولية ومعاقبة إسرائيل وعدم توفير الدعم الدبلوماسي والمالي والعسكري والمعنوي لإسرائيل كغطاء على إجراءاتها ، وذلك لأن الولايات المتحدة دولة حليفة ومصدر قوة رئيسي لإسرائيل . لقد حاولت الولايات المتحدة عدم إظهار تأييدها للإجراءات الإسرائيلية وذلك بالقول للعالم العربي والإسلامي أنها لا تزال تلتزم بموقفها نحو القدس وأنها لذلك لم تقم بنقل سفارتها إلى القدس . لقد وفر زوال الاتحاد السوفييتي وحرب الخليج الثانية والعملية السلمية غطاءاً كبيراً لتمرير العديد من القرارات في أروقة الكونغرس ودعم أمريكا لإسرائيل في الأمم المتحدة وفي ظل العملية السلمية .

الخلاصة ، إن الموقف الرسمي الأمريكي تمثل في اعتبار القدس الشرقية أراضٍ محتلة ولكن ممارسات الولايات المتحدة الفعلية في المحافل الدولية وعلى أرض الواقع تمثلت في التهرب والغموض بحيث وقفت إلى جانب إسرائيل بشكل مخالف للقوانين والإجماع الدولي وقرارات الشرعية الدولية بل والمواقف الأمريكية السابقة .

❖ **مكانة القدس دولياً :**

نظراً لأهمية القدس الدينية والتاريخية للديانات الثلاث رأى المجتمع الدولي إعطاءها مكانة خاصة واهتماماً مميزاً دون القضايا الأخرى . حيث طلب من الدولة المنتدبة مراعاة رفعة القدس والأماكن المقدسة واقترح الفاتيكان عام 1919 تدويل المدينة[122]. في 1947/11/29 طرحت الأمم المتحدة مشروع التدويل للقدس ضمن قرار التقسيم رقم 181 والذي أعطى القدس نظاماً خاصاً تتم إدارته من قبل مجلس وصاية تابع للأمم المتحدة . وقد انتهى هذا القرار من الناحية العملية باحتلال إسرائيل لأربعة أخماس مساحة القدس الخاصة بالتدويل ، وسيطر الأردن على الجزء الباقي بعد زوال الانتداب[123]، واستمرت هيئة الأمم المتحدة في التأكيد على مبدأ التدويل رغم الإجراءات الإسرائيلية المنافية له . وعندما احتلت إسرائيل الجزء الشرقي من المدينة عام 1967 ، صدرت قرارات الأمم المتحدة لتؤكد الموقف السابق وكان قرار 2253 الصادر في 1967/7/4 قد أقر أن الإجراءات الإسرائيلية لتغيير وضع القدس ، غير شرعية ، وشدد على مبدأ التدويل السابق[124].

لقد اتخذ مجلس الأمن موقفا مشابها لموقف الجمعية العامة حيث أصدر قرارات 252 بتاريخ 1968/5/12 و 267 بتاريخ 1969/7/3 و 271 بتاريخ 1969/9/15 وقد استخدم القرار 271 مصطلح "جسم منفصل" في تأكيد على وضع القدس الخاص[125]. وفي 1980/8/20 أصدر مجلس الأمن قراره رقم 478 الذي ندد فيه بسياسة إسرائيل وذلك عندما اتخذت قرار "القانون الأساسي" الذي يعتبر القدس بشقيها عاصمة أبدية وموحدة لإسرائيل . وفي قرار 478 دعا مجلس الأمن الدول ذات البعثات الدبلوماسية داخل القدس (بشطريها) إلى نقلها إلى خارج المدينة لعدم اعترافه بخطوات الضم[126].

لقد أصدرت الأمم المتحدة بمختلف مؤسساتها العشرات من القرارات التي تشجب وتدين الممارسات الإسرائيلية في القدس بشطريها ، واعتبرت هذه القرارات الإجراءات الإسرائيلية لاغية وغير شرعية . وقد استمرت السياسة الدولية تجاه القدس منذ 1948 برفض الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على القدس بشطريها دون إعطاء إسرائيل أية فرصة للحصول على الاعتراف الدولي بالقدس عاصمة لها وشددت الدول على بقاء سفاراتها خارج حدود القدس . وقد جاء قرار الجمعية العامة في 2000/12/1 ، الذي أقر بأغلبية 145 صوتا مقابل صوت واحد هو إسرائيل وامتناع الولايات المتحدة وبعض الدول الصغيرة والذي جاء فيه بخصوص القدس بأن قرار إسرائيل فرض قوانينها الخاصة وسلطاتها وإدارتها على مدينة القدس غير قانوني ومن ثم فإن القرار الإسرائيلي في هذا الصدد لاغ وباطل وليست له أية مشروعية[127]. وأعرب القرار عن الأسف إزاء قيام بعض الدول بنقل بعثاتها الدبلوماسية من تل أبيب إلى القدس وهي خطوة وصفتها الجمعية العامة بأنها تتعارض مع قرار مجلس الأمن الدولي المتعلق بوضع القدس الذي لم يحسم بعد[128].

تبنت الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي موقفا منسجما مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية حيث رفضت الإجراءات الإسرائيلية ودعمت هذه الدول قرارات هيئة الأمم المتحدة بخصوص القدس ، والتي اعتبرت القدس الشرقية أراض محتلة منذ 1967 ، ولم تعترف أي دولة أوروبية بالقدس عاصمة لإسرائيل ، وما زالت سفارات هذه الدول تعمل في تل أبيب . يمكن رؤية الموقف الأوروبي الحازم تجاه إسرائيل في عدة قرارات صادرة عن المجموعة الأوروبية ، فقد ورد في البيان الختامي لمؤتمر قمة المجموعة الأوروبية في مدريد عام 1989 تأكيد الرؤية الأوروبية تجاه القدس الشرقية باعتبارها جزءا من الضفة الغربية . وفي البيان الصادر عن البرلمان الأوروبي عام 1990 والذي شددت فيه اثنتا عشرة دولة من المجموعة الأوروبية (EEC) على التزامها تجاه القدس ووضعها بناء على قرار 181 الصادر في 1947 . وقد شجبت المجموعة كافة الإجراءات الإسرائيلية المنافية

للشرعية الدولية والقانون الدولي وأكد البيان رؤية المجموعة بعدم شرعية المستوطنات في القدس الشرقية[129].

شجب البيان الصادر عن مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي بخصوص عملية السلام في الشرق الأوسط ، الصادر في "لوكسمبورغ" بتاريخ 1996/10/1 ، الإجراءات الإسرائيلية في القدس وأكد على سياسة الاتحاد الأوروبي حول وضع القدس بأن شرق القدس تعتبر أراضٍ محتلة بالقوة ، وتخضع لقرار مجلس الأمن 242 ومبدأ ميثاق جنيف الرابع بخصوص الاحتلال وكذلك أكد البيان على عدم شرعية السيادة الإسرائيلية عليها[130]. وكان إعلان برلين الصادر في 24 و 1999/3/25 عن اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في برلين أكثر المواقف الأوروبية صراحة من النزاع العربي / الإسرائيلي والذي دعا إسرائيل إلى تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة بشأن الأراضي الفلسطينية المحتلة ، والتأكيد على موقف الاتحاد بعدم شرعية سيادة إسرائيل على القدس وقد اعتبر البيان أن للقدس بشطريها وضعاً خاصاً بناء على قرار التقسيم رقم 181 ولا يزال قائماً بالنسبة للموقف الأوروبي ، ودعا البيان إلى وقف الاستيطان وإعطاء الشعب الفلسطيني حقه في إقامة دولته[131].

لقد تعاملت الدول الأوروبية مع قضية القدس بشكل مميز عن الموقف الأمريكي حيث قدمت الدعم للمؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية وقدمت برامج المساعدات المالية والمنح للعديد من المؤسسات الفلسطينية في الضفة والقطاع عن طريق مكاتب ومؤسسات فلسطينية تعمل داخل القدس الشرقية . وبالتالي حدثت أزمات سياسية بين إسرائيل والدول الأوروبية بسبب قيام دبلوماسيين ورجال أعمال وشخصيات أوروبية بزيارة بيت الشرق . وقد رفضت الدول الأوروبية الاستجابة للطلب الإسرائيلي بالامتناع عن زيارة بيت الشرق ورفضت هذه الدول الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل . وجاء الرفض الأوروبي في رسالة السفير الألماني والذي أكد فيها موقف بلاده (ألمانيا) رئيسة المجموعة الأوروبية ، بأن القدس تعتبر كياناً منفصلاً حسب قرار 181 وأن الاتحاد الأوروبي لا يعترف بها عاصمة لإسرائيل ولا بضمها وبالتالي فإن الاتحاد الأوروبي سيواصل عقد لقاءاته في القدس الشرقية[132].

وقف الاتحاد الأوروبي في وجه الإجراءات الإسرائيلية داخل أروقة هيئة الأمم المتحدة حيث دأبت الدول الأوروبية على التصويت لصالح العديد من القرارات الخاصة بالقدس . وعلى خلاف الولايات المتحدة وموقفها داخل الأمم المتحدة ، كان الموقف الأوروبي ثابتاً ومؤيداً للشرعية الدولية . حيث أشار ممثل بريطانيا في النقاش الذي دار

حول مصادرة إسرائيل لـ 535 دونماً من أراضي بيت صفافا في الفترة بين 12-1995/5/17 ، إن مصادرة الأراضي تنتهك روح إعلان المبادئ واتفاق أوسلو لأن ضم الأراضي يكون بمثابة حسم مبكر لأمر معد لمفاوضات المرحلة النهائية[133]. وقد انتقد ممثل بريطانيا موقف الولايات المتحدة واعتبرها مخالفة للشرعية الدولية حيث قال أن على الولايات المتحدة أن تتوقف عن استخدام المفاوضات كذريعة لموقفها ضد المجتمع الدولي[134]. وقد وجه ممثل الاتحاد الأوروبي في مجلس الأمن انتقادات شديدة للإجراءات الإسرائيلية ووصفها بأنها تهدف لتعزيز السيطرة الإسرائيلية على المدينة ولذلك تعتبر انتهاكاً صريحاً لاتفاق أوسلو وشدد على أن عملية السلام في الشرق الأوسط تقوم على قرارات هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، وأضاف بأن قرارات هيئة الأمم المتحدة لا يمكن أن تلغى أو ينتهي مفعولها وذلك وفق ما تدعيه مادلين اولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية بقولها أن قضية القدس يجب أن لا تتم مناقشتها داخل الأمم المتحدة لأنها أصبحت قضية مؤجلة لمفاوضات المرحلة النهائية[135].

لقد قدم ممثل فرنسا في المناقشات الخاصة بمصادرة الأراضي في مجلس الأمن في عام 1995 النقد والإدانة لمصادرة الأراضي في شرقي القدس باعتبارها انتهاكاً صريحاً للقانون الدولي واعتبر القدس أرضاً محتلة يسري عليها القانون الدولي ، ورأت كندا كذلك أن عمليات مصادرة الأراضي تنتهك مبادئ اتفاقية جنيف الرابعة التي تسري على الضفة الغربية والقدس الشرقية بكاملها ، وانتقد ممثل كندا سياسة إسرائيل الهادفة لتفريغ القدس من أبنائها الفلسطينيين[136]. وصرح العديد من زعماء الدول الأوروبية ، فرنسا وإسبانيا وغيرهما بقبول القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين المستقلة حيث أشارت إسبانيا إلى اعتبار القدس الشرقية أرضاً محتلة وأكدت تأييدها لحقوق الفلسطينيين فيها[137]. أما روسيا فقد عبرت عن موقفها في اجتماع رئيس مجلس (الدوما) ميخائيل غوستاريف مع رئيس السلطة الوطنية ياسر عرفات في أكتوبر 1999 بقوله أن روسيا تؤيد إقامة دولة فلسطينية وأن الحقوق الفلسطينية في القدس الشرقية يجب أن تعود للشعب الفلسطيني . وقد أكد على أن حل قضية القدس يقع ضمن القضايا المؤجلة للحل النهائي ويجب أن يكون جزءاً من التسوية الشاملة ، مع التأكيد على مصالح المجتمع الدولي في المدينة[138]. ثم أكدت روسيا في نوفمبر 2000 موقفها الداعم لإقامة دولة فلسطينية والاعتراف بها واعتبار القدس الشرقية أراضٍ محتلة وذلك في تصريحات للرئيس الروسي فلاديمير بوتين[139].

د. موقف الفاتيكان :

يمكن القول أن الفاتيكان اهتم بشكل أساسي بالجوانب الروحية والتاريخية والقانونية لموضوع القدس ، ورفض الاهتمام بالوجه السياسي لهذا الموضوع . وقد برزت رغبة "الكرسي الرسولي" بصياغة هوية القدس وتوفير ضمانات لحرية دينية نظراً لتاريخها وأهميتها الدينية لأبناء الديانات الثلاث . وبالتالي فقد دعم الفاتيكان مبدأ التدويل منذ البداية ولهذا دعم تدويل القدس ضمن قرار 181 . واستمر موقف الفاتيكان منذ 1948-1967 في تأييد مبدأ التدويل وذلك عبر نداءات البابا بيوس الثاني عشر بتدويل المدينة وتوفير الحرية الدينية والحماية الدينية للاماكن المقدسة وحرية الوصول إليها وإعطاء أصحابها حق الإشراف عليها[140].

بعد حرب حزيران 1967 ، استمر تأييد الفاتيكان لمبدأ التدويل ، وطالب البابا بولس السادس بمنح "الوصاية المقررة للاماكن المقدسة" وإعطائها الضمانات الواجبة وفق الحق الدولي[141]. ودعا البابا يوحنا بولس الثاني في بيانه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1979/10/2 ، إلى تطبيق نظام خاص بالقدس مضمون دولياً ، واعتبر القدس عاصمة الإيمان التوحيدي و "الإرث الروحي لكل العالم" وطالب البيان بضمان حقوق أبناء القدس باختلاف قومياتهم ، وصيانة الحقوق الدينية ، والوجه التاريخي والحضاري الخاص بالمدينة ، بناء على أهميتها لدى أبناء الديانات الثلاث[142].

في عام 1989 عبرّ أحد كبار القساوسة ويدعى مارتيني بأن المدينة يجب ان تبقى موحدة ويجب أن تمنح وضعاً خاصاً ذا ضمانات دولية تضمن حرية الوصول للاماكن المقدسة والحرية الدينية لكافة أبنائها وكافة الطوائف فيها مع إمكانية التعايش بسلام وتساوٍ وشراكة فيما بينها ، ولكنه أكد عدم تطرق البابا لمسألة السيادة[143].

في أعقاب توقيع اتفاقية الاعتراف المتبادل بين الفاتيكان وإسرائيل في 1993/12/30 شدد نائب وزير خارجية الفاتيكان على ضرورة الحفاظ على وحدة المدينة في الحل النهائي لوضع المدينة ، مع ضرورة احتواء الحل النهائي ضمانات دولية لكافة الطوائف ورفض التطرق لمسألة السيادة على المدينة[144]. وأشارت الاتفاقية المذكورة إلى أهمية الحفاظ على الأماكن المقدسة المسيحية ووجود مصلحة مشتركة للطرفين لتشجيع الحجاج المسيحيين إلى الأراضي المقدسة ، ونتج عن هذه الاتفاقية تبادل العلاقات الدبلوماسية بين تل أبيب والفاتيكان ، إلا أن الفاتيكان أقامت مقر سفارتها خارج حدود القدس لعدم اعتراف الفاتيكان بالقدس عاصمة لإسرائيل[145].

لقد حاولت إسرائيل استغلال الاتفاقية لأهداف سياسية حيث صرح شمعون بيريس وزير خارجية إسرائيل :"لقد توصلنا إلى اتفاق مع الفاتيكان حول تسيير شؤونهم الدينية وبالتالي فأنا متأكد أنه يمكننا التوصل إلى اتفاق مع الأديان الأخرى"[146]. ونظراً لحساسية البعد السياسي لقضية القدس شدد الفاتيكان على ابتعاده عن المساس بالجانب السياسي للقدس وتعهد بالبقاء بعيداً عن النزاعات السياسية ، ويسري ذلك المبدأ على الأراضي والسيادة والحدود[147]. لقد عارضت السلطة الوطنية الفلسطينية الاتفاقية بين الفاتيكان وإسرائيل وأشارت إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية هي الطرف الوحيد المؤهل للتفاوض حول القدس ، وصاحب الحق الفلسطيني الذي هو حق سيادي وقضية أرض وحق تاريخي وشرعي وديني ولا مجال لتقسيمه والتنازل عنه[148]. وبالتالي فإن الفاتيكان الذي رفض التعامل مع إسرائيل بشكل مباشر ومنذ عام 1948 تجاوز هذا الوضع بتوقيع اتفاقية العلاقات مع إسرائيل مما شكل مؤشراً على تغيير رمزي في موقف الفاتيكان تجاه إسرائيل .

لقد قام الفاتيكان بالتأكيد على موقفه القائل بأن القدس يجب أن تحصل على وضع خاص يحتوي ضمانات دولية حيث أكد ذلك وزير خارجية الفاتيكان (في أكتوبر 1998) في القاهرة لوي توران بقوله أن القدس أراض محتلة بصورة غير شرعية وأن مطلب الفاتيكان ينحصر فقط في الإشراف على الأماكن المقدسة وضمان الحريات الدينية والوصول لأماكن العبادة[149].

وفي الفترة اللاحقة لمحادثات كامب ديفيد 2000 أكد الفاتيكان على ضرورة احترام الديانات السماوية الثلاث في القدس بالتساوي وأن الفاتيكان لا يقبل بالطرح الإسرائيلي القائل أن الحقوق الإسرائيلية اليهودية تعلوا على الحقوق الإسلامية والمسيحية وأكد الفاتيكان أن القدس الشرقية جزءاً من الأراضي المحتلة وينطبق عليها قرار 242 ، وأعاد تأكيد تصريحات سابقة لكبير أساقفة الفاتيكان لدى زيارته للقدس في عام 1995 وشدد على ضرورة وجود ضمانات دولية لحماية الأماكن المقدسة وحرية التنقل وممارسة العبادة لكافة الأديان . لقد أكد الفاتيكان المواقف السابقة ضمن الأفكار التي تم نقلها إلى محادثات كامب ديفيد 2000 حول رأيه وموقفه من القدس[150].

خلاصة الموقف الخاص بالفاتيكان يتمثل في تشديده على ضمانات حرية العبادة والتنقل وصيانة الأماكن المقدسة والحفاظ على الجانب الروحي والديني للمدينة لكافة الديانات ورفضه التدخل في الجوانب السياسية لقضية القدس مع الإقرار بالحقوق الفلسطينية في القدس واعتبار القدس الشرقية أراضي محتلة كباقي أجزاء الضفة الغربية .

الفصل الثاني

القدس في القانون الدولي

I. تمهيد : (تقديم لوثائقية القانون الدولي بخصوص القدس)

في عام 1917 احتل الجيش البريطاني فلسطين التي كانت خاضعة للسيادة العثمانية . وبناء على طلب بريطانيا ودون استشارة الدولة التركية ، قامت عصبة الأمم المتحدة بتحويل الاحتلال الحربي إلى "الانتداب البريطاني على فلسطين" . وتحولت بريطانيا من محتل حربي إلى وصي (Trustee) ثم تم تخويلها دولياً بتنفيذ صك الانتداب على فلسطين . حتى عام 1948 ؛ حين قامت الأمم المتحدة بوضع حد للانتداب البريطاني[1]. وكان الانتداب الممنوح لبريطانيا على فلسطين قد تم بناء على المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم الذي وضع فلسطين كأمانة حضارية تخضع لمبادئ حفظ الأمانة ضمن الميثاق . وتقول المادة 22 من الفقرة الرابعة ، "إن مجتمعات معينة كانت في الماضي تابعة للإمبراطورية التركية قد وصلت إلى مرحلة من التطور حيث يمكن الاعتراف بها مؤقتاً كأمم مستقلة تخضع إلى نصح الإدارة والمساعدة من قبل الانتداب ، إلى الوقت الذي تستطيع فيه أن تعتمد على نفسها . وإن رغبات هذه الشعوب يجب أن تكون قاعدة معتبرة في اختبار الانتداب"[2]. إلا أن بريطانيا عملت على مخالفة هذه المبادئ حيث وظفت المادة 22 لإنشاء وطن لليهود وفق وعد بلفور الصادر عن بريطانيا في 2 تشرين ثاني 1917[3]، وفرضت العديد من التشريعات التي سهلت دخول اليهود لفلسطين رغم رفض الفلسطينيين الشديد[4].

ونستطيع القول أن أحد العناصر الهامة الناتجة عن انتهاء العلاقة بين الدولة العثمانية وفلسطين عبر معاهدة لوزان 1923[5]؛ قد جعل من فلسطين كينونة مستقلة دولياً أو "دولة" في ظل القانون الدولي[6]. وقد استلمت الحكومة البريطانية إدارة هذه الدولة حيث تحدد مركز حكومتها في القدس التي أصبحت نتيجة لذلك عاصمة لدولة فلسطين منذ تلك الفترة[7].

تعتبر مسألة السيادة على القدس إحدى القضايا المهمة من وجهة نظر القانون الدولي ، حيث أنها لا ترتكز على الارتباط التاريخي والديني ، وإنما على أساس قانوني متين[8]. ويطرح بعض الباحثين مفهوم "السيادة الإقليمية" على القدس والتي تعبر عن أحقية أحد الأطراف بالسيادة الشرعية والقانونية على المدينة . ومن الأهمية معرفة أن مبدأ السيادة

ركن أساسي ضمن النظام المعاصر للقانون الدولي الساري على مجتمعات الدول الإقليمية ، ومع ذلك فإن الانتداب البريطاني عطل السيادة على فلسطين لمدة ست وعشرين سنة (1922-1948)[9].

إن منح عصبة الأمم لبريطانيا حق الانتداب على فلسطين لا يعني من وجهة نظر القانون الدولي منحها حق السيادة الإقليمية . فالانتداب حالة ناشئة عن ظروف معينة تمنح الدولة المنتدبة ما يمكن أن يسميه إشرافاً أو رعاية للدولة الخاضعة لانتدابها ، أما السيادة فهي صفة أصيلة للشعب المتأصل في وطنه ضمن السياق التاريخي . لذلك فإن السيادة كفكرة جوهرية دائمة ليست قابلة للزوال ، وأن الحكومة الانتدابية لا تمثل سوى بديل مرحلي عن الحكومة المحلية في ظروف معينة وليست نوعاً من السيادة[10]. وبهذا المعنى فإن الانتداب الذي أعطي لبريطانيا كدولة محتلة قبل أن تكون منتدبة لا ينقل الأراضي الفلسطينية إليها ، كما أنه لا يعطي بريطانيا أية صفة للسيادة الإقليمية على فلسطين والقدس ، وذلك وفق المادة 4/22 من ميثاق عصبة الأمم المتحدة ، التي يرتكز عليها الانتداب البريطاني على فلسطين[11].

ويرى باحثون في القانون الدولي أن التغيير القسري للسيادة الإقليمية يفضي إلى تغيير حاسم في جنسية الشعب الواقع تحت الانتداب وولائه وأسلوب حياته[12]، وليس فقط عملية نقل ملكية لأرض أو جزء من الأرض . ولهذا فإن فرض أية دولة سيادتها على دولة أخرى يقع تحت إطار الوضع الإقليمي واكتساب الأراضي بالقوة[13]، ويمنع القانون الدولي استخدام القوة لفرض سيادة أو تهديد سلامة أراضي أية دولة .

ولهذا نستطيع القول أن الانتداب على فلسطين لا يمنح السيادة الإقليمية على فلسطين أو جزء منها (وهذا ينطبق على القدس) لدولة الانتداب ذاتها ، وبالتالي فقد استمر تعطيل السيادة الإقليمية حتى 14 أيار 1948 .

II. مركزية قرار التقسيم 1947*:

بعد ازدياد أحداث العنف ضد سلطات الانتداب من جانب اليهود في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، تعجيلاً في قيام دولة إسرائيل ، قدمت حكومة الانتداب تقريرها عن الوضع في فلسطين إلى الأمين العام للأمم المتحدة . وأبلغت سلطة الانتداب الأمم المتحدة عن نيتها الانسحاب من فلسطين بحلول أول آب 1948[14]. وبعد أن تم بحث القضية في اجتماع خاص للجمعية العامة للأمم المتحدة عقد في نيسان وأيار 1947 ، تم تعيين بعثه

---

* الملحق : خارطة رقم (4) .

خاصة بفلسطين في 15 أيار لدراسة القضية[15]. فتقدمت اللجنة بخطة حصلت على موافقة الأغلبية وقضت بوجوب انتهاء الانتداب وتقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية وإقامة نظام دولي خاص للقدس وضواحيها يتم إدارته من قبل مجلس دولي وباسم الأمم المتحدة[16].

لقد كان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة تحديد وضع خاص (دولي) للقدس في قرار التقسيم ، تعبيراً عن إدراك أهمية وحساسية موضوع القدس من الناحية الدينية ، والتاريخية ، والحضارية . واعتبرت حدود القدس شاملة لحدود البلدية إضافة للقرى والبلدان المجاورة إليها بأبعادها التالية : شرقاً أبو ديس وجنوباً بيت لحم وغرباً عين كارم وشمالاً شعفاط . وقد وضع القرار شروطاً عدة تتعلق بالنظام الأساسي للمدينة ، الذي تقرر حينذاك أن يضعه مجلس الوصاية . ومن تلك الشروط أن تتحمل السلطة الإدارية مسؤولية حماية المصالح الروحية والدينية للأديان الثلاثة ضمن حدود مدينة القدس ، إضافة إلى تدعيم الروح التعاونية لسكان المدينة في سبيل تحقيق المصلحة العامة[17]. ويتحمل مجلس الوصاية مسؤولية تعيين حاكم عام للقدس يعتبر مسؤولاً أمام المجلس على ألا يكون من إحدى الدولتين في فلسطين (اليهودية والعربية) . ويعتبر هذا الحاكم ممثلاً للأمم المتحدة في مدينة القدس ويمارس نيابة عنها كافة السلطات الإدارية وكذلك إدارة الشؤون الخارجية ، إضافة لذلك تبقى منطقة القدس منزوعة السلاح وحيادية[18]. أما القرارات في السلطة التشريعية والضرائبية فتكون بيد السكان عبر إعطائهم صلاحية انتخاب مجلس تشريعي يتولى هذه المسؤوليات . وكذلك أعطي السكان صلاحية إنشاء نظام قضائي مستقل . ومن الناحية الاقتصادية وضعت القدس ضمن اتحاد اقتصادي عربي يهودي تحت صيغة "الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني"[19]. ومن الناحية الدينية فقد أعطي السكان حرية الوصول للأماكن الدينية والعبادة فيها وحمايتها دولياً بواسطة الحاكم .

وقد تم تحديد مدة الحكم الخاص لمجلس الوصاية بعشر سنوات يتم بعدها النظر في استمرارية المجلس بناء على التجارب المكتسبة والاستفتاء العام لأجل إدخال تعديلات على هذا النظام وفق آراء السكان[20]. وقد نال قرار التقسيم تأييد 32 صوتاً مقابل 13 وغياب عشرة أعضاء ، وبهذا تم إصدار قرار التقسيم 181 في 29 تشرين ثاني 1947[21].

لقد عارضت الدول العربية والفلسطينيون إقامة دولة يهودية في فلسطين وتدويل القدس ، أما اليهود فقبلوا بخطة التقسيم . لقد مارست الولايات المتحدة ضغوطاً على كثير من الدول لإنجاح قرار التقسيم وليكون أساساً قانونياً لإنشاء دولة إسرائيل[22].

أما الهيئة العربية العليا ، الممثلة لشعب فلسطين في تلك الفترة ، فقد اعتبرت أن قرار التقسيم يعطي اليهود الأجانب جزءاً ثميناً من فلسطين ، إضافة إلى تشتيت عدد كبير من الفلسطينيين من أراضيهم ، ونزع مدينة القدس من أيدي العرب[23]. ورأى العرب أن السياسة البريطانية تتجه إلى تهويد فلسطين بالوسائل القانونية عبر الأمم المتحدة وذلك لإعطاء إسرائيل صبغة دولية تكون ملزمة لكافة الدول ، إضافة إلى ما يوفره القرار لبريطانيا كي تتهرب من التزاماتها الواردة في صك الانتداب[24]. أما بالنسبة للحركة الصهيونية فقد قبلت بقرار التقسيم للحصول على الشرعية الدولية ، ورغم الثمن الباهظ المتمثل "بتنازلها" عن القدس التي تشكل ركناً أساسياً في المخطط الصهيوني للاستيلاء على كامل فلسطين وجعل القدس عاصمة لدولتهم[25]. توالت الأحداث السياسية بحيث أنه ولدى إعلان بريطانيا انسحابها من فلسطين يوم 14 أيار 1948 كانت الحركة الصهيونية مستعدة عبر قواتها المسلحة لبناء دولة إسرائيل ، حيث أسفرت الحرب عن احتلال اليهود للجزء الغربي من القدس ، وسيطرة القوات الأردنية على الجانب الشرقي المتبقي من المدينة ، وعلى ما تبقى من أراضي الدولة العربية المنصوص عليها في قرار التقسيم . وتحولت هدنة* 30 نيسان / إبريل 1949 بين الأردن وإسرائيل إلى هدنة دائمة[26].

❖ **الأثر القانوني لقرار التقسيم 181 على القدس :**

يعتبر القرار 181 قراراً دستورياً منشئاً لدولتين "وجسماً منفصلاً" تحت وصاية دولية (القدس) ، ولا يمكن إلغاء هذا القرار أو تعديله أو الحد من نظامه الإقليمي ، وذلك لطبيعته الآمرة "التي توجب التنفيذ" وفقاً لمبادئ القانون الدولي المعاصر والتي لا تتغير إلا بقرار جديد من الجمعية العامة أو محكمة العدل الدولية[27]. وفي ظل القانون الدولي فإن نتائج الوقائع المادية التي حدثت بعد إصدار قرار 181 لم تؤثر على فعّالية (Validity) – بقائه ساري المفعول ، حيث شملت هذه الأحداث رفض الفلسطينيين للقرار واستيلاء إسرائيل بالقوة العسكرية على مساحة إضافية لما هو مخصص لها ضمن حدود الدولة اليهودية في قرار التقسيم ، وكذلك تقاسم الأردن وإسرائيل لمدينة القدس ذات الوضع الخاص[28]، ثم عملية توحيد الضفتين عقب مؤتمر أريحا ، وإجراء الانتخابات الأردنية النيابية فيهما بتاريخ 1950/4/11[29]. إن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين واستيلاء الأردن على الأجزاء الباقية لم يغير النظام الخاص بالقدس ولم يؤثر على فكرة إنشاء دولتين في فلسطين وفكرة الوضع الدولي الخاص للقدس[30].

---

* الملحق : خارطة رقم (5) .

يتفق العديد من الباحثين في مجال القانون الدولي على أن اتفاقية الهدنة في 3 نيسان 1949 بين الأردن وإسرائيل وقرارات الجمعية العامة 181 و 194 و 303 منعت كلاً من إسرائيل والأردن من اكتساب أي حق شرعي في مدينة القدس[31]. ويقول ولي العهد الأردني السابق الأمير حسن :"لقد منعت الهدنة في نيسان أية دولة من تطبيق أية قوانين مفترضة بشأن سيادة إقليمية فيما يخص القدس"[32]. وإذا كانت عملية عدم تطبيق القرار الدولي أو خرقه تبطله فإنه لن يوجد نظام دولي قانوني ، وذلك لأن إسرائيل ودولاً أخرى خالفت العديد من القرارات الدولية ولهذا فإن عدم تطبيق القرار أو خرقه لا يلغيه ولا يبطل مفعوله الشرعي[33].

❖ **الوسيط الدولي :**

طلب قرار الجمعية العامة رقم 185 في 1948/4/26 ، من مجلس الوصاية دراسة إجراءات الحماية لمدينة القدس وسكانها . وأوكلت الجمعية العامة في إطار قرار رقم 186 في 1948/5/14 للوسيط الدولي الكونت فولك برنادوت العمل على حماية الأماكن المقدسة والسعي لإيجاد تسوية بين الأطراف المتنازعة في فلسطين[34]. وقد اقترح برنادوت ضم القدس للإقليم العربي مع إعطاء حكم ذاتي للطوائف اليهودية ، بالإضافة إلى وضع ترتيبات دولية خاصة بحماية الأماكن المقدسة . وذكر برنادوت :"إن مدينة القدس تقع وسط الإقليم العربي وأن أي محاولة لعزلها سياسياً أو غير ذلك عن الإقليم العربي المحيط بها تنطوي على صعوبات جمة"[35]. وقد كانت مقترحاته سبباً في قتله من قبل الجماعات الإرهابية الصهيونية وبذلك انتهت مقترحاته[36].

❖ **الموقف الإسرائيلي والعربي من القرار 181 :**

يمكن القول أن العلاقة بين إسرائيل وقرار 181 هو أنها اشتقت "الشرعية" الدولية لوجودها من هذا القرار ، ولذلك فإن القرار يمتلك قوة قانونية ملزمة لإسرائيل . ويدعم ذلك الباحث القانوني هنري كتين بقوله :"إن ادعاء إسرائيل أن القرار لا يلزمها سيمزق شهادة ميلادها نفسها"[37]. ويرتبط الوجود الإسرائيلي كذلك بقرار 181 من منطلق التعهدات التي قطعتها على نفسها للأمم المتحدة باحترامه والتقيد به ، وقد عبرّت عن ذلك البرقية المرسلة في 15 أيار 1948 ، من قبل موشيه شاريت وزير خارجية حكومة إسرائيل المؤقتة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة والتي تعتبر أولى الدلائل على التزام إسرائيل تجاه القرار[38]. وورد في البرقية استعداد إسرائيل للتعاون مع الأمم المتحدة "لتطبيق قرار الجمعية العامة الصادر في 29 تشرين ثاني 1947"[39]. وفي عام 1949 قدمت إسرائيل تعهداً ثانياً مرتبطاً

بقبولها عضواً في الأمم المتحدة . حيث قدمت الضمانات الرسمية التي تؤكد التزامها بقراري 181 و 194 والشروط الخاصة بالقدس[40]. وإضافة لذلك ورد تأكيد أبا ايبان حول الوضع الخاص للقدس بقوله :"الوضع الشرعي للقدس مختلف عن المنطقة التي تحكمها إسرائيل"[41].

من جهة أخرى يرى فقهاء في القانون الدولي أن قرار 181 لا يلزم الفلسطينيين لأنهم الشعب الوحيد الذي كان يمتلك السيادة على فلسطين عند صدور القرار[42]. إن مسألة السيادة الفلسطينية على فلسطين والقدس يرجع إلى زمن الأتراك ، حيث أن المواطنين العرب كانوا يتمتعون بحقوق مدنية وسياسية متساوية في ظل الدولة العثمانية وانتقلت هذه السيادة لمواطني المنطقة بعد الانفصال عن الدولة العثمانية[43]. ويفرق الباحثون بين موضوع السلطة أو الإدارة على منطقة ما وحق السيادة عليها في ظل القانون الدولي ولذلك فإن قرار 181 أعطى مجلس الوصاية صلاحية إدارة القدس باسم الأمم المتحدة إلا أن مجلس الوصاية والأمم المتحدة لا يملكان مفعول السيادة الراسخة على المدينة[44]. ولهذا فإن قرار 181 لا يملك أن يجرد شعب فلسطين من سيادته ولا يلزم الفلسطينيين في ظل غياب موافقتهم على نصوصه ، بل إن حقوق السيادة تبقى قائمة لشعب فلسطين الأصلي .

وتزداد أهمية مشروع التقسيم بالنسبة للاعتبارات القانونية الخاصة بموضوع القدس عندما تحاول إسرائيل تبرير خرقها للقرار إزاء موضوع تدويل القدس . إن الادعاءات الإسرائيلية تنهار في ظل القانون الدولي ، حيث أن إسرائيل تدعي بأن سيادتها الإقليمية على القدس مشروعة بسبب إنهاء وإحباط قرار التقسيم ضمناً بعد أن رفضه العرب . وكذلك فإن إسرائيل تدعي أن قرار التقسيم لم يعد يذكر منذ عام 1952[45]. في وجه هذا الإدعاء نذكر أن إسرائيل لم تكن قد أصبحت عضواً في الأمم المتحدة لدى صدور قرار التقسيم ولهذا لا يجوز لها الاشتراط بقبول العرب لقرار التقسيم بموافقتها عليه[46]. وتطرح إسرائيل ضمن المبررات "القانونية" لشرعية استيلائها على القدس الغربية أن مشروع التقسيم قد تجاوزته الأحداث وأحبط بقوة حيث هجم العرب على إسرائيل[47]. إن هذا الإدعاء لا يصمد أمام قواعد القانون الدولي التي لا تسمح حتى في حالة الدفاع عن النفس لقوة الاحتلال بالاحتفاظ بالمناطق التي تقع تحت سيطرتها ، أي أن ذلك لا يخول إسرائيل السيطرة على مناطق خارج خطوط التقسيم أو "الوضع الخاص" للقدس[48]. وبالرغم من أن حق الدفاع عن النفس معترف به دولياً ، ومشمول في ميثاق الأمم المتحدة – المادة رقم (51) – إلا أنه لا يشكل طريقة لاكتساب حق على أرض الغير . إضافة لذلك فإن التصريحات السياسية لدى قادة الحركة الصهيونية أشارت إلى نيتهم احتلال القدس كاملة وجعلها عاصمة لدولة إسرائيل[49]. فقد أشار بن غوريون في مناقشة مجلس الحكومة في 24 / حزيران 1948 "أن المسألة

الأساسية الآن بالنسبة إلى وجودنا ومستقبلنا هي قوتنا العسكرية ، فعليها يتوقف مصير القدس كله"[50].

بعد أن استولت القوات اليهودية على أجزاء كبيرة من القدس والمنطقة الخاصة "بالوضع الخاص" دخلت القوات الأردنية من أجل مساندة قوات المجاهدين العرب والفلسطينيين في الدفاع عن المدينة القديمة[51]. وقد اعترض بعض رجال القانون أمثال جوليوس ستون على دخول القوات العربية المسلحة في أيار 1948 سواء كانت مجاورة أم غير مجاورة لفلسطين ، وجاء في اعتراضهم أن المادة 4/2 من ميثاق الأمم المتحدة ملزمة – بعدم اكتساب السيادة بالقوة – لكافة الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الأمم المتحدة ، وعليه فإن دخول القوات العربية لفلسطين برأيهم غير شرعي[52]. ويرى آخرون أن هذا الاعتراض يمثل دليلاً آخر على امتلاك الفلسطينيين شخصية قانونية مميزة عند انتهاء الانتداب وبالتالي فإن فلسطين يجب أن لا تكون أرضاً مباحة لاحتلالها من قبل الآخرين ، وعليه فإن اكتساب الأراضي بالقوة يعتبر احتلالاً غير شرعي ولا يمنح السيادة الإقليمية للدول القائمة بالاحتلال[53]. وأخذ الجانب الإسرائيلي يطرح مشروعه الخاص بالتدويل المحدود والذي يشمل إدارة الأماكن الدينية فقط مع منح السيادة الكاملة لإسرائيل وذلك في فترة كانت هذه الأماكن لا تزال بيد الأردن[54]. إلا أن الأمم المتحدة رفضت هذه الفكرة واستمرت في تأييد موقفها السابق والقاضي بإيجاد كيان خاص بمدينة القدس ضمن حدود قرار التقسيم[55]. ويرى الباحثون أن استخدام المصطلح (Status) فيما يتعلق بالقدس في قرارات الأمم المتحدة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن يؤكد الوضع الخاص الوارد في قرار التقسيم ، مما يفند الادعاءات الإسرائيلية بعدم ذكر الوضع الخاص بعد عام 1952[56].

❖ **الإجراءات الإسرائيلية في القدس :**

كان الاحتلال العسكري حتى بداية القرن العشرين أحد الوسائل المشروعة لاكتساب السيادة الإقليمية وذلك وفقاً للعرف الدولي ، الذي نص على أن الإقليم يصبح لا مالك له (Res Nullius) . كذلك الحال فإن مبدأ التقادم الزمني كان عاملاً آخر للحصول على السيادة . إلا أن العالم المتحضر أقر ومنذ انتهاء الحرب العالمية الأولى مبادئ جديدة تحرم اكتساب الأرض أو السيادة عبر القوة أو التقادم الزمني[57]. وتم تأكيد هذا المبدأ ضمن ميثاق عصبة الأمم المتحدة وميثاق الأمم المتحدة ، وبناء على ذلك فإن الاحتلال الإسرائيلي لمدينة القدس عامي 1948 و 1967 يعتبر عمل غير شرعي وفق القانون الدولي ، ولا يعطي

إسرائيل حقاً شرعياً في السيادة[58]. وعليه تعتبر إسرائيل في ظل القانون الدولي في وضعية المحارب المحتل الذي يمارس سياسة الأمر الواقع ولا يجرد غزوها لفلسطين وشعبها المهزوم سيادته رغم التقادم الزمني واعتراف بعض الدول بدولة إسرائيل[59]. ولهذا تعتبر كافة الإجراءات الإسرائيلية لتغيير بنية السكان الديمغرافية وعمليات الاستيطان والتهويد لمدينة القدس وطرد سكان القدس العرب وإحلال المستوطنين اليهود والمهاجرين مكانهم أعمالاً غير قانونية[60].

إن ممارسة المحتل للصلاحيات التشريعية والتنفيذية والإدارية في منطقة الاحتلال طيلة مدة الاحتلال تخضع لقانون الاحتلال الحربي الذي أشارت إليه لوائح لاهاي سنة 1907 واتفاقية جنيف الرابعة 1947 التي تقول بضرورة حماية المدنيين أثناء الحرب ، مما يجعل من الضروري التفريق بين ممارسات السلطة المحتلة داخل الإقليم المحتل وبين ممارستها السيادة داخل الإقليم الأصلي لهذه القوة المحتلة[61]. وتعتبر عمليات الضم (Annexation) الإسرائيلي للقدس الغربية والشرقية باطلة وأن المقاومة الفلسطينية للاحتلال كشرط ضروري لعدم تمكين المعتدي من قطف ثمار الاعتداء قد نفت عن إسرائيل صبغة السيادة[62]. وقد أبطلت مقاومة سكان فلسطين والقدس نظرية حيازة دولة الإقليم لمدة طويلة بدون مقاومة أو مجابهة سكان هذه المنطقة أو الدول المجاورة للدولة المعتدية ويطلق على هذه النظرية مصطلح (Acquisitive Prescription)[63].

وتتذرع إسرائيل في ادعائها حقوق السيادة على القدس الشرقية بهجوم الدول العربية والأردن عليها في حرب 1967 . ورغم أن الأحداث التاريخية تثبت بطلان هذا الادعاء إلا أن مبدأ الدفاع عن النفس لا يعطي الدولة التي تم الاعتداء عليها حق الاحتفاظ بالأراضي التي احتلتها وإنما يعطيها حق الرد حتى درء الأخطار وانتهاء حالة الدفاع عن النفس[64].

وحسب رأي ممثل إسرائيل لدى الأمم المتحدة سابقاً – القانوني يهودا بلوم – ، فإن لإسرائيل الحق في الاحتفاظ بالمناطق المحتلة ومن ضمنها القدس الشرقية حتى يتم توقيع اتفاقية سلام مع الدول العربية[65]. ويستند هذا الرأي على أفضلية إسرائيل على الأردن في مسألة السيادة على هذه المناطق باعتبار أن الأردن لم يمتلك صفة قانونية أو شرعية في هذه المناطق . ويدعم رأيه بعدم حصول الأردن على الاعتراف الدولي سوى من بريطانيا والباكستان . وتصب آراء بلوم هذه في نظرية "فراغ السيادة" في الضفة الغربية والقدس الشرقية وعدم وجود دولة ذات سيادة تعود إليها المنطقة التي تحتلها إسرائيل في ظل حرب خاضتها للدفاع عن نفسها[66]. ويرفض العديد من الباحثين القانونيين نظرية بلوم والادعاءات الإسرائيلية واعتبروا أن الأردن امتلك السيادة في الضفة الغربية والقدس الشرقية في أعقاب

مؤتمر أريحا والانتخابات النيابية في الضفتين التي تم إجراؤها في 1950/4/11[67]. لا شك أن بلوم قد تجاهل الحق الذي أقرته الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعددة المتعلقة بتقرير المصير للشعب الفلسطيني في أرضه من خلال الإدعاء بغياب السيادة في الضفة الغربية ومن ضمنها شرقي القدس . أما قضية ضم الأردن للضفة الغربية والقدس الشرقية إذا ما اعتبرت باطلة ، فإن الأردن يعتبر وصياً على هذه المناطق حتى يتم حل القضية الفلسطينية . وقد أوضح البرلمان الأردني أن قرار توحيد الضفتين اتخذ دون إغفال إمكانية التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية وضمن التطلعات الوطنية والتعاون العربي والشرع الدولي[68]. وعليه يرى القانون الدولي أن احتلال إسرائيل للمنطقة وبما فيها القدس يعطيها دور "محتل وصي" منذ حزيران / يونيو 1967 (Trustee-Occupant) وهي تقوم بإدارتها فقط حتى يتم إعادتها لأصحابها الأصليين[69]. ويرى باحثون أن انتفاضة الشعب الفلسطيني (1987-1993) التي شملت القدس تدل على عدم رغبة الشعب الفلسطيني في استمرارية الضم الإسرائيلي للقدس الشرقية[70]. إضافة لذلك فإن قرار الأردن "بفك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية" في 1988/7/31 ، وإعلان منظمة التحرير الفلسطينية الاستقلال في 1988/11/15 ، الذي نال اعتراف أكثر من مائة دولة وقبول إسرائيل التفاوض مع المنظمة كممثل رسمي وشرعي للشعب الفلسطيني ، وكذلك الاتفاقيات السلمية اللاحقة تثبت فشل نظرية "الفراغ في السيادة" في المناطق المحتلة سنة 1967 ، وتدل على حقوق الشعب الفلسطيني بالسيادة على أرضه وبضمنها القدس[71].

ويجب التأكيد على أن غياب السيادة لا يلغي ضرورة تطبيق كافة بنود ميثاق جنيف الرابع على المناطق المحتلة . كما أن اعتراف أو عدم اعتراف سلطات الاحتلال الإسرائيلي بأن الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس مناطق محتلة لا يؤثر على الوضعية القانونية لهذه الأراضي بموجب القانون الدولي[72]. إن تطبيق المبادئ الواردة في اتفاقيتي جنيف ولاهاي لا يرتبط بالوضع القانوني لهذه الأراضي قبل احتلالها لأن مسائل السيادة وما يتعلق بها من جدل قانوني لا ينتقص من ضرورة نفاذ الاتفاقيتين على الإقليم المحتل ، فالشرط المركزي لنفاذ الاتفاقيتين على الإقليم المحتل ، يكمن في حقيقة حدوث أو عدم حدوث احتلال حربي وفعلي للإقليم[73]. ووفق المادة 42 من اتفاقية لاهاي لعام 1907 تعتبر إسرائيل محتلة للأراضي الفلسطينية وبضمنها القدس . وقد ورد التأكيد على ضرورة تطبيق هذه الاتفاقية في قرارات متعددة صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن[74].

III. التراكم الوثائقي لقرارات الأمم المتحدة :

اعتبرت مدينة القدس جزءاً أساسياً من الأراضي الفلسطينية ، ولم تعتبر ذات وضع قانوني خاص حتى صدور قرار التقسيم لعام 1947 الذي قدم مفهوم "الوضع الخاص" (Cropus Separatum) . إلا أن أهمية القدس التاريخية والسياسية ومكانتها الروحية بالنسبة لأبناء الديانات المختلفة دفعت الأمم المتحدة للتعامل معها بمختلف مؤسساتها بشكل منفصل عن قضية فلسطين . والقدس من الناحية القانونية تخضع للنواحي الفقهية القانونية التي تخضع لها المشكلة الفلسطينية حيث ترتبط بحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وأحقية اللاجئين العرب بالعودة والتعويض على السواء ويشمل ذلك الحق مدينة القدس حسب المبادئ القانونية[75]. إلا أن الوضع القانوني الذي انفردت به القدس نتج عن الموقف الخاص الذي اتخذته الأمم المتحدة في قرار 181 وأجبرت ممارسات إسرائيل وإجراءاتها الهادفة لضم المدينة بقسميها وجعلها عاصمة لها الأمم المتحدة على إعطاء خصوصية واهتماماً منفصلاً بقضية القدس . وعملت قرارات الأمم المتحدة على معالجة الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى تدمير المقدسات الإسلامية والمسيحية وتغيير الوجه الديمغرافي والحضاري للمدينة ، ومواصلة سياسة الاستيطان وتهديد مستقبل الوجود الفلسطيني في المدينة . وقد تصدت قرارات الأمم المتحدة الصادرة عن أجهزتها المختلفة لجميع هذه الإجراءات[76]. ورغم الادعاءات الإسرائيلية الهادفة إلى تبرير شرعية وجودها وإجراءاتها في المدينة إلا أن تلك الإجراءات لاقت التنديد والشجب والاستنكار والرفض من قبل الأمم المتحدة عبر قراراتها الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن[77].

❖ الفترة ما بين 1948-1967 :

بعد توالي الأحداث على مدينة القدس منذ انسحاب القوات البريطانية وتجاهل إسرائيل لقرار التقسيم رقم 181 صدرت مجموعة قرارات تطالب بحفظ النظام في القدس ، فقد طالب القرار رقم 185 مجلس الوصاية بوضع إجراءات لحماية المدنيين وتقديم مقترحات للجمعية العامة حول وضع المدينة[78]. وبعد أن أكملت القوات البريطانية انسحابها أعلن بن غوريون قيام دولة إسرائيل ، فدخلت الجيوش العربية فلسطين في 1948/5/14 وأصدر مجلس الأمن قرارات عدة منها قرار رقم 50 في 1948/5/29 الذي طالب بوقف العمليات العسكرية لمدة أربعة أسابيع وحماية الأماكن المقدسة . كما دعا القرار رقم 54 في 1948/7/15 الوسيط الدولي فولك برنادوت إلى مواصلة جهوده لنزع السلاح من القدس وإيجاد مشروع مناسب لحل قضيتها[79]. ومن ثم أصدرت الجمعية العامة قرارا مهما حمل

رقم 194 بتاريخ 1948/12/11 ، نص على ضرورة عودة اللاجئين[80]. ورغم موافقة الدول العربية على القرارات السابقة رفضت إسرائيل التعامل معها مما أدى بالأمم المتحدة إلى إصدار قرار رقم 303 في 1949/12/4 ، طلبت فيه الجمعية العامة من مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤوليات سلطة إدارة القدس ووضع دستور للمدينة[81]. وفي 1949/12/11 تم إعلان القدس عاصمة لإسرائيل فردت الأردن على ذلك بإعلان ضم القدس الشرقية لها . إلا أنه ورغم الإجراءات الإسرائيلية الهادفة لضم القدس الغربية فقد وضع مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة الدستور المطلوب لتدويل القدس وتم إقراره في 1950/4/4 بأغلبية 19 صوتاً دون أي صوت معارض ، وامتناع بريطانيا والولايات المتحدة[82]. وقدم مجلس الوصاية احتجاجه في 1950/6/14 على إجراءات إسرائيل والأردن وأحال الموضوع إلى الجمعية العامة التي أعادت التأكيد على قراراتها السابقة ، إلا أنها لم تتخذ خطوات عملية لتنفيذها مقابل استمرار تعنت ورفض إسرائيل والأردن لهذه القرارات[83].

وفي قرار الجمعية العامة في 14 ديسمبر 1950 رقم 394 ، أبلغت الجمعية العامة لجنة التوفيق الاستمرار في المفاوضات لإيجاد الظروف الملائمة لحماية ملكية ومصالح اللاجئين[84]. وقد فشلت جهود اللجنة في إلغاء قوانين المصادرة من قبل إسرائيل لأملاك اللاجئين ، وبضمنها في منطقة القدس . إلا أن الجمعية العامة استمرت في تأكيد بطلان نزع ملكية الفلسطينيين ومصادرة أملاكهم ، وقد تم تأكيدها بوضوح في قرار الجمعية العامة رقم 3236 الصادر في 22 تشرين ثاني 1974 والذي "أعاد تأكيد حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف في العودة إلى بيوتهم وأملاكهم التي طردوا واقتلعت جذورهم منها"[85].

ونلاحظ عند دراسة القرارات 194 ، 181 أنه يوجد ترابط كبير من حيث التشديد على وضع القدس ضمن "الوضع الخاص" تحت سيطرة الأمم المتحدة حيث ورد في القرار 194 "أن منطقة القدس يجب أن تعتبر خاصة حيث تعامل بشكل منفصل عن باقي فلسطين ويجب أن توضع تحت سيطرة فعلية للأمم المتحدة"[86]. وجدير ذكره أن إسرائيل رفضت ذلك القرار وأعلنت للجنة التوفيق بأنها مستعدة لتدويل الأماكن المقدسة فقط وبهذا تكون قد منعت تطبيق خطة التدويل المعروضة . وقد استمر موقف الأمم المتحدة حتى 1967 مؤيداً للتدويل على أساس الوضع القانوني الخاص للقدس رغم أن المدينة كانت مقسمة وفق الأمر الواقع (De Facto) ما بين الأردن وإسرائيل[87].

❖ **مرحلة ما بعد 1967 :**

في أعقاب حرب حزيران 1967 واتخاذ إسرائيل عدة إجراءات إدارية وتشـــريعية هادفة لضم الجزء الشرقي من مدينة القدس ، اتخذت الأمم المتحدة عدة قرارات هامة تعـبر عن الرفض والاستنكار لهذه الإجراءات وتطالب إسرائيل بـــالتراجع عنـــها وعـــدم القيـــام بإجراءات إضافية بهدف تغيير "وضع القدس"[88]. ففي 4 / تموز 1967 تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عبر تأييد 99 دولة وامتناع 20 بضمنها الولايات المتحدة قرار 2253 الـــذي يعرب عن القلق من الإجراءات المتخذة من قبل إسرائيل لتغيير وضع القدس ، ويؤكـــد أن هذه الإجراءات باطلة ، ويدعو إسرائيل إلى إلغائها والامتناع "حالاً" عن إجراء أية أعمـــال ممكن أن تغير من وضع المدينة[89]. وبعد عشرة أيام تبنت الجمعية العامة قرار 2254 الذي يعرب عن الأسف لفشل إسرائيل في تنفيذ قرار الجمعية الصادر فـــي 4 / تمـــوز 1967 . وكرر القرار دعوة إسرائيل إلى إبطال الإجراءات المتخذة والتوقف عن اتخاذ أيـــة أفعـــال يمكن أن تغير في وضع القدس[90]. لقد شدد القراران على مصطلحـــات "وضـــع القـــدس" (The Status of The City) و (The Status of Jerusalem) والتي تدل على الوضـــع القانوني للقدس كوضع خاص (Cropus Separatum) وبرز استخدام جملـــة ذات معنـــى شامل في القرارين وهي المطالبة بالتراجع "عن جميع الإجراءات التـــي اتخـــذت" وتعنـــي بمطالبة دولة إسرائيل بإلغاء كافة الإجراءات بدون الإشارة إلى الوقت الذي اتخذت فيه ممـــا يعني إلغاء الإجراءات التي اتخذت من قبل إسرائيل بعد حرب 1948 ويشمل ذلك الجـــانب الغربي[91]. وحددت الأمم المتحدة الازدواجية الظاهرة في القرارين السابقين ضمن قرار آخر يحمل رقم 2252 الصادر في 1967/7/4 ركز على الوضع الذي حدث عقب حـوب 1967 وضرورة تطبيق القانون الدولي لحماية الضحايا ، إضافة إلى إظهار رغبة الجمعية العامـــة في المطالبة بتطبيق "الوضع الخاص" للقدس[92]. وتعود أهمية هذه القرارات إلى التشديد على اصطلاح (Statues) والذي يعني طرح مبدأ التدويل – بشكل ضمني – الوارد فـــي قـــرار التقسيم للعام 1947[93].

أدانت قرارات أخرى صدرت عن الجمعية العامة الإجراءات المتخـــذة مـــن قبـــل إسرائيل في المناطق المحتلة بما فيها القدس معلنة إياها إجراءات باطلة وملغية ودعت إلـــى وقفها[94]. ومن جملة هذه القرارات قرار رقم 2851 الصادر في 20 ديسمبر 1971 وقـــرار 2949 الصادر في 8 ديسمبر 1972 وقرار 3005 الصادر في 15 ديسمبر 1972 وقـــرار 3092 الصادر في 7 ديسمبر 1972 وقرار 3236 الصادر في 22 نوفمبر 1974 وقـــرار 3240 الصادر في 29 نوفمبر 1974 وقرار 106/31 الصادر فـــي 16 ديســمبر 1976

وقرار 32/5 الصادر في 28 أكتوبر 1977 وقرار 32/91 الصادر في 13 ديسمبر 1977 وقرار 33/113 الصادر في 18 ديسمبر 1978 وقرار 34/70 الصادر في 6 ديسمبر 1979[95]. وبموجب القرار رقم 2851 الصادر عن الجمعية في 1971/12/20 اعتبرت الإجراءات التي تتخذها إسرائيل لاستيطان الأراضي المحتلة وبضمنها القدس المحتلة باطلة ولاغية كلياً[96]. وفي قرار الجمعية العامة رقم 28/33 في 1978/12/7 أكدت الفقرة الرابعة من القسم (أ) "أن صحة أية اتفاقيات ترمي إلى حل مشكلة فلسطين بما فيها القدس تستدعي أن تتم هذه الاتفاقيات داخل إطار الأمم المتحدة وميثاقها وقراراتها"[97]. وفي قرار الجمعية العامة رقم 65/34 في 1979/11/28 أعلنت بطلان اتفاقيات كامب ديفيد باعتبارها عقدت خارج إطار هيئة الأمم المتحدة وبدون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ممثل الشعب الفلسطيني ، ولأن هذه الاتفاقية تنكر حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف[98].

بعد مصادقة الكنيست الإسرائيلي على ما سمي "القانون الأساسي" (Basic Law) الذي أعلن أن القدس الموحدة سوف تصبح عاصمة إسرائيل والذي احتوى مبادئ متعلقة بالأماكن المقدسة وتطوير المدينة في محاولة لتهدئة المجتمع الدولي ، عقدت الجمعية العامة جلسة طارئة في 1980/7/29 تبنت قرار رقم ES-712 الذي أوضح سبب اجتماع الجمعية الطارئ وذلك في ظل فشل مجلس الأمن اتخاذ قراره بسبب التصويت السلبي للولايات المتحدة في 30 إبريل 1980[99]. ولهذا دعت الجمعية في قرارها إلى انسحاب إسرائيل الكامل وبدون شروط من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ حزيران 1967 وبضمن ذلك القدس . وقد وضع القرار تاريخاً محدداً للانسحاب الذي يجب أن يبدأ قبل 15 نوفمبر 1980[100]. ولدى صدور القرار الإسرائيلي رسمياً حول "القانون الأساسي" في 1980/7/30 أصدرت الجمعية العامة قرار رقم E 35/169 في 15 ديسمبر 1980 الذي صوتت ضده دولة إسرائيل فقط وقد أعاد التأكيد على عدة مبادئ أهمها عدم الاعتراف باكتساب الأراضي بالقوة . وأبرز ارتياح الأمم المتحدة لسحب عدد من الدول لممثليها الدبلوماسيين من القدس انسجاماً مع قرار مجلس الأمن رقم 478 في العام 1980 . وأورد القرار أيضاً أن تطبيق "القانون الأساسي" من قبل إسرائيل ينطوي على مخالفة للقانون الدولي ويؤثر على تطبيق ميثاق جنيف بخصوص حماية الأشخاص المدنيين زمن الحرب الصادر في 12 / أغسطس 1949 والمعمول به في المناطق الفلسطينية المحتلة منذ 1967[101].

وأكد قرار الجمعية E 120/26 في 10 / ديسمبر 1981 المبادئ الأساسية السابقة بخصوص القدس وجاء فيه أن الجمعية العامة تطلب مرة أخرى إلغاء كافة الإجراءات التشريعية والإدارية والأفعال التي اتخذتها إسرائيل كقوة محتلة وعليها أن تتخلى عنها وكذلك

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

الأفعال التي من شأنها تغيير شخصية ووضع المدينة المقدسة وخصوصاً ما يسمى "القانون الأساسي" واعتبرت ادعاء إسرائيل بأن القدس عاصمة لها لاغياً وباطلاً (Null) وطالبت بالتوقف عن هذه الإجراءات وإلغائها فوراً[102].

ورغم الاختلاف في التأثير القانوني بين قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن من حيث قوة التنفيذ إلا أن تراكم هذه القرارات على فترة زمنية طويلة وتكرارها له أثر تراكمي ولا سيما أنها حصلت على أغلبية كبيرة . إن هذا الوضع لقرارات الأمم المتحدة الصادرة عن الجمعية العامة يخلق قانوناً تقليدياً ومنهجياً ناتجاً عن عملية التكرار والتراكم والذي يدعوه الباحثون (Customary Law)[103]. ونلاحظ من خلال دراسة قرارات الجمعية العامة التأكيد على مبدأ التدويل بحيث أنها لم تشر إلى تخلي الجمعية العامة بصراحة عن مبدأ "الوضع الخاص" . وقد رفضت الجمعية العامة الإجراءات الإسرائيلية في شرقي القدس بشكل قطعي وجازم . واستمرت الجمعية في إصدار قراراتها خلال فترتي الثمانينيات والتسعينيات والتي صدرت بأرقام متسلسلة منذ القرار رقم 120/26 وبتاريخ 10 / ديسمبر 1981 وحتى القرار رقم 123/37 جـ بتاريخ 16 / ديسمبر 1982 ، والتي استمرت في تأكيد المبادئ الواردة في القرارات السابقة ، حيث أنها أكدت في قرارها الصادر في 1994/12/15 على شجبها قيام بعض الدول بنقل بعثاتها الدبلوماسية للقدس ، وأكدت أن الإجراءات الإسرائيلية باطلة ولن تغير وضع القدس واعتبرتها غير قانونية[104]. وأكدت كذلك في قرارها الصادر بتاريخ 4 / ديسمبر 1995 ضمن الجلسة رقم 9 بوضوح تام أن كافة الإجراءات التشريعية والإدارية والتصرفات الصادرة عن إسرائيل وقوات الاحتلال والمؤدية إلى طمس أو تغيير هوية ونظام القدس وبصفة خاصة تلك المسماة "القانون الأساسي" أو الإعلان عن القدس عاصمة إسرائيل ، إجراءات باطلة خالية من أية قيمة قانونية ويجب اعتبارها كأن لم تكن أصلاً[105]. وإضافة لذلك فإن إسرائيل لا تزال ملزمة باتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على الأراضي المحتلة بأكملها وبما فيها القدس الشرقية ، وكذلك تطبيق اتفاقية لاهاي الرابعة لعام 1907 . وقد أكد البيان الأخير الذي صدر في جنيف يوم 1999/7/15 على هذه المبادئ حيث طالب البيان إسرائيل بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة بما فيها القدس[106].

ومن القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة مؤخراً قرار صدر في 2000/10/21 يعتبر الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة غير قانونية[107]. وقرار في 2000/12/1 يكرر ما جاء في القرار السابق حيث اعتبر الإجراءات الإسرائيلية باطلة وغير قانونية وعبر عن أسفه لقيام بعض الدول بنقل بعثاتها الدبلوماسية للقدس واعتبرت

(الجمعية) تلك الخطوة مخالفة لقرار مجلس الأمن بخصوص القدس كموضوع لـــم يحسم بعد[108]. وفي 2000/12/9 اتخذت (الجمعية العامة) قرار يؤكد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على القدس المحتلة[109].

❖ **قرارات مجلس الأمن :**

أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات التي تعاملت مع القضية الفلسطينية بشـــكل عام والقدس بشكل خاص . ومن أهمها القرار رقم 242 الصادر في 22 تشرين ثاني 1967 والذي تنطبق نصوصه على مدينة القدس الشرقية تحديداً[110]. مع أنه يعتبر قراراً عاماً مـن حيث تشديده على مبادئ "عدم قبول الحصول على الأرض عبر الحرب" ومطالبة إســرائيل بسحب قواتها العسكرية من المناطق المحتلة منذ حرب 1967[111].

منذ عام 1968 ازداد اهتمام مجلس الأمن بموضوع القدس من خلال قـــراره رقـم 252 في 21 / أيار من ذلك العام وشدد القرار على المبادئ السابقة وكذلك المبادئ الـواردة في قراري الجمعية العامة 2253 و 2254[112]. ويعتبر قرار 252 من القـــرارات التـي تعاملت مع القدس بالتحديد حيث أعلن فيه مجلس الأمن أن كل الإجراءات القانونية والإدارية والأعمال التي اتخذت من قبل إسرائيل بما فيها نزع الملكية والممتلكات التي هدفـــت إلـى تغيير الوضع القانوني للقدس هي إجراءات غير شرعية ولا تستطيع تغيير الوضع القـانوني للقدس . وطالب القرار إسرائيل بإلغاء كل هذه الإجراءات والتوقف عن اتخاذ أية أعمـال أو إجراءات تستهدف تغيير وضع المدينة . إضافة لذلك طالب المجلس من السكرتير العام للأمم المتحدة تقديم تقرير عن تنفيذ القرار في وقت محدد ، إلا أن موقف إســرائيل بقـي غـير متعاون[113].

ويرى فقهاء القانون أن هذا القرار يتفق مع قراري الجمعية العامـة 2253 و 2254 من حيث إشارته إلى عدم شرعية الإجراءات التشريعية والإدارية والأفعال ، التي تتخذهـا إسرائيل دون تحديد الوقت لهذه الأفعال ، وكذلك استخدام مصطلح "الوضع القانوني للقـدس" في إشارة إلى "الوضع الخاص"[114]. وبعد رفض إسرائيل الاستجابة لـهذا القـرار أصـدر مجلس الأمن في 3 / تموز 1969 قراره رقم 267 والذي استذكر قـرار 252 وقـراري الجمعية 2253 و 2254 ، وأدان كافة الإجراءات التي تتخذها إسرائيل لتغيير وضع القـدس من مصادرة أراضٍ وممتلكات ومحاولة تهويد المدينة واعتبرها أعمالاً غير شرعية ، وحـث إسرائيل على ضرورة التراجع عن الإجراءات التي اتخذتها سابقاً[115].

ونلاحظ التأكيد مجدداً على مبادئ "الوضع القانوني للقدس" وعدم شرعية كافة الإجراءات الإسرائيلية السابقة والتي من شأنها أن تغير وتحدد وضع القدس دون تحديد عامل الزمن[116]. إضافة لذلك جاء قرارا 252 و 267 أكثر تشدداً ضد إسرائيل من القرارات السابقة فقرار 267 يدعو بوضوح أكثر إلى ضرورة تراجع إسرائيل بسرعة عن إجراءاتها[117]. لذا فإن القرار احتوى بشكل ضمني على نوع من الإنذار لإسرائيل بضرورة إبلاغ المجلس في حالة عدم تنفيذها القرار أو صمتها عن تنفيذه والاستجابة له ، بحيث نص على ضرورة عقد المجلس جلسة أخرى لمناقشة الموضوع من جديد . إلا أن إسرائيل تجاهلت كل تلك القرارات واستمرت بإجراءاتها ، ومما شجعها على ذلك عدم قيام مجلس الأمن بخطوات تنفيذية لإنذاراته وقراراته[118].

وأصدر المجلس قرار رقم 271 بتاريخ 15 أيلول 1969 في أعقاب إحراق المسجد الأقصى الذي اعتبره المجلس عملاً تخريبياً وانتهاكاً لحرمة الأماكن المقدسة ، وأشار إلى أن أي تواطؤ مع مثل هذا الحادث سيهدد جدياً السلام والأمن العالميين[119]. وقد طالب القرار إسرائيل بوقف الإجراءات الهادفة لتغيير وضع القدس ، واحتوى فقرات مؤكدة لما ورد في قراري 252 و 267[120]. إضافة لذلك احتوى القرار على فقرات تدعو إسرائيل للالتزام بمبادئ جنيف لعام 1949 وحماية ضحايا الحرب وفق القانون الدولي[121]. وفي 25 أيلول 1971 أصدر مجلس الأمن قرار رقم 298 الذي أكد على القرارات السابقة وأبدى الأسف على فشل إسرائيل في احترام القرارات السابقة الخاصة بالجمعية العامة ومجلس الأمن وأكد مجدداً على بطلان الأفعال الإسرائيلية التي تؤثر على وضع القدس سواء كانت قانونية أو إدارية أو تشريعية . وكذلك إجراءات مصادرة الأراضي والممتلكات ونقل السكان ، بهدف تغيير وضع القدس[122]. واحتوى القرار 298 على عنصر جديد حين نص على عبارة "الجزء المحتل من المدينة" ليتراجع عن القسم الغربي من القدس رغم استعماله مصطلح "وضع القدس" في ذكره للإجراءات التي من الممكن أن تؤثر في "وضع المدينة"[123]. وفي 1979/3/22 أصدر مجلس الأمن قرار 446 الذي أعلن فيه عن إنشاء لجنة من ثلاثة أعضاء من المجلس لفحص الوضع بخصوص المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ 1967 وبضمن ذلك القدس . وقد رفضت إسرائيل التعاون مع اللجنة . إلا أن المجلس أدان الاستيطان في قراره رقم 465 في 1980/3/1[124].

وتابع المجلس إصدار القرارات الخاصة بالقدس حيث أصدر في 1979/7/20 قرار 452 ليؤكد على القرارات السابقة ويدعو إلى حماية الروح الفريدة للقدس والبعد الديني لهذه المدينة[125]. وأشار إلى أن سياسة إسرائيل في إقامة المستوطنات على الأراضي العربية

المحتلة لا يوجد لها سند قانوني ، وطالب بتطبيق اتفاقيات جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين[126]. وقد شمل القرار موضوع القدس الشرقية إضافة إلى ذكره عدم امتثال إسرائيل لقرارات مجلس الأمن وتغييرها لمعالم القدس ومكانتها وعدم استجابتها للجنة المؤلفة من قبل مجلس الأمن لدراسة وضع المستوطنات في الأراضي المحتلة والقدس[127]. وجدير ذكره أن المستوطنات اعتبرت من خلال قرارات المجلس في هذه الفترة عقبة في وجه تحقيق السلام في المنطقة ، وذلك في القرار رقم 446 في 1979/3/22[128]. وقد أكد القراران 465 في 1 / آذار 1980 و 467 في عام 1980 على بطلان الإجراءات التي تتخذها إسرائيل والهادفة لتغيير وضع القدس وطابعها[129]. وبرز تناقض في الموقف الأمريكي بشأن التصويت على القرار حيث صوتت مع القرار رقم 465 ، إلا أن الرئيس جيمي كارتر تراجع عن ذلك بعد أقل من 48 ساعة عندما أعلن أن تصويت الولايات المتحدة كان نتيجة خطأ في الاتصالات[130]. وأشار إلى أنه كان ضرورياً أن تمتنع الولايات المتحدة عن التصويت . ورغم ذلك وحتى في ظل امتناع الولايات المتحدة عن التصويت فإن ذلك لم يؤثر على النتيجة القانونية للقرار[131]. وأشار القرار رقم 476 في 30 / حزيران 1980 إلى بطلان الإجراءات التشريعية والإدارية والأفعال الإسرائيلية التي كانت تهدف إلى تغيير الشخصية الطبيعية والسكانية للمدينة واعتبر ذلك مخالفة خطيرة لميثاق جنيف الرابع بخصوص حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب واعتبر تلك الإجراءات عائقاً خطيراً أمام تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط[132]. وقد شكل قرار مجلس الأمن رقم 478 في 1980/8/20 رداً على قرار الكنيست الإسرائيلي بخصوص القدس واعتبارها عاصمة موحدة لدولة إسرائيل وفق "القانون الأساسي"، عندما أشار إلى عدم اعتراف المجلس بالإجراء الإسرائيلي واعتبره أداة لتكريس ضم إسرائيل للقدس الشرقية[133]. وأهم ما جاء في القرار دعوته الدول ذات البعثات الدبلوماسية في القدس إلى سحب بعثاتها[134]. وقد أكدت القرارات اللاحقة 605 في 1987/12/22 و 607 في 1987/12/30 و 608 في 1988/1/14 على ضرورة إبقاء الحالة في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة كما كانت عام 1967 بما في ذلك القدس[135].

استجابت العديد من الدول إلى طلب المجلس بسحب بعثاتها الدبلوماسية من القدس باستثناء كوستاريكا . إضافة إلى ذلك فإن القرار رقم 478 شدد على سريان اتفاقية جنيف الرابعة على القدس أيضاً[136]. واستمر موقف مجلس الأمن والشرعية الدولية من القدس ثابتاً حيث أنه وبعد وقوع مجزرة الأقصى في 1990/10/18 التي سقط فيها 17 فلسطينياً بنيران القوات الإسرائيلية أصدر مجلس الأمن قرار رقم 672 الذي شجب المجزرة وطلب من

الأمين العام للأمم المتحدة إعداد تقرير بخصوص الإجراءات الواجب اتخاذها . وقد أكد الموقف الأساسي للشرعية الدولية باعتبار القدس الشرقية منطقة محتلة[137]. وأعاد القرار تكرار ما ورد في القرارات السابقة بإلزام إسرائيل تنفيذ مسؤولياتها كقوة محتلة تجاه اتفاقية جنيف في القدس[138]. وإزاء رفض إسرائيل الالتزام بالقرار السابق أصدر مجلس الأمن قراراً يؤكد استياءه الشديد من الموقف الإسرائيلي وذلك بتاريخ 1990/10/24 ضمن القرار رقم 673[139].

كرر مجلس الأمن الأفكار الخاصة بحماية المدنيين ويشمل ذلك القدس الشرقية في القرارات اللاحقة رقم 694 عام 1991 و 726 عام 1992 و 799 عام 1992[140]. أما القرار رقم 904 الصادر عن مجلس الأمن في 1994/3/19 فقد أدان مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل ودعا إلى فرض وجود دولي مؤقت بهدف ضمان حماية سكان الأراضي المحتلة وقد أشار إلى القدس كأراضٍ محتلة مثل باقي مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلة منذ 1967[141].

الخلاصة :

نستطيع القول أن مميزات استمرارية وتراكم القرارات التي تكرر دعوة الأمم المتحدة عبر أجهزتها المختلفة سواء الجمعية العامة أو مجلس الأمن إسرائيل إلى الالتزام بمبادئ القانون الدولي وإعطاء القدس وضعاً خاصاً ذا مميزات قانونية ثابتة يشير أولاً إلى إن تكرار وتراكم القرارات يشكل استمرارية وتميزاً لهذه القرارات ويؤكد على حصولها على دعم ثابت ومستمر من قبل غالبية أعضاء هيئة الأمم المتحدة وينفي أن تكون هذه الأغلبية مؤقتة . وثانياً أنها تكون رأياً عاماً وركائز قانونية تجاه قضية القدس وكذلك تزيد من اهتمام والتزام وتمسك الدول بالقرارات وتستمر في إعادة تأكيد ضرورة تنفيذ الادعاءات الواردة . وقد شارك مجلس الأمن الجمعية العامة في الرؤية الدولية التي اعتبرت الإجراءات الإسرائيلية غير قانونية وفق قرارات 242 و 252 و 267 و 271 وغيرها من القرارات حيث تم إدانة الإجراءات الإسرائيلية واستخدم مصطلح "وضع القدس" (Status) كجسم منفصل وقد استخدمت الجمعية العامة ومجلس الأمن هذا المصطلح كدليل على استمرار التمسك بالوضع الخاص بالقدس منذ 1948-1967 .

وأما المرحلة الثانية فتبدأ من عام 1967 حين توجه مجلس الأمن نحو قضية القدس باعتبارها منطقة محتلة كباقي أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة ولذلك تسري عليها معاهدة جنيف الرابعة لعام 1949 وباقي المواثيق الدولية . وفي مقابل الادعاءات الإسرائيلية بفراغ

السيادة وحالة الدفاع عن النفس وعدم شرعية الوجود الأردني في القدس الشرقية ، اعتبرت كافة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة إسرائيل دولة محتلة للقدس الشرقية وتنطبق عليها قوانين الاحتلال العسكري والقانون الدولي . وأبرزت القرارات الصادرة من مجلس الأمن والجمعية العامة رفض المجتمع الدولي الاعتراف بسيادة إسرائيل على القدس الشرقية وضواحيها .

إن أحد عناصر قوة الموقف الفلسطيني تكمن في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومبادئ القانون الدولي التي وقفت ضد الإجراءات الإسرائيلية ولم تعترف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل ودعوتها إلى التخلي عن الإجراءات التي اتخذتها وتهدف لتغيير وضع المدينة . ولا تستطيع الولايات المتحدة تجاهل قرارات الجمعية العامة أو مجلس الأمن وبالتالي لا تستطيع أن تقف في وجه الغالبية الدولية الداعمة للموقف الفلسطيني والرافضة للإجراءات الإسرائيلية . وقد رأى المجتمع الدولي أن قرار 181 يعالج الجوانب المعقدة لمدينة القدس ، ولكن بعد أن فرضت إسرائيل – وذلك بالأمر الواقع – السيطرة على أجزاء من المدينة ، أصبح الالتزام العالمي بهذا الموقف نظريا ، وذلك لانعدام قوة التنفيذ لدى المجتمع الدولي . ومع ذلك لا تزال غالبية دول العالم تؤمن بضرورة تطبيق قرار 181 ، وبالتالي ترفض نقل سفاراتها للقدس (بقسميها الغربي والشرقي) وذلك لعدم وجود حل متفق عليه بين الأطراف المتنازعة على المدينة من جهة والتزاما بقرارات ومبادئ الشرعية الدولية من جهة أخرى . ولهذا لا تزال قرارات الأمم المتحدة المختلفة تشكل رصيدا قويا يدعم الموقف القانوني الخاص بالقدس مما يشكل قيودا دولية قوية وصارمة تجاه سياسة الولايات المتحدة الخاصة بموضوع القدس .

الفصل الثالث

موقف الإدارة الأمريكية من موضوع القدس

I. تمهيد :

في هذا الفصل نتناول الموقف الأمريكي من قضية القدس ، والعناصر المكونة لهذا الموقف . وسيرى القارئ في هذا الفصل أن هناك موقفاً أمريكياً منسجماً مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ، إلا أن هذا الموقف لم يتحول إلى عامل فاعل يمنع إسرائيل من مواصلة سياستها التهويدية لمدينة القدس ، بل أنه في الوقت الذي ردد دائماً أن القدس أرض محتلة كباقي أراضي الضفة وغزة ، شكل حماية للإجراءات الإسرائيلية المتناقضة مع هذا الموقف المعلن . فقد وقفت الولايات المتحدة دائماً في المحافل الدولية ضد أي قرار يدين إسرائيل بسبب إجراءاتها المتنكرة للقانون الدولي والشرعية الدولية .

وبدا واضحاً أن السياسة الأمريكية حاولت أن تكون محصلة لتوازن قوى ضاغطة باتجاهات متعاكسة فيما يتعلق بالشرق الأوسط بشكل عام والقضية الفلسطينية والقدس بشكل خاص . وحاولت الإدارة الأمريكية مراراً الأخذ بعين الاعتبار التأييد المتعاظم لإسرائيل داخل الكونغرس ، والتأثير القوي اقتصادياً وسياسياً وانتخابياً للوبي الصهيوني في الساحة الأمريكية ، وذلك كله دون أن تغفل المصالح الأمريكية في العالمين العربي والإسلامي .

شكل موضوع نقل السفارة الأمريكية إلى القدس محوراً مهماً يشير إلى كيفية التعاطي الأمريكي مع قضية القدس ، حيث وعد الرؤساء الأمريكيون المتعاقبون ، خلال دعاياتهم الانتخابية بنقل السفارة إلى القدس إلا أن أياً منهم لم ينفذ وعده نظراً للتعقيدات التي تنطوي على تنفيذ مثل هذه الخطوة رغم الضغط الكبير الذي يشكله الكونغرس (صاحب القرار) واللوبي الصهيوني وإسرائيل باتجاه التنفيذ . ويحتوي الفصل على شرح لدور كل من أركان صنع السياسة الخارجية الأمريكية (مؤسسة الحكم) وصلاحيات كل منها والآليات الحساسة لاتخاذ القرارات المصيرية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية ومصالحها واعتبارات النفوذ في العالم .

II. تأثير المتغيرات الدولية على السياسة الأمريكية :

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح الشرق الأوسط مسرحاً للحرب الباردة حيث هدفت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة الى احتواء الاتحاد السوفياتي ، من جهة والحفاظ على مصالحها القومية في الشرق الأوسط من جهة أخرى . ولقد طرح الرئيس الأمريكي الأسبق هاري ترومان مبدأ احتواء الاتحاد السوفيتي والحد من نفوذه في العالم[1]. وفي هذا الإطار منحت الولايات المتحدة مساعدات مالية وعسكرية وسياسية لليونان وتركيا وغيرها من الدول ضمن مشروع مارشال بهدف إعادة تعمير أوروبا . ثم تم طرح مبدأ الأمن الجماعي الذي وجد ترجمته من خلال التدخل المباشر في النزاعات الإقليمية في شبه القارة الهندية وكوريا وفيتنام . ثم انتهاج سياسة الأحلاف والمعاهدات الهادفة لتطويق الاتحاد السوفيتي[2]. ونستطيع القول أن ثوابت الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية هذه ، رافقها تغيير في أساليب تحقيق الأهداف بحيث تتكيف مع معطيات كل فترة زمنية . فأسلوب تشكيل الأحلاف العسكرية الذي رافق عهد جون فوستر دالس ، كحلف بغداد وحلف الدفاع عن الشرق الأوسط ، أستبدل في عهد الرئيس جون كيندي بشعار القومية العربية بهدف احتواء الشيوعية[3]. أما ليندون جونسون الذي خلف كيندي ، فقد عهد لإسرائيل دور الوكيل في حرب حزيران / يونيو 1967 ، لضرب القومية العربية والمد الناصري الذي أعتبره جونسون مقدمة لثورة (عربية) شاملة[4]. وكان للرئيس ريتشارد نيكسون مبدأ خاص هو مبدأ "نيكسون – كسنجر" الذي نادى بتجنب التدخل الأمريكي المباشر في دول العالم الثالث عبر تجنب إعطاء أميركا لنفسها دور "رئيس للشرطة" . وقد كان ذلك من نتائج التجربة الأمريكية في فيتنام[5]. أما الرئيس جيمي كارتر فقد ركزت سياسته الشرق أوسطية على ضرورة إيجاد تسوية سلمية توفر الاستقرار في المنطقة وتحقق الأمن والازدهار لإسرائيل[6]. وفي إشارة لمزايا هذه السياسة يقول تقرير لمساعد وزير الخارجية هارولد ساندرز في 1978/6/12 :"يمكن للقوى المتطرفة أن تغتنم الظروف التي قد تتولد عن فشل مفاوضات السلم . فقد ولى القادة العرب المعتدلون وجوههم صوب الولايات المتحدة الأمريكية قصد التعاون لتحقيق السلام والتنمية وسيضع نجاحهم في ذلك حداً للقوى المتطرفة"[7].

إن نظرية فرض السلام على المنطقة تعود للمبدأ الاستراتيجي (Strategic Doctrine) الذي شكل الأساس للحرب الباردة ، وقد بني على التلاؤم مع التوجهات والنوايا الخاصة بالاتحاد السوفيتي[8]. وظلت هذه المبادئ سارية إلى أن حدثت الثورة الإيرانية عام 1979 واغتيل الرئيس المصري السابق أنور السادات عام 1981 ،

حيث أعادت الولايات المتحدة تقييم مبدأ كارتر بإتجاه أسلوب جديد في مطلع الثمانينيات تمثل باستخدام قوات الانتشار السريع وتعزيز العلاقات مع إسرائيل وتطويرها إلى مستوى العلاقات الاستراتيجية وصولاً إلى التحالف الاستراتيجي في عهد ريغان[9].

ونستطيع القول : إن مكانة الشرق الأوسط في السياسة الأمريكية تعززت بعد اكتشاف الاحتياطي الهائل من النفط عند الدول النفطية القريبة من البلدان الاشتراكية . ورأى بعض المحللين أن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط قد قامت على أساس أن الشرق الأوسط منطلق الرافعة الأمريكية الذي يؤثر على أوروبا واليابان وكمصدر للطاقة يمتلك أكبر احتياطي في العالم إضافة إلى أنه ذو موقع استراتيجي مهم لاحتواء الاتحاد السوفيتي[10]. وبالنسبة للوطن العربي كجزء مهم من منطقة الشرق الأوسط ، فإن السياسة الأمريكية إزاءه بنيت على اعتقاد الولايات المتحدة بأحقيتها في مصادر النفط العربي والحضور السياسي المميز لاحتواء الوطن العربي وممراته البحرية باعتبارها حقاً لا تنازع عليه في الاحتواء والسيطرة على أعدائها في المنطقة[11].

بقيت المصالح الأمريكية هذه قائمة حيث صرح الرئيس الأمريكي جورج بوش علم 1991 بأن الهدف الأساسي من الحملة ضد العراق هو "حماية أعمالنا وطرق حياتنا" وهو يقصد بذلك المصالح المتعلقة بالأمن القومي الأمريكي[12]. إذن تنظر الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط بوصفه مصدراً للمواد الخام لا سيما النفط بالإضافة إلى اعتبار الشرق الأوسط منطقة مستوردة للسلاح بكميات كبيرة جداً مقارنة مع دول العالم الأخرى[13]. وحتى في ظل وجود القطب الآخر – الاتحاد السوفيتي – لم تتوانَ الولايات المتحدة عن إطلاق التهديدات بالتدخل المباشر إذا ما تعرضت مصالحها النفطية للخطر . فكان أن هدد كيسنجر في السبعينات باحتلال منابع النفط إذا تكرر فرض حظر النفط ، ثم توجه ريغان في الثمانينات إلى رفع عدد قوات التدخل السريع إلى 300 ألف لحماية المصالح النفطية[14]. وقد كان التواجد العسكري الامريكي في الخليج حسب بعض الباحثين نتيجة فعلية وطبيعية لانتقال السيطرة الإمبريالية من بريطانيا إلى الولايات المتحدة التي سعت لتحقيق الهيمنة الدائمة على منابع النفط العربية في إطار حرب الخليج الثانية[15].

تعاملت الولايات المتحدة مع الأنظمة العربية وغير العربية التي تحاول تغيير الوضع القائم إما عبر الاحتواء أو العمل على هزيمتها ، وكان العدو الواضح هو الشيوعية ثم أصبح القومية العربية في الخمسينات ، حيث كانت وحدة العالم العربي تمثل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة ، وكانت حرب الخليج الثانية دليلاً قاطعاً على أن النفط العربي هو أحد الركائز الأساسية للمصالح القومية للولايات المتحدة وعنصر أساسي في سياستها

الخارجية . ولهذا كانت أهداف واشنطن في ظل وجود الاتحاد السوفيتي هي أبعاد الخطر الشيوعي والحفاظ على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وبخاصة دول الخليج ، وفي هذا السياق روجت لمقولة أمن الخليج ثم الأمن العربي لضمان إيجاد تحالف مؤيد لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط[16].

وفي ظل غياب النفوذ الفاعل للاتحاد السوفيتي في المنطقة منذ بداية التسعينيات ، واصلت الولايات المتحدة سياستها في حماية مصادر الطاقة وضمان تدفقها بأسعار "مناسبة" بالإضافة إلى المحافظة على أمن إسرائيل وتفوقها النوعي إلى جانب مساعدة الأنظمة الموالية لها في المنطقة بهدف تحقيق الاستقرار واستمرار النفوذ الأمريكي سياسياً والدخول الحر للمنطقة تجارياً[17]. استقرار دول المنطقة ينبع من تعاطي أنظمتها مع قضايا تهم شعوبها ، وقضية فلسطين تشكل جوهر الصراع العربي الصهيوني ولا سيما فيما يتعلق بقضية القدس والأبعاد التي تمثلها هذه القضية تاريخياً وروحياً ودينياً وسياسياً . وبالتالي فقد أجبرت الولايات المتحدة على أن تولي قضية القدس أهمية خاصة ، كونها قضية حساسة تؤثر في استقرار منطقة الشرق الأوسط وتهدد المصالح القومية للولايات المتحدة الأمر الذي حاولت الولايات المتحدة تجنبه .

III. الموقف الأمريكي بين رفض الإجراءات الإسرائيلية في القدس وعدم إغضاب إسرائيل :

بعد أن دعمت الولايات المتحدة قرار تقسيم فلسطين رقم 181 ، الصادر عن هيئة الأمم المتحدة في 1947/11/27 الذي أقر تدويل مدينة القدس ، عملت الولايات المتحدة على الانسحاب من مشروع التدويل تدريجياً[18]. حيث تحدثت المصادر عن وجود مذكرة سرية – تخص الوفد الأمريكي ، عشية المشاورات بشأن التقسيم في 1947/11/10 – تتحدث عن قيام دولتين ووضع خاص للقدس يشمل المدينة داخل الأسوار فقط ؛ مما يدل على الرؤية الأمريكية تجاه قضية القدس في تلك المرحلة[19]. أيدت الولايات المتحدة الشرعية الدولية داخل أروقة هيئة الأمم المتحدة في بعض الأحيان ، ووقفت في وجهها في أحيان أخرى ؛ وذلك عندما إشتد الخطر على الموقف الإسرائيلي ، حيث تفادت الولايات المتحدة إيجاد آلية لتنفيذ قرار التدويل بسبب رفض اسرائيل للقرار وادعائها أن الأردن قام باحتلال الجانب الشرقي من المدينة . وأدى ذلك في نهاية المطاف إلى القبول بالأمر الواقع ، وهو تقسيم المدينة بين إسرائيل والأردن فحصلت إسرائيل على الجزء الأكبر من المساحة الخاصة "بالنظام الخاص" للقدس وسيطرت الأردن على الجانب الشرقي من المدينة[20]. وكذلك

اعترضت الولايات المتحدة على مشروع برنادوت الذي سبب الذعر لليهود ؛ لأنه أشار إلى ضم القدس للدولة العربية التي هي امتداد طبيعي للمناطق العربية المحيطة بها ، فشكل ذلك الاعتراض ضربة أخرى لقرار التدويل[21] الذي قبلت به القوى الدولية الأخرى ورفضته إسرائيل بشدة بعد أن حصلت على إنجازات عسكرية هامة على أرض الواقع منذ 1948/7/11[22].

بدأت عمليات تغيير وجه مدينة القدس العربية ووضع الأسس لجعلها العاصمة الفعلية لإسرائيل منذ سيطرة إسرائيل على الجزء الغربي من المدينة المقدسة ، حيث فرضت على ذلك الجزء القانون الإسرائيلي ، الذي تعارض مع مطالب الأمم المتحدة بجعلها منطقة دولية . وفي 1948/12/20 قرر مجلس الوزراء الاسرائيلي نقل المؤسسات الحكومية للقدس . وعقد البرلمان الإسرائيلي "الكنيست" أول جلساته فيها في 1949/2/14 تأكيداً لمحاولة إسرائيل ضم القدس . ولهذا قررت كل من الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وفرنسا عدم حضور احتفال تدشين البرلمان الإسرائيلي في خطوة رمزية تجنباً لإثارة الرأي العلم ، والعالم الإسلامي[23]. وفي 1949/8/20 أظهرت واشنطن بوضوح تأييدها للتدويل المحدود ، الأمر الذي فسّر على أنه قبول بالسيطرة الإسرائيلية على الجزء الغربي من المدينة ؛ لأن التدويل المحدود يخص الجانب الواقع داخل أسوار المدينة الذي كان يخضع للسيطرة الأردنية آنذاك[24]. وفي الخمسينات مارست الولايات المتحدة موقفها الداعم للتدويل المحدود ، وتخلت عن صيغة التدويل الكامل للقدس عند تصويتها ضد قرار قدمته مجموعة من الدول داخل الجمعية العامة . فقد اجتمعت المجموعة الدولية التي شملت الدول الكاثوليكية عامة وأمريكا اللاتينية خاصة ، وكذلك الدول الإسلامية ، والاتحاد السوفييتي وحلفاءه الشيوعيين في العالم ، بهدف تطبيق مفهوم التدويل ، والوضع الخاص للقدس حسب خطة التقسيم[25]. عندها وقفت الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل لوجود خطر حقيقي يهدد موقف إسرائيل في القدس ، بسبب وجود جبهة دولية شيوعية كاثوليكية ، وإسلامية تدعم التدويل ، وبهذا تم رفض القرار من قبل الولايات المتحدة[26]. وأشار وزير الخارجية الأمريكي أتشسون أنه يرغب بالتدويل المحدود للأماكن المقدسة ، وقد استندت الولايات المتحدة في تصويتها ضد المشروع إلى أن التدويل الكامل أصبح غير عملي[27].

اعتادت إسرائيل على تصعيد إجراءاتها في كل مرة تقف الولايات المتحدة فيها ضد قرارات هيئة الأمم المتحدة . فبعد أن اعتبرت الولايات المتحدة قرار التدويل غير عملي وغير واقعي صعدت إسرائيل من إجراءاتها حيث صرح رئيس وزرائها بن غوريون لأول مرة عن ادعاءات إسرائيل في غربي القدس التي نقلها للسفير الأمريكي آنذاك جيمس ماك

دونالد بقوله :"أن دولة إسرائيل اليهودية الآن موجودة ، وأن عاصمتها التقليدية هي القدس" . وأضاف بن غوريون :"أنه سوف يتطلب جيشاً لإخراج اليهود من القدس ، وأن الجيش الوحيد الذي أراه قادراً على احتلال القدس هو الجيش الروسي"[28]. وبالتالي استمرت الإجراءات الإسرائيلية في المدينة بنقل الوزارات ، والمكاتب الحكومية ، وقد اعترض على ذلك الوزير أتشسون بشكل رسمي لدى حكومة إسرائيل في رسالة بتاريخ 1950/12/20 ، وطالب بوقف الإجراءات الإسرائيلية ، وعدم الاستمرار في ضم القدس الغربية لدولة إسرائيل . وقد شكل موقف وزير الخارجية الأمريكي هذا مجرد عرض للسياسة الرسمية التي انتهجتها الولايات المتحدة ، ووزارة الخارجية ؛ لامتصاص ردود الفعل العربية والعالمية وتمشياً مع الشرعية الدولية[29]. وبالتالي طلب مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة من إسرائيل في 1950/12/20 إزالة المكاتب الحكومية من القدس وقد صوت إلى جانب هذا القرار سبعة من الأعضاء وعارضه سبعة آخرون ، وامتنعت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي عن التصويت[30]. وقد عللت الولايات المتحدة امتناعها عن التصويت بأنها لم تكن متأكدة من السلطة القانونية لمجلس الوصاية التي تمنحه حق اتخاذ مثل هذا الإجراء سيما وأن خطة التقسيم لم تمنع – بشكل محدد – إسرائيل من إنشاء عاصمتها في القدس[31]. وفي ظل الموقف الأمريكي الذي امتنع عن تأييد قرار مجلس الوصاية ، أخبرت إسرائيل المجلس رسمياً ، بأنها لن تنقل المكاتب الحكومية من القدس ، وطرحت التساؤل السابق – الذي طرحته الولايات المتحدة – حول أحقية المجلس في المطالبة بهذا الأمر ، وأضاف الرد الإسرائيلي أن :"هذه الإجراءات تمثل استمرارية لعملية بدأت منذ زمن طويل كجزء من الجهود للحفاظ على القدس ، وإعادتها إلى مكانها في حياة البلاد"[32].

ولكن الولايات المتحدة ، وكباقي دول العالم أبقت سفارتها في تل أبيب لعدم اعترافها بالإجراءات الإسرائيلية . وقد صرح جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة في بيانه في أواخر تموز 1953 ، وفي سياق رده على نقل إسرائيل لوزارة الخارجية الإسرائيلية إلى القدس قال :"تأسف الولايات المتحدة لأن إسرائيل رأت نقل وزارة الخارجية إلى القدس ، لقد أبلغنا حكومة إسرائيل أننا لا ننوي نقل سفارتنا إلى القدس"[33]. وبالتالي فقد حافظت الولايات المتحدة على إظهار التزامها بالشرعية الدولية ، وعدم اعترافها بالإجراءات الإسرائيلية ، ولكن من الناحية الفعلية لم تحاول اتخاذ خطوات ، وإجراءات عملية توقف الإجراءات الإسرائيلية . وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية أنهت المقاطعة الدبلوماسية ، للأعمال الرسمية الأمريكية في القدس بعد فترة زمنية تقارب العام ، وذلك منذ 1950/6/4

وحتى 1951/2/14 ، التي جاءت عقب الإجراءات الإسرائيلية في القدس[34]. ثم قاطعت الولايات المتحدة احتفالات إسرائيل في القدس بذكرى الاستقلال في الأعوام 1958 ، 1961 ، 1967 ، وكذلك قاطعت احتفالاتها بتدشين مبنى الكنيست عام 1966[35]. ونستطيع إدراك رؤية دالاس حول قضية القدس بعد أن أكد في جلسة مجلس الأمن القومي – عام 1953 – على أن حدود الهدنة أصبحت حدود إسرائيل وبقوله "ستعمل الولايات المتحدة على تحقيق السلام بين العرب ، وإسرائيل على أساس حدود الهدنة 1949"[36].

شكلت حرب حزيران 1967 نقطة تحول جديدة في توجه السياسة الأمريكية تجاه القدس . ففي خطابه في 1967/6/19 وضع الرئيس الأمريكي جونسون مكانة القدس في معادلة بسيطة للغاية تقول :"يجب أن يكون هناك اعتراف كاف بالمصالح الخاصة للديانات الثلاث في الأماكن المقدسة"[37]. وفيما بعد استذكر مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط :"أن اهتمام وزارة الخارجية ، وتركيزها في الوقت الحالي هو حول حماية الأماكن المقدسة"[38]. إلا أن هذه التصريحات حول حماية الأماكن المقدسة لم تعط ثمارها على أرض الواقع حيث باشرت إسرائيل بوضع إجراءات على دخول الفلسطينيين إلى أماكنهم المقدسة . أشار ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة آرثر غولدبيرغ في خطابه في 1967/6/21 :"أن مكانة ، ووضع القدس يجب أن لا يتم تقريره من جانب واحد، وإنما بالتشاور بين الأطراف المعنية ، وبالإضافة إلى الاعتراف بالمصالح التاريخية والدينية للأديان الثلاث في الأماكن المقدسة"[39]. وقد دعمت الولايات المتحدة فكرة بقاء القدس موحدة ، وأن يعود للأطراف أنفسهم تقرير مصيرها ، مما أخرج واشنطن من المسؤولية المباشرة تجاه القدس ما عدا الأماكن المقدسة . واستمر موقف واشنطن المعلن في عدم الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل بقسميها الغربي ، والشرقي ؛ انسجاما مع الموقف الدولي[40]. ويرى الباحث دونالد نيف المتخصص بشؤون السياسة الأمريكية والقدس أن سياسة جونسون الجديدة تأثرت بشدة بموقف سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة آرثر غولدبيرغ ، وذلك كونه صديقا متعاطفا مع الصهيونية[41]. وقد استغل غولدبيرغ، والجماعات الصهيونية انشغال وزير الخارجية دين رسك ، وكذلك جونسون في مشاكل داخلية تتعلق بمسألة فيتنام ، في السيطرة على الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة وتوجيهه لمصلحة إسرائيل ، حيث أشارت الوفود العربية إلى انحياز واضح من قبل غولدبيرغ للجانب الإسرائيلي[42]. فقد تدخل غولدبيرغ وطلب من جونسون عدم التطرق لموضوع القدس في خطابه في 1967/6/19 محذرا جونسون بقوله :"من غير المحتمل تقسيم القدس مجددا مرة أخرى"[43]. وبالتالي أصبح الموقف الأمريكي يرى ترك القدس للمفاوضات بين

الأطراف المعنية ، والاهتمام بالجانب الديني لمدينة القدس ؛ مما أعطى الضوء الأخضر لإسرائيل لتعلن في 1967/6/28 أن القدس بأكملها عاصمة لإسرائيل . فقامت إسرائيل في تلك الفترة بتوسيع حدودها بشكل كبير ، حيث وسعت بمسافة 9 أميال للشمال و 10 أميال للجنوب وأصبحت مساحتها 62 ميلاً مربعاً بعد أن كانت 25 ميلاً مربعاً*[44].

وفي الوقت الذي تركت الولايات المتحدة قضية القدس مفتوحة للمفاوضات فإنها تركتها لمحاولات التهويد الإسرائيلي التدريجي ، ومحاولات خلق المزيد من الوقائع على الأرض من قبل إسرائيل دون محاولة الولايات المتحدة القيام بإجراء فعلي وعملي ضد تلك الإجراءات . بعد أن صادق البرلمان الإسرائيلي "الكنيست" على توحيد القدس في نهاية حزيران عام 1967 ، قام البيت الأبيض بإرسال بيانين لإسرائيل يؤكدان على ضرورة الاعتراف بالمصالح الخاصة للأديان المختلفة في القدس . ولقد اكتفى البيانان بالتركيز على الإجراءات الإدارية التي اتخذت في 1967/6/28 باعتبار أنه :"لا يمكن أن تعتبر تحديداً لمستقبل الأماكن المقدسة أو وضع القدس ... بخصوصها ... الولايات المتحدة سوف لن تعترف أبداً بمثل هذه الإجراءات الأحادية الجانب[45]. وقد اتخذت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة قرارين برقم 2253 و 2254 بتاريخ 4/7/ - 1967/7/14 ، طلبت فيهما من إسرائيل التوقف عن أي إجراء من شأنه تغيير معالم القدس ، وإلغاء ما قامت به من إجراءات[46]. وقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت وقبلت التبرير الإسرائيلي لهذه الإجراءات ، حيث اعتبر أبا إيبان سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة :"أن الإجراءات الإسرائيلية إدارية فقط ، ولا داعي لمطالبة إسرائيل بإلغائها ؛ لأنها لا تمس بمكانة ووضع المدينة"[47]. وإزاء تلك التصريحات ، والموقف الأمريكي لدى الأمم المتحدة ، ازدادت الانتقادات الموجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ولهذا حاول أرثر غولدبيرغ تحسين وضع الولايات المتحدة في الأوساط الدولية ، ولدى العالم العربي ، حيث أشار إلى أن الولايات المتحدة ترى أن القدس الشرقية منطقة محتلة تخضع لقانون الاحتلال العسكري ، ولا يجوز لإسرائيل إجراء أي تغييرات فيها . ودعا إلى فرض رقابة دولية على الأماكن المقدسة[48]. وكذلك أكدت القنصلية الأمريكية في القدس لوزارة الخارجية الاسرائيلية معارضتها مصادرة الأراضي في القدس الشرقية[49].

وأصبح هذا الموقف هو الموقف الامريكي الرسمي المعلن . في نفس الوقت دعمت الولايات المتحدة الإجراءات الإسرائيلية في القدس بشكل غير معلن ، وكذلك وقفت إلى جانب إسرائيل في الأمم المتحدة ، وفي مجلس الأمن الذي أصدر منذ بداية عام 1968

---

* الملحق : خارطة رقم (6) .

وحتى نهاية عام 1969 خمسة قرارات امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على اثنين منها وهما القرار 252 في 1968/5/21 والقرار 271 في 1968/8/21 . وينص قرار 252 على :"عدم جواز الحصول على الأرض بالاستيلاء العسكري ، واعتبار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والأعمال الأخرى ، بما فيها مصادرة الأراضي باطلة ، ولا يمكن تغيير الوضع القانوني للقدس ، ودعت إسرائيل للامتناع مستقبلاً عن اتخاذ أي إجراء يهدف إلى تغيير وضع القدس"[50]. ويفسر غولدبيرغ امتناع الولايات المتحدة عن التصويت على قرار مجلس الأمن 252 الذي يؤكد بطلان التوحيد الإداري الإسرائيلي لشطري القدس بقوله :"إن الولايات المتحدة لا تقبل ولا تعترف بالإجراءات من جانب واحد التي تتخذها أية دولة في المنطقة مثل تغيير وضع القدس"[51]. ثم صوتت الولايات المتحدة إلى جانب قرار مجلس الأمن رقم 267 الذي يأسف للإجراءات الإسرائيلية ، ويؤكد بطلان هذه الإجراءات . ولكن الولايات المتحدة امتنعت عن التصويت على الفقرة التي وصفت الممارسات الإسرائيلية بأنها تغيير لوضع المدينة[52]. وامتنعت أيضاً عن التصويت على قرار 271 الذي شمل في مضمونه ، ما جاء في قرار 252 إضافة إلى دعوة إسرائيل للالتزام باتفاقيات جنيف والقانون الدولي . ونص كذلك على "أن تدمير الأماكن المقدسة يعرض السلم ، والأمن الدوليين للخطر"[53]، وقد اتخذ قرار 271 عقب حريق المسجد الأقصى ، وحمل إسرائيل مسؤولية الحريق[54]. وفي عام 1969 قامت إسرائيل بنقل إدارة الشرطة (البوليس) إلى القدس الشرقية ؛ مما أثار احتجاج المجتمع الدولي ، وقدمت الولايات المتحدة احتجاجاً لإسرائيل ، وانتقد السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة شارلز يوست الإجراءات الإسرائيلية مشيراً إلى أن :"الولايات المتحدة تعتقد أن الجزء الذي أصبح تحت سيطرة إسرائيل من القدس منذ حرب حزيران مثل أي جزء من الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل ، أراضٍ محتلة ، وعليه تخضع لمبادئ القانون الدولي ، التي تتحكم أيضاً بحقوق ، وواجبات ، والتزامات السلطة المحتلة"[55].

إن استمرار إسرائيل في عدائها ، ونقضها ، وتجاهلها لقرارات الشرعية الدولية أجبر مجلس الأمن على شجب تصرفاتها في 1971/9/25 . وقد أيدت الولايات المتحدة ذلك القرار . وقد أكد قرار 298 مضمون القرارات 252 و 267 ، وشجب تخلف إسرائيل عن احترامها للقرارات السابقة ، وأعاد تأكيد رفضه لكافة الإجراءات الإسرائيلية ، واعتبرها لاغية ولا يمكن أن تغير الوضع في المدينة ودعاها لإلغائها[56]. وفي تلك الفترة كان سفير الولايات المتحدة بهيئة الأمم المتحدة جورج بوش ، الذي شدد على الالتزام بموقف الولايات المتحدة الذي أوضحه شارلز يوست عام 1969 . اتخذ بوش موقفاً متشدداً نسبياً تجاه

إسرائيل ، حيث أكد أسف الولايات المتحدة لفشل إسرائيل في احترام التزاماتها في ظل اتفاقية جنيف الرابعة ، وتصرفاتها التي تناقض روح ، ومبادئ تلك الاتفاقية[57]. فقد صرح بوش عام 1971 بما يلي :"في رؤيتنا ، أن وضع القدس النهائي ، يجب أن يتم حسمه من خلال المفاوضات ، والاتفاق بين حكومة إسرائيل ، والأردن في إطار اتفاقية سلام شاملة مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح السكان في القدس من الجماعات الدينية الدولية الذين لديهم مصالح مقدسة ضمن البلدان الأخرى"[58]. وأضاف بوش :"إن الإجراءات الإسرائيلية في الجزء المحتل من القدس يزيد من القلق ، والاهتمام ؛ لأن الاستيطان وإحلال السكان اليهود مكان العرب في الجزء المحتل من القدس ربما يكون حكماً مسبقاً وتقريراً لمصيرها"[59]. وأشار بوش إلى تقديره لتقرير السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة الذي أصدره في 1970-1971 والذي يعكس اهتمام الدول والعالم بالخطر على وضع مدينة القدس الناتج عن الإجراءات الإسرائيلية[60]. ولكن الحكومة الإسرائيلية رفضت قرار مجلس الأمن رقم 298 ، ورفضت كذلك دعوة الولايات المتحدة لها بأخذ موضوع القدس ضمن الحساسية القصوى ، وخاصة لوجود مصالح للآخرين ، واكتفى بوش باتهام إسرائيل بأنها خيبت ظن الولايات المتحدة دون أن تتخذ الأخيرة أية إجراءات فعلية ضد إسرائيل[61]. إن موقف بوش ينبع من إدراكه أن سياسة إسرائيل خلقت أعمالاً ووقائع من جانب واحد تحدد مصير المدينة ، ولا تساعد في تقديم السلام العادل والدائم والشامل وفق الرؤية الأمريكية للمفاوضات بين الأطراف التي ستولد ذلك السلام . ويجدر الأخذ بعين الاعتبار أن مشاريع السلام في تلك الفترة التي تطرح فكرة إبقاء القدس للمفاوضات النهائية أصبحت معرضة للخطر ؛ لأن الإجراءات الإسرائيلية قد أفرغتها من محتواها .

نستطيع القول أن الانتخابات الأمريكية كانت دائماً تشكل مسرحاً للوعود والتصريحات التي يطلقها المرشحون الذين يطمحون بالحصول على تأييد اليهود . فقد تسابق المرشحون على قطع الوعود بنقل السفارة إلى القدس عند انتخابهم ، ولكن أحداً لم يفعل ذلك ، حيث أن جيرالد فورد قدم ذلك الوعد للوبي الصهيوني عام 1972 ، ورغم انتخابه إلا أنه تراجع عن وعده مبرراً ذلك بقوله :"إن الظروف الحالية ، وأهمية التوصل إلى السلام ... تدفع لوضع ذلك الاقتراح جانباً"[62]. ولكن اللوبي الصهيوني ، والجالية اليهودية نجحا في التأثير على مواقف الولايات المتحدة داخل أروقة هيئة الأمم المتحدة ، وفي عدم اتخاذ الإدارة الأمريكية أي إجراء عملي يتماشى مع موقفها الرسمي ، الذي يعتبر القدس الشرقية أراضي محتلة كباقي أجزاء الضفة الغربية . حيث كتب ريتشارد نيكسون في مذكراته شاكياً :"إحدى المشاكل الرئيسية التي واجهته ... هي التوجه المؤيد لإسرائيل الذي

لا يمكن إقناعه ؛ لقصر نظره في ظل التأثير الكبير للمجموعة اليهودية الأمريكية على الكونغرس ، والإعلام ، والدوائر المثقفة ، والمتعلمة ، والمتخصصة"[63].

أدى دخول هنري كيسنجر الحلبة السياسية إلى تعزيز النفوذ اليهودي في الإدارة الأمريكية ، وخصوصاً وزارة الخارجية ، حيث أسس اتجاهاً جديداً للسياسة الأمريكية إزاء قضية القدس منذ عام 1974 ، يقوم على فكرة تأجيل قضية القدس إلى المفاوضات النهائية الشائكة ، وبهذا وضعها في خاتمة الأجندة لأية مفاوضات ؛ فقد أجاب على سؤال حول القدس ، بقوله :"لا توجد عندي إجابات مريحة حول القدس في معظم الحالات ، وعندما تثار هذه القضية أجيب أن هناك أسباباً تدفعنا للتفكير بوضع القدس في نهاية أجندة المفاوضات"[64]. وأكد السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة وليم سكرانتون في 1976/3/11 أن القدس جزء من الأراضي المحتلة ، وأعلن في نقاش دار في مجلس الأمن في 1976/3/11 أن الادعاءات الإسرائيلية حول القدس بأكملها لاغية ، وشدد على أن موقف الولايات المتحدة بخصوص وضع القدس ما يزال قائماً حسب ما أعلنه المسؤولون سابقاً ، وأن الجزء الشرقي تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ 1967 ، وأن مستقبل القدس سوف يحسم من خلال المفاوضات والاتفاقيات ، وليس المحاولات أحادية الجانب غير المقبولة للولايات المتحدة[65].

وبعد عشرة أيام تقريباً أكد سكرانتون في تصريح له في 1976/3/23 أن مستقبل القدس يتم حله فقط عبر أدوات المفاوضات ، والمصالحة ، وأن الإجراءات الإسرائيلية لن تغير وضع المدينة[66]. وفي 1976/3/25 استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد قرار يستنكر تغيير إسرائيل لوضع القدس ، ويدعوها إلى وقف بناء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة ، وكانت نتيجة التصويت على القرار كما يلي : أربعة عشرة صوتاً مع القرار، مقابل صوت واحد ضدّه[67]. حيث كان ذلك في فترة الحملة الانتخابية التي شارك فيها الرئيس جيرالد فورد ، وكان يهدف إلى كسب أصوات اليهود وتأييد اللوبي الصهيوني . بعد هزيمة فورد، وانتهاء مرحلة الانتخابات عادت الولايات المتحدة وأيدت في 1976/11/11 مجلس الأمن في البيان ، الذي أعلن عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية وبطلانها ، ورفض السيطرة الإسرائيلية على شرق القدس . ولكن هذا الموقف لم يعنِ الوقوف ضد إسرائيل ، إذ أن ذلك البيان لا يملك القوة الدستورية التي يملكها القرار الصادر عن مجلس الأمن[68].

عُرفت إدارة كارتر بتصريحاتها التي تُعبر عن الخط السياسي للولايات المتحدة تجاه قضية القدس . فقد صرح الفرد أرثر ثون مساعد وزير الخارجية في العام 1977 :"أن

حكومتي لا تفرق بين المستوطنات في الجولان ، أو الضفة الغربية ، أو القدس باعتبارها مخالفة لميثاق جنيف"[69]. وبالرغم من تلك التصريحات فقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت لصالح قرار صدر عن الجمعية العامة في 1977/10/28 يدعو إسرائيل – بصفتها دولة محتلة – إلى التوقف عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يغير الطبيعة القانونية في الاراضي المحتلة بما فيها القدس ، ويدعوها إلى احترام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في جميع الأراضي العربية التي إحتلتها إسرائيل بما فيها القدس[70]. وبالرغم من تأكيد وزير الخارجية – في عهد كارتر سايروس فانس أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس – أن إدارة كارتر تؤكد بأن شرقي القدس هي أراضٍ محتلة ، إلا أن إدارة كارتر قامت عام 1980 بإبداء الأسف ، وتنصلها من المسؤولية ؛ لأن مندوبها لدى الأمم المتحدة صوت إلى جانب قرار مجلس الأمن رقم 465 في 1980/3/1 الذي أكد انطباق اتفاقية جنيف على القدس ، واعتبر كافة التدابير ، والإجراءات الإسرائيلية لتغيير المعالم المادية في الأراضي الفلسطينية ... بما فيها القدس ، أو أي جزء منها ليس لها أي سند قانوني[71]. ومن الجدير ذكره أن الرئيس كارتر تراجع عن موقف الولايات المتحدة بعد يومين من التصويت على القرار وتحديداً في تاريخ 1980/3/3 ، بسبب الانتخابات الأمريكية ، وتعرضه لضغوط من إسرائيل ، واللوبي الصهيوني[72].

يمكن القول أن الولايات المتحدة صوتت مع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ، أو الجمعية العامة الخاصة بالقدس في ظروف معينة ، وخاصة عندما يكون القرار ضعيفاً ولا يحتوي على تنديد قوي بإسرائيل ، ومثال ذلك : أن الولايات المتحدة صوتت مع الأغلبية في الجمعية العامة في 1978/12/18 على قرار يدين ويستنكر فشل إسرائيل في الالتزام بتطبيق ميثاق جنيف الرابع على المناطق المحتلة منذ 1967 "ومن ضمن ذلك القدس". وقد اعتبر القرار ضعيفاً كونه يركز على تطبيق اتفاقية جنيف ، وليس على وضع القدس[73]. ولكن عندما يكون القرار ذا مضمون قوي ، فإن الولايات المتحدة تصوت ضده ، أو تمتنع عن التصويت في أحسن الأحوال . فقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت في 1979/3/22 على قرار مجلس الأمن القائل :"أن المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي العربية المحتلة ، ومن ضمنها شرقي القدس ليست قانونية ، وتعتبر عقبة خطيرة أمام تحقيق السلام الدائم ، والعادل ، والشامل في الشرق الأوسط"[74]. ووضع الرئيس كارتر ، وغيره من المسؤولين الأمريكيين مبررات عديدة لاستخدام الفيتو ، أو الامتناع عن التصويت ، وفي حالة القرار السابق برر الرئيس كارتر سبب الامتناع عن التصويت بالتوقيت الزمني للقرار الذي جاء قبل خمسة أيام من توقيع اتفاقيات السلام المصرية – الإسرائيلية[75]. ثم امتنعت

الولايات المتحدة عن التصويت إلى جانب قرار مجلس الأمن في 1979/7/20 الذي دعا بقوة إسرائيل لوقف إنشاء المستوطنات ، أو التخطيط لها في الأراضي المحتلة منذ 1967 ، ومن ضمنها القدس[76].

كان تصرف إدارة كارتر ينبع من عدة مبادئ أهمها : الحفاظ على إسرائيل ، وعدم تعرضها للخطر في هيئة الأمم المتحدة ، وكذلك كسب تأييد ودعم اللوبي الصهيوني واليهود في الولايات المتحدة ؛ في حملته الانتخابية . واستغلت إسرائيل معاهدة السلام مع مصر ، وما أشاعته من أجواء في الشرق الأوسط ، وانشغال المجتمع الدولي بالعملية السلمية ، وانشغال الإدارة الأمريكية بالانتخابات ، وخضوع المرشحين للضغوط اليهودية ، واللوبي الصهيوني ، فأقدمت على خطوة أعلنت فيها الضم الرسمي للقدس الشرقية لدولة إسرائيل واعتبرت القدس بشقيها (الغربي والشرقي) عاصمة لدولة إسرائيل[77]. وعلى الرغم من ردة الفعل العالمية الصاخبة امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على قرار مجلس الأمن الذي انتقد بشدة هذه الخطوة[78]. والجدير ذكره أنه في 1980/8/20 صوتت أربع عشرة دولة إلى جانب قرار مجلس الأمن مقابل امتناع الولايات المتحدة[79]. وعليه تعرض كارتر للانتقادات من قبل الدول العربية ، والإسلامية ، وبعض الدول الأوروبية لتخليه عن الشرعية الدولية وانحيازه للجانب الإسرائيلي[80].

يعتبر الضم الإسرائيلي عبر إصدار البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) ما يسمى بـ "القانون الأساسي" (Basic Law) بمثابة نقطة تحول هامة . والسبب في ذلك ان اسرائيل كقوة محتلة تنتهك بذلك مبادئ القانون الدولي بشكل علني ، ورسمي . وقد شكلت خطوة إسرائيل هذه امتحاناً للسياسة الأمريكية التي طالما اعتبرت القدس الشرقية أراضي محتلة كباقي أنحاء الضفة الغربية ؛ وعليه فقد تجاوزت إدارة كارتر الخط السياسي الرسمي[81]. وبالإضافة لذلك انفردت الولايات المتحدة بموقفها تجاه إسرائيل ، بينما عارضت ، وشجبت غالبية دول العالم المخالفات الإسرائيلية ، وجاءت ردود الفعل العالمية غاضبة ، وازدادت علامات العداء للولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي بسبب هذه السياسة .

وبالرغم من سجل الرئيس كارتر الحافل بالمواقف الداعمة لإسرائيل إلا أنه هزم أمام رئيس أكثر تأييداً لإسرائيل ، وهو رونالد ريغان ، الذي جاءت تصريحاته وإدارته أكثر انحيازاً للجانب الإسرائيلي . فقد تجاوز الخط السياسي الأمريكي نحو القدس ، والتصريحات الأمريكية الصادرة عن الإدارات السابقة عندما صرح :"أن مدينة القدس غير مقسمة ، تعني سيادة إسرائيلية على المدينة"[82]. وكذلك عندما أبلغ في تشرين ثاني 1981 إحدى المنظمات اليهودية الأمريكية :"أن القدس يجب أن تبقى موحدة تحت السيادة الإسرائيلية"[83]. ويُنسب

كذلك للرئيس ريغان تصريحه عام 1981 :"بأن المستوطنات في المناطق (الضفة الغربية والقطاع) قانونية"[84]. ويعتبر هذا البيان أخطر تصريح يصدر عن رئيس للولايات المتحدة حتى تلك الفترة ؛ لمخالفته القانون الدولي ، وقرارات هيئة الأمم المتحدة ، وسياسة الولايات المتحدة ذاتها . لقد شهدت فترة رئاسة ريغان ازديادا في تغلغل القوى المؤيدة لإسرائيل داخل الإدارة الأمريكية ، وسيطرت الآراء القائلة بضرورة حماية إسرائيل كقوة حامية للمصالح الأمريكية في المنطقة ، ضد الخطر الشيوعي المتنامي خصوصا بعد سقوط شاه إيران ، وانهيار سياسة الوفاق في منطقة الشرق الأوسط[85]. حاول الكسندر هيج وزير الخارجية الأمريكي التأكيد على التزام إدارة ريغان بالخط السياسي التقليدي تجاه القدس بعد أن تزايدت الانتقادات العربية ، والإسلامية ضد تصريحاته ، حيث قال :"يجب أن تبقى القدس غير مقسمة، ولكن وضعها النهائي يجب أن يقرر من خلال المفاوضات في إطار اتفاقية عامة للشرق الأوسط"[86]. مع العلم أن هيج لم يضف عبارة تشير إلى القدس كأراض محتلة ، أو كجزء من الضفة الغربية . ومما زاد من مخاوف العالم العربي الإسلامي أن إدارة ريغان لم تستنكر أو تشجب عمليات مصادرة الأراضي ، وزيادة عدد المستوطنات في القدس في تلك الفترة[87].

واستمرارا للسياسة الأمريكية التقليدية رفضت إدارة ريغان الموافقة على نقل السفارة الأمريكية إلى القدس لأسباب تكتيكية تتعلق بالتوقيت والظروف السياسية في الشرق الأوسط ، حيث أكد وزير الخارجية جورج شولتز في 1983/11/19 للقادة اليهود في مجلس الاتحاد اليهودي "أن القدس يجب أن تبقى موحدة ، وأن قواعد التسوية يمكن أن تقرر – فقط – من خلال الأطراف المعنية ، ومن خلال المفاوضات المباشرة"[88]. ولكن جورج شولتز، والإدارة الأمريكية رفضا طلب مجلس الشيوخ بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس ، وإصدار قرار بذلك . ورد شولتز برسالة موجهة للكونغرس جاء فيها :"أن الإدارة الأمريكية تعارض التشريع رقم 2031 ، وأن القرار الذي حدد مكان ممثليتنا في تل أبيب لتسهيل علاقاتنا الدبلوماسية مع إسرائيل هي بالكامل جزء من السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، والولايات المتحدة لها موقف ثابت يقول : إن الوضع النهائي للقدس يجب أن يجد حلا بين الأطراف المعنية في سياق سلام شامل ، وعادل ، ودائم في الشرق الأوسط ؛ ولهذا رفضنا أن نعترف بأفعال من جانب واحد من أي طرف كان يخل بوضع القدس وتمشيا مع هذه السياسة ، وفي انتظار حل تفاوضي حول وضع القدس النهائي ؛ فإن سفارتنا ، ومكان إقامة سفيرنا تبقى في تل أبيب التي هي جزء معترف به من دولة إسرائيل"[89].

في نهاية فترة رئاسة ريغان نجح الكونغرس في الموافقة على تعديل قانوني مقدم من قبل السيناتور الجمهوري جيسي هيلمز في عام 1988 بعنوان (Department of state Appropriations Act) والخاص بوزارة الخارجية . وبناء عليه وقعت الإدارة الأمريكية سراً عقداً لإيجار قطعة أرض في غربي القدس في مكان يعرف باسم "معسكرات اللنبي" مدفوع الأجر بقيمة دولار واحد سنوياً ، ولمدة 99 سنة ، وضمن الاتفاق تُحول 12 دونماً من القدس الغربية لغرض بناء السفارة الأمريكية[90]. نستطيع القول : أنه رغم فشل الكونغرس في إقرار القانون الخاص بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس ، إلا أن هذه الفكرة قطعت شوطاً كبيراً في فترة إدارة ريغان ، حيث تبلورت وترسخت الخطوات التمهيدية لها .

حاول الرئيس جورج بوش الالتزام بالخطوط العريضة للسياسة الأمريكية الرسمية تجاه القدس ، وجاء في تصريح له بتاريخ 1990/3/3 :"إن موقفي أن سياسة الولايات المتحدة الخارجية ترى ، بأنه يجب أن لا تبنى مستوطنات جديدة في الضفة الغربية أو شرقي القدس ، وأن هذا الموقف نتمسك به بقوة"[91]. وقد أثار هذا الموقف للرئيس جورج بوش اللوبي الصهيوني ، وأعضاء في الكونغرس والعديد من المؤيدين لإسرائيل ، وتعرض لانتقادات وضغوطات من قبلهم ، ويعتبر موقف بوش إزاء المستوطنات وقضية القدس امتداداً لموقفه الذي عرضه في مجلس الأمن أثناء قيامه بدور سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة . وأثارت تصريحات الرئيس بوش عاصفة سياسية في الولايات المتحدة ، وإسرائيل ؛ لوضوح مضمون خطابه حول اعتبار شرقي القدس أراضٍ محتلة كباقي أجزاء الضفة الغربية ، وقطاع غزة بعد أن أهمل هذا المصطلح فترة طويلة ، ولمدة ثماني سنوات على الأقل[92]. وقد ردّ إسحاق شامير رئيس وزراء إسرائيل على تلك التصريحات بقوله : "القدس هي جزء من إسرائيل وسوف لن تقسّم أبداً ثانية"[93].

كذلك تعرض موقف جورج بوش الداعي إلى اعتبار القدس أراضٍ محتلة للنقد والمعارضة من قبل الكونغرس وغيره من المؤسسات الأمريكية ، فحارب الكونغرس ووزارة الخارجية الرئيس جورج بوش[94]. ووجه بعض أعضاء الكونغرس النقد للرئيس ، وقال هؤلاء أن تعليقات بوش حول الاستيطان أضرت ، وحسمت ، ودمرت عملية السلام . فحاول وزير الخارجية جيمس بيكر التهرب من ذكر القدس في خطاباته ، كما حدث أمام إحدى لجان الكونغرس في 1990/2/25 حين تجاهل القدس ، ولم يشملها في الحديث عن ربط ضمانات القروض ، وخطر بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة عام 1967 حيث قال :"إن ضمانات القروض يجب أن ترتبط بوقف بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة".

ولكن الرئيس جورج بوش أكد أن القدس الشرقية هي جزء من الأراضي المحتلة التي يشملها الاعتراض على بناء المستوطنات[95]. ولهذا تعرض الرئيس بوش لهجوم من قبل رئيس الأغلبية في مجلس الشيوخ معتبراً أقوال بوش "خطأً شنيعاً"[96]. وكان تأثر البيت الأبيض بالضغط اليهودي ظاهراً حيث اضطر رئيس طاقم البيت الأبيض جون سنونو إلى الإعلان في 1990/3/7 أن ملاحظات الرئيس بوش لا تمثل أي تغيير في سياسة الولايات المتحدة ، وأضاف أن السياسة الأمريكية ثابتة وأن :"الولايات المتحدة تدعم القدس الموحدة التي يتم حسم وضعها النهائي عبر المفاوضات"[97]. وتجنب سنونو الإشارة إلى القدس كأراضٍ محتلة .

وصرح وزير الخارجية جيمس بيكر بأن الولايات المتحدة تحافظ على موقفها الرسمي بشأن القدس ، وأضاف مؤكداً في عام 1990 :"نحن نعتقد أن القدس يجب أن تبقى غير مقسمة ، وأن وضعها يجب أن يخضع للمفاوضات ، ومعروف كذلك أن سفارتنا في تل أبيب ، وهذا هو موقفنا دون شك فيه"[98]. وأضاف بيكر في آذار 1990 :"أننا نعرف وندرك حساسية الموضوع ، وقد أوضحنا أن القدس لن تقسم مرة أخرى أبداً"[99]. وأرسل الرئيس بوش رسالة إلى تيدي كولك رئيس بلدية القدس أكدّ فيها أنه لن يتم تقسيم القدس مرة أخرى ، ولكنه تجنب الاعتراف بسيادة ، وسيطرة إسرائيل على القدس الشرقية[100]. وقال بوش في تصريحه حول المستوطنات :"نحن لدينا علاقات قريبة ، وطيبة ، وتاريخية مع إسرائيل ... ولكن الخلافات تدور الآن على المستوطنات"[101]. وقد واجه بوش ضغطاً إضافياً بعد إصراره على المبادئ التي وضعها تجاه ربط ضمانات القروض بعدم استخدامها في بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة وفي القدس الشرقية وواجه ضغطاً من قبل الكونغرس حيث أصدر مجلس الشيوخ في 1990/3/22 قراراً – غير ملزم – يقول :"بأن القدس يجب أن تبقى عاصمة لدولة إسرائيل ويعتقدون بشدة أنها يجب أن تبقى موحدة ، وحقوق كل المجموعات الدينية فيها محفوظة"[102].

قُدمت صيغة لحل أزمة الضمانات ضمنت عدم استخدامها في "الأراضي المحتلة" واعتبار القدس جزءاً منها ، وبدلاً من ذلك طُرحت صيغة أخرى وبضغوط اللوبي الصهيوني والمؤيدين لإسرائيل لحل وسط بين الشروط الأمريكية ، وبين ما توافق عليه إسرائيل . حيث قبلت إسرائيل بعدم استخدام الضمانات في المناطق التي لم تكن تحت سيطرة إسرائيل سنة 1967[103].

وأن تقوم إسرائيل بتقديم تقارير منتظمة حول كيفية استخدام هذه الأموال . نستطيع القول : أنه كان هناك التزام غير علني من قبل إسرائيل فيما يخص القدس الشرقية ، وعدم

استخدام أموال الضمانات في بناء المستوطنات فيها . ويدعم ذلك الرأي تصريح بيكر في 1990/10/16 حول الاستيطان في القدس بقوله :"القدس الشرقية لم تكن تحت إدارة إسرائيل قبل 5 حزيران ، لا أدري سبباً لعدم وضوح هذا الأمر"[104]. وفيما بعد استمر التعنت الإسرائيلي حيث أظهر دافيد ليفي وزير خارجية إسرائيل عدم الالتزام بذلك الاتفاق مع الحكومة الأمريكية ؛ مما اضطر بيكر أن ينشر رسالة ليفي في صحيفة نيويورك تايم التي يظهر فيها التزام إسرائيل بعدم البناء في المناطق التي لم تكن تحت سيطرتها منذ 5 حزيران[105]. وبعد وقوع مجزرة الأقصى التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في 1990/10/8 أيدت الولايات المتحدة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 672 الذي طالب إسرائيل باحترام اتفاقية جنيف لسنة 1949 بشأن الأراضي العربية المحتلة منذ 1967 وأدان القرار العنف الذي مارسته القوات الإسرائيلية ضد المصلين[106]. وأضاف جون كيلي مساعد وزير الخارجية الأمريكية أمام الكونغرس :"أن الأحداث في القدس وقعت في مدينة لم يتحدد وضعها النهائي حتى الآن وما زال هناك نزاع دوليٌ حول السيادة على أجزاء – على الأقل – من تلك المدينة"[107].

نجح بوش في الالتزام بالسياسية التقليدية الرسمية للولايات المتحدة تجاه القدس باعتبار القدس الشرقية أراضٍ محتلة وجزءاً من الأراضي المحتلة عام 1967 . واستطاع أن يُلزم إسرائيل بربط الضمانات المالية بطريقة استخدامها لأول مرة ، مع أن تلك الإنجازات تم تجاوزها في عهد الرئيس بيل كلينتون . وكانت رؤية إدارة بوش لمسألة القدس أكثر وضوحاً من تلك التي لدى الرؤساء الآخرين ، حيث أن رسالة الوزير بيكر للفلسطينيين في 1991/10/18 نصت على ضرورة عدم تقسيم القدس ، وعلى حل القضية عبر المفاوضات . ومن ناحية أخرى عدم اعتراف الولايات المتحدة بضم القدس الشرقية . كما نصت على حقوق سكان القدس الشرقية في المشاركة في مفاوضات المرحلة النهائية ، والتصويت في انتخابات سلطة الحكم الذاتي الانتقالية[108]. يمكن وضع السياسة الأمريكية لإدارة بوش تجاه القدس وإصراره على الالتزام بالسياسة الرسمية ضمن السياسة الأمريكية الخارجية الكلية تجاه قضية الشرق الأوسط ، حيث طرأت عوامل جديدة على الساحة ، منها الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت عام 1987 ، وازدياد الغضب العربي ، والإسلامي تجاه حكومة ريغان ، والولايات المتحدة ، وتصرفاتها تجاه الحرب اللبنانية . ومن ناحية أخرى كانت سياسة بوش تصب في مصلحة إسرائيل وتمهيد الطريق للعملية السلمية في الشرق الأوسط ، وهذا يعني جمع الحلفاء العرب ضد العراق الذي شكل معضلة استراتيجية أمام بوش ، والسياسة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط .

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

وجه بيل كلنتون انتقادات لسياسة سلفه الرئيس جورج بـــوش ، ولسياســته تجــاه إسرائيل ، خصوصاً تلك المتعلقة بقضية القدس ، والمستوطنات ، وربط الضمانات بوقـــف الاستيطان في الأراضي المحتلة عام 1967 . لقد مارست إدارة كلنتون سياسة فعّلية منحازة بشكل كبير ، وواضح لجانب إسرائيل ، فالتزمت الصمت إزاء عمليات مصادرة الأراضي ، وازدياد وتيرة الاستيطان في القدس الشرقية ، وباقي الأراضي المحتلة ، وحـــاولت تعديـــل بعض قرارات هيئة الأمم المتحدة التي أدانت إسرائيل ، وشجبت إجراءاتها . فنجحـــت فـــي تغييب قضية القدس من قرارات هيئة الأمم المتحدة سواء في الجمعية العامـــة ، أو مجلـــس الأمن ، كما حدث عندما امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على فقرتين مـــن القـــرار الخاص الذي يصف القدس بأنها أراضٍ محتلة ، الصادر عن مجلس الأمن في أعقاب مذبحة الحرم الإبراهيمي عام 1994 . وكذلك تهديد مادلين أولبرايت (وزيرة الخارجيـــة) الدائـــم باستخدام الفيتو ضد أية قرارات تشير إلى القدس كأراضٍ محتلة[109].

طرح كلينتون طوال فترة رئاسته وجهة النظر الأمريكية حـــول عمليـــة الســـلام ، وقضية القدس باعتبارها أراضٍ متنازع عليها ، كما طرح مشاريع لتسوية مسألة القدس تتفق في مضمونها مع وجهة النظر الإسرائيلية وقام بتهديد الجانب الفلسطيني مراراً بنقل السفارة إلى القدس حال رفضه لهذه المقترحات ، إلا أن كلينتون لم يفعل ذلك خوفاً مـــن الأخطـــار والأضرار التي ستصيب مصالح الولايات المتحدة في حال تنفيذ هذه الخطوة . ويعتبر الكثير من الباحثين أن كلنتون اتجه نحو أقصى اليمين في دعم إسرائيل وترجم الأقوال إلى أفعال ، وأعلن بصراحة انسحابه من الموقف الرسمي التقليدي للولايات المتحدة إلا أن قضيـــة نقـــل السفارة كانت حداً فاصلاً ، وعلامة هامة تجلب الاضطراب في منطقة الشـــرق الأوســـط ، وليس الاستقرار الذي تسعى له الولايات المتحدة .

من ناحية أخرى استخدمت الولايات المتحدة عبارات ومصطلحات ، ذات مضمـــون غامض ومتناقض ، فقد شددت على عبارة "القدس الموحدة" كبديل للتقسيم ، متجاهلة بذلـــك الحقائق على أرض الواقع . ومن هذا المنطلق فإن مصطلح القدس الموحدة استخدم من قبـــل الولايات المتحدة لإرضاء إسرائيل ، واللوبي الصهيوني ، والجماعات الضاغطة[110]. ومـــا زالت الولايات المتحدة تصر على أن مصير القدس يجب أن يتحدد من خـــلال مفاوضـــات المرحلة النهائية وبذلك تعطي فرصة زمنية كبيرة لإسرائيل لإتمام إجراءات الضم والتـــهويد للمدينة المقدسة ثم إخضاع المدينة للمفاوضات دون ذكر أساس تلك المفاوضات . وتجـــاهلت الولايات المتحدة – في كثير من الأحيان – الإشارة للقدس الشرقية كأراضٍ محتلة حتى أنـــه لم يتبق شيء للتفاوض عليه في هذه المدينة .

وقد عبّر الملك حسين عام 1984 عن رأيه في مواقف الولايات المتحدة بقوله :"أنا الآن أدركت أن المبادئ لا تعني شيئاً بالنسبة للولايات المتحدة ، حيث أن المواضيع القصيرة الأمد ، وخصوصاً في سنوات الانتخابات تدل على ذلك ، وأنا معني ، ومهتم بالولايات المتحدة ، ومعيارها المزدوج في كل مكان ..."[111]. وبالرغم من إجراءات إسرائيل المخالفة للشرعية الدولية ، واعتداءاتها المتكررة إلا أن الولايات المتحدة استمرت في تزويدها بالمساعدات المالية ، والعسكرية ، والاقتصادية ، والسياسية . وهذا ما أشار إليه الملك حسين عام 1984 بقوله :"إسرائيل هي في أرضنا ، إنها هناك بواسطة المساعدة العسكرية والاقتصادية الأمريكية ، التي تتحول إلى مساعدة المستوطنات الإسرائيلية ... إسرائيل هناك بواسطة الدعم الأخلاقي ، والسياسي إلى درجة خنوع الولايات المتحدة ، وتنفيذ أوامر إسرائيل ... إن الولايات المتحدة ليست حرة أن تتحرك ما عدا في حدود ما يصفه ويقرره إيباك ، والصهيونية ، ودولة إسرائيل للولايات المتحدة"[112].

نستطيع القول أن إسرائيل نجحت في تكريس ضمها للقدس الشرقية ، واعتبارها عاصمة لدولة إسرائيل ، لكنها فشلت في الحصول على اعتراف المجتمع الدولي بذلك . فقد أسست أغلبية دول العالم سفاراتها في تل أبيب باعتبار القدس ذات وضع خاص وفق قرار 181 عام 1947[113]. لهذا فشلت إسرائيل في الحصول على الاعتراف الدولي الرسمي ، بالقدس الموحدة بشقيها الغربي ، والشرقي عاصمة لها . وعليه وبالرغم من السياسة الأمريكية تجاه قضية القدس ، وصمتها عن الإجراءات الإسرائيلية في المدينة ؛ فإنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة أن تنقل سفارتها للقدس ؛ كونها تمثل اعترافا من جانب واحد لدولة إسرائيل بضمها لأراض يعتبرها القانون الدولي محتلة .

من الممكن القول أن مركبات المصالح الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط تعتمد على استقرار هذه المنطقة وسيادة الهدوء والسلام . وبما أن عملية نقل السفارة للقدس تمثل تحديا سافرا لمشاعر المسلمين ، والعرب ، وما تمثله كأحد الأركان الأساسية في الدين الإسلامي ، والتاريخ الإسلامي ؛ فإن الأمر سينذر بمواجهة سياسية بين أمريكا وأكثر من 60 دولة إسلامية في كافة أنحاء العالم . ويرى غالبية الباحثين ترجيح كفة خوف الولايات المتحدة من غضب العالم الإسلامي الذي سيوجه ضدها في حال إقدامها على نقل سفارتها إلى القدس ؛ لأنه سيمثل اعترافا رمزيا هاما بالسيطرة الإسرائيلية على القدس ويعتبر مخالفة للقانون الدولي[114]. من جهة أخرى فإن نقل السفارة يعرض علاقات الولايات المتحدة مع الأنظمة العربية المحافظة ، والمعتدلة للخطر ، بنفس الدرجة التي يعرض فيها تلك الأنظمة لخطر انتفاض شعوبها وبالتالي اشتعال الفوضى ، والثورات داخل الشرق

الأوسط ؛ مما يعرض منابع النفط للخطر . وتجدر الإشارة إلى أن القدس في جانبها الديني تمثل نقطة شرعية ، وأهمية قصوى لبعض الأنظمة العربية ، مما يجعل من تهاون تلك القيادات في قضية القدس أمراً صعباً للغاية .

حاولت الولايات المتحدة الحفاظ على دورها في منطقة الشرق الأوسط والظهور كوسيط يلتزم الحيادية والنزاهة في حل الصراع العربي الإسرائيلي من خلال مواقفها من قضية القدس ، حيث تجنبت توضيح تلك المواقف في كثير من الجوانب الخاصة بهذه القضية . ويرى العديد من الرؤساء الأمريكيين أنه لولا دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط كوسيط يلتزم الحيادية والنزاهة ، لما استطاعت التوصل إلى اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل ، وكذلك إعلان المبادئ في اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ، ومعاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل . ومن هذا المنطلق جاءت تصريحات الرؤساء الأمريكيين القائلة : أن مسألة نقل السفارة هي مسألة توقيت فقط . إن أهمية التوقيت وعلاقته بالنتائج المحتملة على عملية السلام ، والظروف التي تسمح بنقل السفارة ترتبط بالتوصل إلى اتفاق حول قضية القدس ؛ لذلك تراجع كافة الرؤساء الأمريكيين عن وعودهم بنقل السفارة عند انتخابهم رؤساء للولايات المتحدة ، ومن ضمنهم الرئيس كلنتون الذي اعترف بأن نقل السفارة سيفجر الوضع وينسف عملية السلام بقوله :"أنا اعترف بالقدس كعاصمة لإسرائيل ، والقدس يجب أن تبقى مدينة غير مقسمة ، ولكن أعتقد أن التوقيت هو موضوع حقيقي . نقل سفارتنا هناك بينما المفاوضات في تقدم ربما يدمر ويوقف عملية السلام ، ويقضي على الهدف من عملية السلام الذي نسعى إليه"[115]. وقد أكد السفير الأمريكي في إسرائيل عام 1997 أن :"الموقف ينتظر فعلاً الظروف التي تلائم النقل وهو ما أدى إلى تأجيل نقلها"[116].

IV. صنع القرار في المؤسسة السياسية الأمريكية :

أ. دور الرئيس الأمريكي :

يعتبر الرئيس الأمريكي أحد العناصر المؤثرة ، في رسم السياسة الخارجية الأمريكية ؛ حيث يتمتع بسلطات ، وصلاحيات فعلية واسعة نسبياً خصوصاً في مجال السياسة الخارجية . لقد منح الدستور الأمريكي صلاحيات واسعة للرئيس في تحديد معالم السياسة الخارجية ، تحت إشراف الكونغرس ومراقبته . نظر الرؤساء الأمريكيون إلى النظام الإقليمي من خلال عدسة تنافسهم مع الاتحاد السوفيتي وانطلاقاً من المصالح الأمريكية ، مثل حماية النفط في الشرق الأوسط ، والاستمرار في حماية أمن إسرائيل من

خلال المنظور العالمي– فكانت نتيجة ذلك أن أصبحت منطقة الشرق الأوسط مسرح تنافس بين القوتين العظميين[117]. تؤثر على صلاحيات الرئيس وقدرته في صنع السياسة الخارجية عدة عوامل مباشرة وغير مباشرة وهي : الرأي العام ، ومجموعات الضغط ، والمصالح ، والصحافة ، والإعلام ، والدورة الانتخابية ، وطبيعة المسؤولين والمستشارين للرئيس ، وكيفية تعاملهم مع مسائل السياسة الخارجية[118].

نستطيع القول أن قدرة الرئيس في صنع القرار السياسي تجاه المسائل الخارجية ، ترتبط بالكونغرس ، وعدة عوامل أخرى مؤثرة ، ولكن صلاحيات الرئيس تمتد ما بين إعلان الحرب ، وإبرام المعاهدات السلمية ؛ وذلك وفق المصالح القومية والاستراتيجية للولايات المتحدة . وقد عبّر عن ذلك ستيفن سبيغل بقوله :"إن اتخاذ القرارات يتركز في البيت الأبيض ، حيث يكون الرئيس هو مركز العملية"[119]. ويضيف الخبير في شؤون الشرق الأوسط (جورج لينكونسكي) :"إن من الواضح أن قرارات الرئيس لا تأتي من فراغ ، بل تأتي من سياق السياسات العالمية ، والإقليمية ، واستناداً إلى خلفية القوى الأمريكية ، الداخلية التي تتحكم في صنع السياسة"[120]. ولهذا نجد أن الرئيس يحاول دراسة صلاحياته ، وإمكانياته ، وكذلك الأحداث السياسية على الساحة الدولية ، والإقليمية ، ومحاولة ملاءمة ذلك مع الضغوط الداخلية ؛ ليخرج بقرار يدعم مصالح الولايات المتحدة ، ولا يتعارض مع مصالح الرئيس ، وصلاحياته الداخلية . وبالتالي فإن السياسة الداخلية ، تفرض ثمناً باهظاً أكثر على الرئيس ، في حالة اتخاذه موقفاً مخالفاً لموقف الكونغرس ، ومجموعات الضغط (خاصة اليهودية) تجاه الشرق الأوسط[121].

ب. دور الكونغرس :

تعتبر قرارات الكونغرس واتجاهاته حدوداً للسياسة الأمريكية ، يصعب على الرئيس أن يتخطاها لدى اختياره بدائله المختلفة ، مما يجعل الرئيس ، وجهازه التنفيذي ، وثيق الصلة بالكونغرس وزعمائه ولجانه المختصة[122]. ورغم ذلك فإن هذه الصلاحيات ، لا تؤهل الكونغرس للقيام بدور المبادرة في إعداد السياسة الخارجية الأمريكية وقراراتها ، ولكنه يفرض قيوداًعلى تصرفات السلطة التنفيذية[123]. إن السياسة الخارجية وعملية صنع القرار تحتاج لشروط معينة من السرعة في العمل والمرونة والخبرة والسرية إلى جانب النظرة الشاملة للمصلحة القومية العليا ، وهي أمور لا تتوفر لدى الكونغرس[124]. وبالتالي فإن تركيبة الكونغرس غير المتجانسة ، والذي يمثل الشعب باتجاهاته المختلفة لا يسمح بوجود استراتيجية قومية شاملة تحكم حركته ، وهكذا فإن سلوك الكونغرس في عملية صنع

السياسة الخارجية هي – عادة – استجابة لمطالب جماعات الضغط ، وقرارات المؤسسة التنفيذية[125]. وفي الصراع العربي الاسرائيلي يستخدم الكونغرس صلاحياته ، وإمكانياته في التأثير على السياسة الأمريكية ، عبر الموافقة على ميزانية وزارة الخارجية ، والإنفاق على المساعدات المالية والعسكرية لدول منطقة الشرق الأوسط وإسرائيل . من ناحية أخرى يمارس الكونغرس تأثيره عبر إصدار القرارات ، والتعديلات التي تشكل قيوداً ، وإطاراً لسياسات السلطة التنفيذية تجاه قضايا النزاع العربي – الإسرائيلي ، ومنها قضية القدس[126]. وهناك العديد من الأسباب التي تدفع الكونغرس الأمريكي لدعم موقف إسرائيل ، تجاه قضايا الصراع ، وبضمنها قضية القدس ومن تلك الأسباب : تنافس أعضاء الكونغرس ، في الحصول على الدعم اليهودي في الانتخابات ، ولتجنب الحملات التي تشنها جماعات الضغط اليهودية مثل إيباك ضد المعارضين – وغير المؤيدين – لإسرائيل . ويرى بعض أعضاء الكونغرس في دعمهم لإسرائيل ، وسيلة تخدم مصالحهم في الوصول إلى مناصب عليا ، أو ترشيح أنفسهم للرئاسة الأمريكية ؛ وذلك باعتبار أن الجماعات الضاغطة اليهودية على علاقة وثيقة بالإدارات الأمريكية[127]. ويحرص أعضاء الكونغرس على التمشي مع البيئة السياسية المحلية (الداخلية) حيث الرأي العام ، ووسائل الإعلام المؤيدة لإسرائيل[128].

❖ **موقف الكونغرس من قضية القدس :**

نالت قضية القدس اهتماماً بالغاً لدى أعضاء الكونغرس ، نظراً لإدراكهم للمنفعة التي قد يحصلون عليها من إسرائيل ، واللوبي اليهودي في ظل انحيازهم للموقف الإسرائيلي ، وإدراكهم للخسائر التي ستنجم عن موقفهم في مواجهة الادعاءات الإسرائيلية في القدس . بدأ بعض أعضاء الكونغرس منذ عام 1984 بطرح ملاحظاتهم تجاه قضية القدس . فقد جاء في إحدى هذه المقترحات :"أن السفارة الأمريكية في تل أبيب ، هي السفارة الأمريكية الوحيدة في العالم التي توجد في مكان غير العاصمة لدى الدولة المضيفة"[129]. ولذلك رأت إيباك (AIPAC) في موضوع نقل السفارة مجالاً للتأثير على أعضاء الكونغرس ؛ وبالتالي شهدت فترة الثمانينيات عدة مشاريع (Bill) قدمت للكونغرس من قبل مجلسي النواب والشيوخ ، وكان أحد هذه المشاريع مقدماً من قبل السيناتور دانيال باترك مونيهان (وهو ديمقراطي من ولاية نيويورك) والسيناتور توم لانتوس (وهو نائب ديمقراطي عن ولاية كاليفورنيا) وذلك عام 1984[130]. وجاء توقيت مشروع القرار متزامناً مع الأجواء الانتخابية للرئاسة الأمريكية عام 1984 ، حيث شهدت الساحة السياسية نشاطاً صهيونياً للجماعات اليهودية الأمريكية ، بهدف الحصول على مكاسب جديدة . وجاء في

مشروع القرار المقدم من قبل مونيهان ولانتوس الطلب من إدارة ريغان نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل إلى القدس[131]. وقد دعمّ مؤيدو القرار – من أعضاء الكونغرس – موقفهم بالقول أن السياسة الأمريكية تجاه القدس "غير متفق عليها" وبأنها ترتكز على تطبيق مفاهيم مزدوجة[132].

وأشار مونيهان إلى أن سفارات الولايات المتحدة تتواجد في عواصم الدول التي تربطها بها علاقات دبلوماسية وهي 136 دولة ، ويجب أن تكون السفارة في القدس[133]. واعتبر كل من مونيهان ولانتوس نقل السفارة أحد مبادئ تعزيز أمن إسرائيل عبر إضفاء الشرعية على سيطرتها على القدس ، والأراضي المحتلة منذ 1967 . وأضاف أن القدس الغربية هي عاصمة إسرائيل ، ومقر الحكومة الإسرائيلية ، وأنها جزء لا يتجزأ من إسرائيل منذ 1948[134]. وأن القدس الغربية هي المكان الذي تدار فيه العلاقات الدبلوماسية فعلياً مع إسرائيل[135]. ونظراً لإدراك أعضاء الكونغرس لأهمية الموضوع بالنسبة لليهود ، وفي ظل الأجواء الانتخابية لعام 1984 ؛ فقد أيد مشروع القرار 37 عضواً من مجلس الشيوخ و 200 عضو من مجلس النواب[136]. ولكن الإدارة الأمريكية رفضت مشروع القرار بشدة ، وأبلغت الكونغرس معارضتها الشديدة لأي مشروع يطالب بمثل هذه الخطوة (نقل السفارة)[137]، ورفضت الإدارة الأمريكية تبرير رفضها لمشروع القرار بناء على اعتباره مخالفة للشرعية الدولية ، وقرارات الأمم المتحدة ، والحقوق العربية الفلسطينية ، والمجتمع الدولي في المدينة ، ولكن طرحت عدة مبررات تكتيكية وإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة . قدمت عبر وزير الخارجية – آنذاك – جورج شولتز أمام لجنة مجلس النواب للعلاقات الخارجية (Senate Foreign Relations Committee) جاء فيها :"ترى الإدارة الأمريكية أن المكان الذي اختارته لعاصمتها منطقة لم يتم تقرير مصيرها بعد"[138]. وأضافت وزارة الخارجية أن القرار بنقل السفارة يحسم دور الولايات المتحدة كوسيط حيادي في الشرق الأوسط ، وأن ذلك الدور ذو حساسية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة ، وحفاظها على دورها كمنسق بّناء (Impartial Mediator and Constructive) في النزاع العربي الإسرائيلي[139].

حذر جورج شولتز من الخطر الذي ستشكله الحركات الإسلامية ضد الولايات المتحدة ، ومصالحها في الشرق الأوسط ، إذا تم نقل السفارة الأمريكية إلى القدس ، بقوله :"يجب أن نأخذ في الحسبان البيئة السياسية الحالية التي ستخلق موجة من العنف ضد مواطنينا ، ودبلوماسينا ، وقدراتنا في المنطقة إذا قمنا بنقل سفارتنا"[140]. وقد استغلت إدارة ريغان الجوانب الدستورية في محاولات الكونغرس للتدخل في شؤون وزارة الخارجية بهدف

التأثير على قدرات الكونغرس ، حيث اعتبرته إدارة ريغان تدخلاً من قبل الكونغرس في الشؤون الرئاسية وصلاحياتها في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة[141].

وتجدر الإشارة إلى أن بعض أعضاء الكونغرس عارض مشروع القرار بناء على أرضية قانونية وشرعية لوضع القدس . حيث أشار هارولد ساندرز إلى أن :"الموضوع هو هل سيعطي مجلس النواب قبولاً رمزياً لخطوات إسرائيل أحادية الجانب في إنشاء سيادة ، وسيطرة على حدود القدس الموسعة ؟ لضمان عدم وجود هوية سياسية عربية يمكن أن تلعب دوراً سياسياً في المدينة"[142]. عارضت إدارة ريغان مشروع القرار بناء على النتائج التي يمكن أن تؤثر على مصالحها الشرق أوسطية ، ودورها السياسي في المنطقة ، مع ضرورة الإشارة إلى أن الإدارة الأمريكية لم تشر إلى وضع القدس وفق قرارات هيئة الأمم المتحدة أو وفق اعتبار القدس الشرقية أراضٍ محتلة كباقي أجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة ، وإنما استغلت آلية تأجيل موضوع القدس للمفاوضات النهائية لتبرير رفضها للقرار وتجنب إقرارها بشكل صريح ، أن نقل السفارة يشكل إقراراً ضمنياً بضم إسرائيل للقدس الشرقية والإجراءات الإسرائيلية في المدينة .

في عام 1988 قدم السيناتور جيسي هيلمز (الجمهوري من كارولينا الشمالية) تعديلاً إلى وزارة الخارجية حول إعداد مبنيين منفصلين لأغراض بعثات دبلوماسية : الأول في تل أبيب والآخر في القدس[143]. ويقول التعديل الذي سمي : (Department of State Appropriations Act) بأن كل مبنى سوف يستعمل كسفارة أو قنصلية ، ولكن لن يكون مقراً كسفارة للولايات المتحدة أو قنصلية لها إلا بعد الانتهاء من بناء أحد المبنيين . وقد أوضح هيلمز أن الهدف من التعديل هو نقل السفارة إلى القدس[144] حيث قال هيلمز :"العديد من أعضاء مجلس الشيوخ – في اعتقادي – يرون أن لإسرائيل الحق في اختيار عاصمتها ، وعلى الولايات المتحدة أن تضع سفارتها وفق ذلك الاختيار"[145]. وفي آخر يوم من رئاسة ريغان وقعّت الإدارة الأمريكية – بشكل سري – مع إسرائيل عقد استئجار قطعة أرض في القدس الغربية لمدة 99 سنة قابل للتجديد ؛ وذلك لغرض تنفيذ هذا التعديل (تعديل هيلمز)[146].

شهدت فترة التسعينات ازدياداً في التأييد لإسرائيل والانحياز الكامل لها وتبني وجهة نظرها حول القدس لدى معظم أعضاء الكونغرس[147]. وعندما صرح الرئيس جورج بوش بأن المستوطنات غير قانونية ، وأن القدس الشرقية هي أراضٍ محتلة كباقي أجزاء الضفة الغربية ، تعرض لهجوم من زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ جورج ميتشل واتهم بوش بأنه يقضي على عملية السلام من خلال تصريحاته :"غير الحساسة أو تحريضه الواعي "والذي

ساهم في سقوط حكومة شامير"المؤيدة للسلام"[148]. واستمر أعضاء الكونغرس في توجيه الانتقادات للرئيس بوش بسبب تصريحاته ، وربطه ضمانات القروض التي طلبتها إسرائيل ، بعدم استخدامها ، في بناء ، أو توسيع المستوطنات القائمة في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية .

استمرت محاولات أعضاء من الكونغرس في إصدار قرارات ، وتشريعات جديدة ، للتأثير على الإدارة الأمريكية ، وموقفها اتجاه قضية القدس . ففي 22 آذار 1990 قدم دانيال باتريك مونيهان وجيسي هيلمز مشروع قرار يدعى (A concurrent Resolution) ويحمل رقم (S 106) من خلال مجلس الشيوخ ينص على :"تعامل الولايات المتحدة مع القدس كعاصمة لدولة اسرائيل" وقد ضمنوا الموافقة عليه عبر استخدام التصويت الصوتي[149]. وفي 24 آذار من نفس العام قدما لمجلس النواب مشروعا آخر يحمل رقم (H 290) يعلن القدس عاصمة لإسرائيل ، وقد أظهر التصويت عليه بمناداة الأسماء في المجلس بصوت عال فأيده (378) عضوا مقابل معارضة (34) عضوا وامتناع (6) أعضاء عن التصويت[150]. ولا يعتبر هذا القرار ملزما ، ولكنه يعبر عن رأي الكونغرس في إطار ما يسمى (Sense of Congress) ، "حس الكونغرس"[151].

وقد جاء قرار الكونغرس متضمنا ما يلي :

أولا – يجب أن تبقى القدس عاصمة دولة إسرائيل .

ثانيا – يجب أن تبقى القدس موحدة غير مقسمة ، مع الإشارة إلى حماية الحقوق الدينية والإثنية لأبناء الديانات المختلفة[152].

ويذكر مضمون هذا القرار بما جاء في قانون الكنيست عام 1967 عند احتلال القدس الشرقية[153]، الذي نص على :"أن القدس الموحدة يجب أن تبقى عاصمة إسرائيل ، وأن السيادة فوق القدس الموحدة هي الطريق الوحيد لضمان حقوق جميع الطوائف ، ومعتقداتهم مع ضمان حرية العبادة ، والدخول للقدس والسكن فيها"[154]؛ علما أن الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية تتنافى مع نص القانون المذكور ومضمون قرار الكونغوس ، حيث تقوم بمنع الفلسطينيين من دخولها ، وممارسة حرية العبادة ، والمرور والحركة إليها . وقد تجاهل القرار حقوق المسلمين ، والمسيحيين الدينية ، والتاريخية في القدس ، بالإضافة إلى مخالفة موقف الإدارة الأمريكية الرسمي تجاه القدس ، ومخالفة الشرعية الدولية . إن مصطلح القدس الموحدة الذي تستخدمه إسرائيل وتكرار استعماله من قبل الكونغرس الأمريكي ؛ إنما يشير إلى الإقرار ضمنيا بالإجراءات الإسرائيلية في القدس . وبهذا نجد أن موقف الكونغرس تجاه القدس يوازي الرؤية الإسرائيلية الرسمية . وقد افتقد قرار

الكونغرس إلى النزاهة الدستورية ، ورأى بوب دول الذي شارك في التوقيع عليه ؛ بأنه مثال للانتهازية ، حيث أن طريقة التصويت لم تعط المدعوين الوقت الكافي لدراسته[155]. وكذلك فقد تم استخدام طريقة تعليق قوانين المجلس في ظل النقاش الذي دار في مجلس النواب الأمر الذي يعني ، محدودية النقاش إلى درجة لا تسمح بتعديله ، وهي آلية تستخدم – عادة – في القرارات غير الجدلية ، ولكن قضية القدس كانت جدلية جداً ؛ مما يشير إلى مدى انتهازية ، واستهتار الكونغرس بالأنظمة الخاصة به ، عندما يتعلق الأمر بالحصول على الدعم اليهودي[156]. ولهذا يعلق بوب دول على منافسة نيوت جينجرش (الذي يعتبر أحد مقدمي القرار ، وأحد المؤيدين البارزين لإسرائيل) قائلاً :"إنه يحاول كسب النقاط من التأييد لدى إيباك"[157]. وأضاف بوب دول تعليقاً على قراري (S 106) و (H 290) بقوله :"قرار مجلس الشيوخ المزدوج رقم 106 يتعامل مع أحد أكثر المواضيع حساسية ، وعاطفية في الشرق الأوسط ... إنه يعلن القدس عاصمة لإسرائيل – وهذا موقف الحكومة الإسرائيلية وهو موقف مخالف ومناقض بـ 180° درجة لرؤية الدول العربية والفلسطينيين وأكثر من ذلك أنه يتدخل بموضوع هو من شؤون الحكومة والإدارة التنفيذية"[158]. وفضل بوب ترك الموضوع للمفاوضات بين الأطراف المعنية ، وعدم اتخاذ قرار أحادي الجانب[159].

استمر أصدقاء إسرائيل في واشنطن في محاولات إرسال رسائل تأييد قوية لإسرائيل عبر الاستمرار في إصدار القرارات المؤيدة لها تجاه قضية القدس . ففي 26 أيار 1992 أصدروا قراراً دعوا فيه الرئيس الأمريكي إلى تهنئة إسرائيل "بالعيد" الـ 25 "لتوحيد" القدس[160]. وتبع ذلك قرارات مزدوجة أخرى كقرار رقم (H-113 ، وقرار S-316) والتي ادعت مرة أخرى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي ، ضمنت دخولاً كاملاً للمسلمين والمسيحيين الفلسطينيين إلى القدس في الذكرى الـ 25 لتوحيدها[161]. مع العلم أن السلطات الإسرائيلية أغلقت المدينة أمام الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة وما زال هذا الإغلاق مستمراً حتى الوقت الحاضر . ومع ذلك فإن الكونغرس الأمريكي ما زال يدعي الحرية في الحركة والحرية الدينية في المدينة[162].

في 17 آذار 1994 ألحق بند متعلق بالقدس بمشروع قانون يختص بالبنوك . وقد حث مشروع القانون :"الإدارة الأمريكية على نقض أي قرار صادر عن الأمم المتحدة يضع أو يتضمن إشارة إلى أن القدس هي أرض محتلة"[163]. وفي العام ذاته منح الكونغرس إسرائيل انتداباً وشرعية أكبر على القدس عبر التعديل المسمى (The Foreign Operations Appropriations Bill) ، والذي يمنع أي موظف أمريكي رسمي من عقد أية اجتماعات مع أعضاء من السلطة الفلسطينية في القدس[164]. وأوضح

التعديل أنه لن يتم إنشاء أية مكاتب (في القدس الشرقية) بغرض إجراء عمل أو صفقات مع الفلسطينيين لأن :"مثل هذه المكاتب يمكن أن تعطي دعماً وإثباتاً للادعاءات الفلسطينية المتعلقة بالسيادة على أجزاء من شرق القدس"[165]. ولم يقف مجلس النواب عند هذا الحد ، بل أرسل إلى الرئيس بيل كلنتون رسالة في 25 تموز 1994 جاء فيها :"القدس هي عاصمة لإسرائيل لا يمكن تقسيمها ، ويجب أن تبقى تحت السيادة الإسرائيلية"[166]. وكذلك تحرك كلا مجلسي الكونغرس للطلب من الرئيس كلينتون عدم فتح مكاتب في القدس ، تساعد الفلسطينيين على ضمان الدعم المالي للسلطة الفلسطينية وفق اتفاق "غزة أريحا أولاً" وأكثر ما ميز الرسالة أن الموقعين عليها من قبل مجلس النواب استندوا إلى تشريع إسرائيلي جديد حول القدس كأساس للسياسة الأمريكية ، وبهذا تجاهلوا – ليس فقط – القانون الدولي ، وإنما أيضاً سياسات الولايات المتحدة ، وموقفها الرسمي منذ زمن طويل[167]. وقد تضمنت الرسالة ما يلي :"لقد لاحظنا أن حكومة اسحق رابين قد أقرت تشريعاً جديداً يمنع كلاً من منظمة التحرير الفلسطينية ، والسلطة الفلسطينية من إدارة مكاتب ، أو عقد أعمال في القدس . وفي ضوء هذه التطورات نحن مهتمون ، وقلقون جداً بشأن الأفعال ، والإجراءات من قبل الحكومة الأمريكية التي يمكن أن تعطي مصداقية وثقة واعتماداً للادعاءات ، والمطالب الفلسطينية في القدس ... والقدس هي عاصمة دولة واحدة فقط هي دولة إسرائيل ، ونحن نحث ، ونطلب منك أن تنفذ سياسة لا تدعم مطالب وادعاءات الفلسطينيين في المدينة"[168]. إن هذه الرسالة ببساطة تتبنى الموقف الإسرائيلي ، وقد أصبح التنافس على تبني الموقف الإسرائيلي لدى أعضاء الكونغرس أمراً مألوفاً ، وأصبحت الرسائل الموجهة للرئيس تزداد في أية مناسبة تتعلق بقضية القدس ومن الأمثلة على ذلك : أنه في أعقاب مذبحة الخليل ، وصدور قرار مجلس الأمن رقم 904 بعث 83 نائباً من مجلس النواب رسالة بعنوان (Senatorial Petition) جاء فيها :"إن الأغلبية في مجلس النواب في الكونغرس الأمريكي ترى أن القدس بأكملها ليست فيها أراضٍ محتلة . وأنه على الولايات المتحدة استخدام الفيتو كجزء حيوي للمصالح الأمريكية"[169].

استمراراً لجهود الكونغرس المؤيدة للموقف الإسرائيلي تجاه القدس اتخذ أعضاء الكونغرس قراراً ملزماً في أيار 1995 في مجلسي الكونغرس (النواب والشيوخ) ؛ وذلك بعد أن قام كل من بوب دول في مجلس الشيوخ ونيوت جينجرش في مجلس النواب بتقديم مشروع القرار الذي دعوا فيه الإدارة الأمريكية إلى البدء ببناء* السفارة الأمريكية في العام 1996 ، ونقل السفارة من تل أبيب إلى القدس في تاريخ أقصاه 31 أيار 1999[170]. وقد

---

* الملحق : خارطة رقم (7) .

لقي المشروع تأييداً كبيراً بنسبة 95-4 أصوات في مجلس الشيوخ وأغلبية 374-37 في مجلس النواب[171]. وقد هدد القرار بتخفيض ميزانية وزارة الخارجية المتعلقة ببناء ، وإعداد السفارات فيما وراء البحار بنسبة 50% إذا لم يتم افتتاح السفارة حتى الموعد المحدد في القرار[172]. إلا أن القانون أحتوى على بند يخول الرئيس تأجيل التنفيذ لمدة ستة أشهر :"إذا ما قرر أن ذلك ضروري لحماية المصالح الأمنية القومية للولايات المتحدة". وقد استخدم الرئيس كلنتون هذه الصلاحية في أيار 1999[173]. وأظهرت بعض التقارير أنه توجد تحركات في الكونغرس لسن قانون جديد ينهي إمكانية التأجيل الرئاسي ؛ وذلك بعد أن استخدم الرئيس كلينتون صلاحية التأجيل ، الأمر الذي يعتبر بحد ذاته تحدياً مفتوحاً على أرضية دستورية لصلاحيات الرئيس ؛ حيث تعتبر إمكانية التأجيل من صلاحيات الرئيس وحده[174]. في 22 تموز 1999 أرسل مجلس الشيوخ رسالة بتوقيع 84 سيناتورا عبروا فيها عن :"خيبة أملهم العميقة" من قرار استخدام صلاحيات التأجيل. وشددوا على ضرورة بقاء "القدس موحدة والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل وطالبوا في أن تكون سفارة الولايات المتحدة في القدس"[175]. واستمر أعضاء الكونغرس في توجيه الرسائل للرئيس كلينتون ؛ حيث أرسلت رسالة أخرى موقعة من قبل 99 عضو كونغرس بتاريخ 30 أيلول 1999 شدد الموقعون عليها على ضرورة التحرك في ضوء مفاوضات الوضع النهائي لإحياء مقترحات السيناتور مونيهان ومشروعه ؛ أي نقل السفارة الأمريكية إلى القدس[176].

لقد عارضت إدارة كلينتون القرار السابق بناء على أرضية تكتيكية واستراتيجية ، حيث رد ورن كريستوفر وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق على رسالة روبرت دول في 1995/6/20 بالقول :"ليس هناك موضوع مرتبط بالمفاوضات العربية الإسرائيلية أشد حساسية من القدس . ولهذا السبب – بالتحديد – فإن أية جهود من الكونغرس لإثارة الموضوع ستكون له آثار مدمّرة على نجاح عملية السلام"[177]، وقد أعترض لي هاملتون أحد أعضاء الكونغرس على طريقة تقديم مشروع القرار (قانون نقل السفارة) وأستنكر غياب التشاور مع الفرع التنفيذي ، وإعطاء فرصة للتأثير على مشروع القرار . وقد تذرع لي هاملتون بالسياسة الداخلية للولايات المتحدة[178] وحذر – أيضاً – "من الإجراءات الأحادية الجانب في القدس لما لها من أثر مدمر على عملية السلام" . وقد اعتبر أن المشاعر القوية تجاه القدس سبب في تأجيل موضوعها ، وبالتالي هناك ضرورة – حسب رأي لي – لبناء الثقة بين الأطراف حول قضية القدس . ولا يعترف (لي) بأن القدس الشرقية أراضٍ محتلة[179].

نستطيع القول أن المعارضين للقانون من أعضاء الكونغرس شددوا على أهمية حفاظ الولايات المتحدة على ممارستها لدورها كوسيط في المفاوضات العربية – الإسرائيلية ؛ وبالتالي عدم إظهار ميلها لجانب معين . حيث يقول السيناتور روبرت بيرد :"إذا ما دعمنا سياسة أيباك بأن القدس هي عاصمة إسرائيل ، وليست موضوعاً للمفاوضات ، مع بقائها موحدة ، إذن ماذا يبقى – بعد ذلك – للتفاوض عليه"؟[180]. وقد تم تقديم اعتراض الإدارة الأمريكية ، بناء على أرضية دستورية حيث أعتبر ورن كريستوفر القرار مخالفة دستورية لصلاحيات الكونغرس الذي يحاول التدخل في صلاحيات السلطة التنفيذية ، ودعا كريستوفر إلى الحفاظ على فصل السلطات في ظل الدستور[181]. ويذكر أن الكونغرس كان أعد نفسه لمحاربة هذا الجانب الدستوري من خلال إعداد مذكرة قانونية من قبل والتر ديلنجر جاء فيها :"أن الكونغرس حصل بواسطة الدستور على قوة حيازة الأموال في حقل المسائل الخارجية ، وله الحق باستخدام هذه القوة دون إذن الرئيس ، في محاولة لوضعه تحت الأمر الواقع ، وذلك بخصوص أمور معينة : مثل الاعتراف بدولة ، أو حكومة ، وكذلك موقع السفارة"[182].

تشير دراسة الذرائع التي أطلقها المؤيدون لقرار نقل السفارة في الكونغرس إلى أنهم استغلوا ظروف العملية السلمية في الشرق الأوسط ، وموعد انتهاء المرحلة الانتقالية في أيار 1999 حسب اتفاق أوسلو كتاريخ مناسب لنقل السفارة ؛ حيث أن قضية القدس تكون قد قطعت مرحلة تسمح بذلك ، واستخدموا كذلك ذرائع ومغالطات تاريخية كما جاء في مقالة السيناتور جون كيل (الذي يعتبر أحد المؤيدين لإسرائيل) بعنوان : (To Promote Peace move the Embassy) أشار فيها إلى ركائز ارتباط اليهود بالقدس ونفيها عن المسلمين بدعوى أن الكعبة هي قبلة المسلمين الوحيدة ، وأن القدس لم يتم ذكرها في القرآن كما هو الحال في التوراة اليهودية[183]. كما دعا آخرون وزارة الخارجية إلى إنهاء حالة الغموض في سياستها ، عبر توجيه رسالة صريحة للعرب تعبّر عن رغبة الولايات المتحدة في نقل السفارة إلى القدس وعدم إمكانية سيطرة العرب على هذه المدينة المقدسة[184]. وقد قدم السيناتور اليهودي جوزيف ليبرمان شكره لهؤلاء الأعضاء معتبراً أنهم يحافظون على "أفضل التقاليد في القانون الدولي"[185].

ج. تأثير اللوبي الصهيوني وجماعات الضغط :

يعتبر اللوبي الصهيوني ، وجماعات الضغط الأخرى القـــوة المحركـــة للعلاقـــات الإسرائيلية الأمريكية ، حيث يقوم باستخدام إمكانياته ، لتحقيق مصالح إسرائيل ، وتزويدهـــا بالموارد المادية ، والمعنوية ، والسياسية ، والدبلوماسية ، والحفاظ على استمرارية وجـــود إسرائيل ، ومصالحها ، ومحاربة أعدائها ، وتوفير الدعـــم السياســـي لإجراءاتـــها داخـــل الأراضي المحتلة ، وبضمنها القدس[186]. وقد ساعد هذا اللوبي وجماعات الضغط اليهوديـــة المختلفة في نجاح حملاتها الدعائية وجود جماعات "يهو مسيحية" تعود في أصولها للحركات الإصلاحية البروتستانتية[187] ، وبالتالي فإن فهم البعد الديني في سياسة الولايـــات المتحـــدة الأمريكية تجاه المسلمين ، والعرب ، وقضية القدس يتوقف على فهم الإطار الفكري للحركة المسيحية الأصولية الأمريكية والتي يقسمها يوسف الحسن إلـــى : الصهيونيـــة المســـيحية الأصولية، والإنجيليين[188].

مثلت القدس ركناً أساســـياً فـــي دعـــوات الجماعـــات الدينيـــة الضاغطـــة التـــي تدعى :"جماعات الضغط المسيحية الأصولية المعاصرة وأهمها :"السفارة المسيحية الدوليـــة" ومقرها في القدس ، وتأسست في 30 أيلول 1980 وهي تعبر في برنامجها عن أهمية مدينة القدس لدى الحركة المسيحية الأصولية[189]. وجدير ذكره أن هذه المنظمة تأسست مباشـــرة بعد قيام 13 دولة أجنبية بنقل سفاراتها من القدس إلى تل أبيب[190]. وقد عبر مؤسس هـــذه المنظمة د. دوغلاس يونغ مدير المعهد الأمريكي لدراسات الأرض المقدسة عـــن أهدافـــها بقوله :"إننا صهاينة أكثر من الإسرائيليين أنفسهم ، وإن القدس هي المدينة الوحيـــدة التـــي تحظى باهتمام الله ، وإن الله قد أعطى هذه الأرض لإسرائيل إلى الأبد"[191]. وقـــد شـــارك أعضاء هذه المنظمة باحتفالات في منتصف الثمانينيات تحت عنوان :"القدس عاصمة أبديـــة موحدة لإسرائيل" ، ضم أكثر من ألف رجل دين من الولايات المتحـــدة ممـــن يمارســـون الضغوط المؤثرة على صانعي القرار السياسي ، للاعتراف بالقدس عاصمـــة لإســـرائيل ، ولدعم سياستها في المدينة[192]. كما عقدت هذه المنظمة فـــي 27-29 آب 1985 مؤتمـــراً حضرته قيادات مسيحية من 27 دولة ، وبلغ عدد المشاركين 600 شخص ، وقـــد طـــالب المؤتمر كافة الأمم بالاعتراف بالقدس عاصمة أبدية موحدة لإســـرائيل ، وطالبـــهم بنقـــل سفاراتهم من تل أبيب إلى القدس[193].

وهناك العديد من المنظمات الأخرى الهامة مثل :"المائدة المستديرة الدينيـــة" التـــي أسست في أيلول 1970 وتزعمها القس جيري نولويل ، وقد دعت هذه المنظمة من أتباعـــها نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس[194]. وكذلك "مؤسسة جبل المعبـــد" وهدفـــها

الأساسي إنشاء المعبد في القدس . ويقع مقرها في لوس أنجلوس ، ولديها العديد من الفروع أهمها :"المنتدى الأمريكي للتعاون المسيحي اليهودي"[195]. وقد طالبت – كذلك – بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس . ويشارك في ندواتها المخصصة لتوفير الدعم المالي لفروعها "رجال دين أصوليون متحمسون لتدمير المسجد الأقصى ، وإقامة المعبد اليهودي مكانه"[196]. ويتمتع مؤسسها تيري رايزنهوفر بعلاقات واسعة مع المنظمات ، والقيادات المسيحية اليهودية وعلاقات مع البيت الأبيض ووزارة الخارجية ، وله صلات بإيباك (اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة)[197]، وبالتالي تشكل حركة المعبد خطرا كبيرا على المسلمين ، والمسجد الأقصى ؛ لأن من أهدافها تدمير المسجد ، وبناء المعبد مكانه .

ومن جماعات الضغط الأخرى "مؤتمر القيادة المسيحية الوطنية لأجل إسرائيل" . الذي يضم عدة جماعات وقيادات يهودية وقد أكد في برنامجه الذي نشر في 11 تشرين الثاني 1982 على أن :"كل الأراضي المقدسة هي ملك للشعب اليهودي ، وأن القدس هي العاصمة الموحدة الأبدية لإسرائيل[198]. وهناك منظمات أخرى مثل :"منظمة مسيحيون متحدون من أجل إسرائيل" و "منظمة المصرف المسيحي الأمريكي لأجل إسرائيل" . ويقدر عدد المنظمات المسيحية المؤيدة لإسرائيل بأكثر من 250 منظمة فاعلة[199].

❖ **دور المنظمات الصهيونية في الانتخابات الأمريكية :**

يعتبر اللوبي الصهيوني إحدى القوى والمنظمات الضاغطة المهمة في أمريكا ، فهو يضم عدة لجان عمل سياسية ، بلغ عددها 57 لجنة عام 1984 وارتفع ليصل إلى 80 لجنة عام 1986[200]. شاركت هذه اللجان التي وجهها اللوبي أثناء انتخابات الكونغرس عام 1986 في تمويل حملات انتخابية لـ 230 مرشحا[201]. ويلاحظ أن هذه اللجان تنشط في الولايات التي يعيش فيها عدد كبير من اليهود مثل : كاليفورنيا ، ونيويورك ، وفلوريدا[202]. وتعتبر "إيباك" (AIPAC) المنظمة الرئيسية التي تعمل لدعم إسرائيل كونها مسجلة رسميا باسم "اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة" في إطار لوبي مكلف بمهمة الدعاية لإسرائيل وفق قانون جماعات الضغط الأمريكي . وشهدت فترة الثمانينيات ازديادا في عدد المنظمات اليهودية . ونذكر منها :"المجلس الأمريكي الإسرائيلي" ومنظمة "هداسا" و "لجنة العمل اليهودية" و "مؤسسة إعادة بناء اليهودية" و "المحاربون اليهود القدماء في الولايات المتحدة" و "الاتحاد الصهيوني الأمريكي" و "منظمة بني بريت المعادية للافتراء"[203].

إن مدى تأثير هذه المنظمات يختلف من رئيس أمريكي لآخر وفق العوامل الشخصية ، والبيئة السياسية . كما تمثل الأصوات اليهودية أحد العوامل الهامة في التأثير ،

بحيث يهتم مرشح الرئاسة بالفوز بهذه الأصوات ؛ نظرا لأن اليهود يمتازون بالتنظيم ، والفكر السياسي والنفوذ المالي ، مما يجعل أصواتهم تصب لصالح مرشحين يلبون المطامع الإسرائيلية .

يمارس اللوبي الصهيوني الضغوط على الإدارة الأمريكية عبر منظماته وعبر أعضاء الكونغرس اليهود ، وغير اليهود . ويستخدم كذلك جماعات الضغط اليهودية ، واللوبي الصهيوني ، والناخبين اليهود للضغط على الكونغرس والمرشحين للحملات الانتخابية . وتزداد أهمية الكونغرس في مجال وضع الميزانيات وإقرار المعونات الخارجية ، والمعونات العسكرية . ولهذا يعتبر الكونغرس احدى وسائل الضغط ، والنفوذ اليهودي في السياسة الخارجية عبر الموازنة كمدخل للتأثير في صنع السياسة الخارجية ؛ وبهذا الخصوص نشير إلى أن 80-86% من أعضاء الكونغرس دعموا مصالح إسرائيل في السنوات ما بين 1969-1979[204].

هناك دلائل عديدة تشير إلى نجاح أيباك في إصدار تشريعات عبر الكونغرس كتحسين العلاقات التجارية والعسكرية والاقتصادية والدبلوماسية بين إسرائيل والولايات المتحدة . واستمرت إيباك في دعوة الولايات المتحدة للاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل ، ودعوتها لتنقل سفارتها إلى القدس . ولا تزال إيباك تسعى لتحقيق هذا الهدف حتى الوقت الحاضر[205].

طرحت إيباك موضوع نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في برنامجها منذ الثمانينيات ، واستمرت في تكرار ذلك الطلب ضمن أجندة أيباك لعام 2000 ، ورغم نجاح إيباك في تحقيق الأهداف الأخرى إلا أنها فشلت في موضوع نقل السفارة . ومن الأهداف التي سعت إليها أيباك في برنامجها لعام 2000 كان الحفاظ على أمن إسرائيل ، ومكافحة "التهديد النووي والبيولوجي" لإسرائيل من إيران والعراق وسوريا ، والمطالبة بتكثيف التعاون الأمريكي الإسرائيلي الاستراتيجي ، ومطالبة منظمة التحرير بوقف "الإرهاب" وتأييد شراكة إسرائيل – أمريكا في عملية السلام . وأهم تلك الأهداف تغيير سياسة أمريكا تجاه القدس[206].

تمتلك إيباك في هذه السنوات طواقم يقوم أعضاؤها – بشكل خاص – بالاستماع لدورات الكونغرس ، ومراقبة ما يقال داخل أروقته لأكثر من 2000 ساعة سنويا ، وخصوصا المواضيع التي تخص العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ، والشرق الأوسط . ويعقد أعضاء اللوبي التابع لإيباك سنويا 1000 اجتماع مع مسؤولي الكونغرس لمناقشة مواضيع مرتبطة بالعلاقات الإسرائيلية – الأمريكية . وتعقد إيباك سنويا اجتماعات مع حوالي 600

مرشح للكونغرس فاز منهم في انتخابات عام 1994 حوالي النصف[207]. وتستغل إيباك هذه الاجتماعات لتعريف المرشحين بالمواضيع الحساسة الخاصة بإسرائيل ، وبضمنها القدس . ويسافر طواقم أيباك سنويا لأكثر من 600 جمعية تدريبية ؛ لتأهيل أعضائها حول العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية ، وزيادة فعاليتهم . وهذه النشاطات كبيرة جدا مقارنة بالمنظمات غير اليهودية[208].

جاء في صحيفة "نيويورك تايمز" بتاريخ 1998/4/26 ، وفي إشارة إلى مدى تأثير اليهود الأمريكيين في سياسة دعم أمريكا لإسرائيل :"أن اللوبي الإسرائيلي المتمثل بلجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (AIPAC) قد واظب دون ملل منذ تأسيس هذه اللجنة عام 1951 على تعزيز العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية . وهي لجنة يخافها السياسيون الأمريكيون – خصوصا – في صفوف الكونغرس ومجلس الشيوخ والحزبين الديمقراطي والجمهوري[209]. وجاء في المقال :"أن اللجنة عقدت اجتماعا – في منزل سفير إسرائيل في الولايات المتحدة – لرفع عريضة موقعة من قبل 81 عضوا تطالب فيه الرئيس الأمريكي بالتراجع عن قراره الطلب من نتنياهو الانسحاب من 13% من الضفة الغربية في سبيل استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية . وفعلا تراجع كلنتون عن طلبه هذا[210]. وجدير ذكره أن الإحصائيات الإسرائيلية الأخيرة تشير إلى أن ميزانية إيباك بلغت 14 مليون دولار سنويا ، وتضم 55 ألف عضو نشيط ، ويفخر مديرها التنفيذي الحالي هاورد كوهين بالأعمال التي أنجزتها إيباك ، ومن تلك الانجازات تعيين بن– ديفيد في السفارة الأمريكية وهو مواطن أمريكي وعضو في إيباك منذ 25 سنة[211]. ويفتخر بعلاقاته مع ستيفن روزن مدير الشؤون الخارجية الذي يعتبر مدرسا لمارتن ايندیك (مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط) [212]. ويفتخر كذلك بعلاقة العمل التي جمعت دنيس روس منسق عملية المفاوضات في الشرق الاوسط وستيفن روزن في مؤسسة (راند) اليهودية[213]. ويفتخر بالرئيس العام للجنة القومية للحزب الديمقراطي ستيف غروسمان الذي كان رئيسا سابقا لإيباك[214]. وميل سمبلر الرئيس الحالي للجنة القومية للحزب الجمهوري الذي كان المدير التشريعي لإيباك سابقا[215]. وقد أوضح الدكتور خليل جهشان (نائب رئيس اللجنة الأمريكية العربية لمكافحة التمييز) مركزية موضوع القدس في جدول أعمال اللوبي الصهيوني وهو ما وصفه بالاختبار الذي يفرضه اللوبي على كل سياسي أمريكي[216]. وأضاف أن القضية الفلسطينية باتت قضية أمريكية دستورية داخلية (خدمات للناخب الأمريكي) ، وبهذا فصلت عن إطارها كمسألة خاصة بالسياسة الخارجية ؛ ويشمل ذلك قضية القدس[217].

د. الرأي العام الأمريكي وإسرائيل :

هناك العديد من العوامل التي تفسر تأييد الرأي العام الأمريكي لإسرائيل أهمها : طبيعة المجتمع الأمريكي وخلفياته الدينية والثقافية ؛ حيث الموقف السلبي من العرب والمسلمين ومن ضمنهم الفلسطينيين . ويشير الباحث كميل منصور إلى أن أحد العوامل الحاسمة بالإضافة إلى اللوبي الموالي لإسرائيل الذي يفسر التأثير غير المتناسب لما تمارسه إسرائيل فيما يتعلق بصنع القرار الأمريكي تجاه المنطقة العربية ، يعود إلى ميل شريحة كبيرة من المواطنين الأمريكيين للتوحد مع إسرائيل والارتباط بها[218]. فقد أظهر استطلاع للرأي العام الأمريكي أجرته صحيفة "نيويورك تايمز" في 1998/4/26 ، "أن الغالبية تعتبر أن إسرائيل تستحق الدعم الأمريكي ، وتتعاطف مع إسرائيل وليس مع الفلسطينيين ؛ فحوالي 58% يقفون إلى جانب إسرائيل مقابل 13% مع الفلسطينيين ، و 11% كان لهم رأي سلبي من نتنياهو مقابل 42% من عرفات ، وأن 41% منهم يعتقدون أن إسرائيل لم تظهر رغبة كافية في السلام ، بينما يعتقد 67% أن منظمة التحرير الفلسطينية لم تثبت رغبتها بالسلام و 76% يعتقدون أن للولايات المتحدة مصلحة حيوية في إسرائيل"[219]. إن نسبة الأمريكيين المتعاطفين مع الفلسطينيين منذ سنة 1978 وحتى الوقت الحاضر بقيت منخفضة وهو أمر يدل على طبيعة الأفكار والخلفية الدينية والثقافية للشعب الأمريكي كافة . وجدير ذكره أن نسبة الـ 13% الذين وقفوا لجانب الفلسطينيين قد ارتفعت إلى 20% عام 1993 ؛ وذلك بسبب العملية السلمية ، ثم عادت وانخفضت ثانية بعد اتفاقيات أوسلو[220].

نستطيع القول أن جماعات الضغط اليهودي لعبت دورا كبيرا كوسيط سياسي للتعبير عن الرأي العام ، خاصة وأن نسبة 65% من الشعب ينتسبون – بشكل رسمي – لإحدى هذه الجماعات[221]. ويعتبر الرأي العام محددا هاما في المجتمع الديمقراطي الأمريكي حيث يضع إطارا لقرارات أعضاء الكونغرس وسلوكهم ، وكذلك القرارات الخارجية ، والداخلية على مستوى الإدارة الأمريكية[222]. إلا أن ذلك يرتبط – أيضا – بحدود الأمن القومي وممارسة السلطة واحترام المعارضة والقوى الضاغطة[223].

واستمرت الدعاية الصهيونية بتطويق المجتمع الأمريكي ، والرأي العام بالأفكار الخاصة بقضية اضطهاد اليهود عبر التاريخ خصوصا الفترة النازية في الحرب العالمية الثانية . ومن جهة أخرى شوهت صورة الفلسطينيين ، وادعت بأنهم غادروا بلادهم بمحض إرادتهم في حرب 1948[224]. وفيما يخص القدس دأبت على ترويج الأحداث التاريخية في عهد السيطرة الأردنية على الجانب الشرقي ، وحرمان اليهود من الوصول للأماكن المقدسة ؛ وبالتالي الاستمرار في إبراز أن إسرائيل الدولة الوحيدة التي أبقت على

القدس مدينة مفتوحة لكافة السكان ، والديانات[225]. وقد استغل أعضاء من الكونغرس هذه المغالطات التاريخية بما تنطوي عليه من تقليل من قيمة القدس في الديانة الإسلامية والمسيحية ونفي ارتباط المسلمين بها ، والتركيز على اعتبارها العاصمة التاريخية لإسرائيل ومملكة داود[226].

IIV. القدس في الانتخابات الأمريكية :

شكل بند نقل السفارة الأمريكية إلى القدس ، واعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل ، موضوعا مهما لدى المرشحين للرئاسة الأمريكية ، والأحزاب السياسية الأمريكية ، وذلك من خلال قطع الوعود للوبي الصهيوني بتنفيذ هذا البند في حال الفوز في الانتخابات .

وبالعودة إلى برامج الأحزاب الأمريكية عام 1980 لا سيما فيما يتعلق بموضوع القدس نجد أن برنامج الحزب الجمهوري تضمن ما يلي :"إن الجمهوريين يؤمنون بأن القدس يجب أن تبقى مدينة موحدة مفتوحة دائما ، دون عائق لجميع الأديان للوصول إلى الأماكن المقدسة"[227]. أما برنامج الحزب الديمقراطي الذي يعتبر أكثر تطرفا في موضوع القدس فقد تضمن ما يلي :"تظل القدس موحدة ، مع الاعتراف بها عاصمة لدولة إسرائيل ، والدعوة إلى نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس تأكيدا لهذا الموقف"[228]. ولكن يذكر أن الرئيس جيمي كارتر الذي ينتمي للحزب الديمقراطي أصر على اعتماد صيغة كامب ديفيد كوسيلة مناسبة لتحقيق التسوية الشاملة ، واكتفى بما حققه من إنجاز في هذا المجال . واعتبر كامب ديفيد رصيدا كافيا لخوض الانتخابات ، كما تحفظ من جهة أخرى على النص الخاص بالقدس في خطابه الذي ألقاه في مؤتمر الحزب الديمقراطي للعام 1980 ، حيث أعلن فيه أنه يتمسك بالموقف النهائي لقضية القدس الذي يتقرر من خلال المفاوضات النهائية بين الأطراف المعنية ، وهو الموقف الرسمي للولايات المتحدة في تلك المرحلة [229]. بينما لم يلتزم مرشح الجمهوريين (رونالد ريغان) ببرنامج حزبه وأكد أن القدس يجب أن تبقى تحت السيادة الإسرائيلية[230]. في نفس الوقت أيد مرشحا الحزب الديمقراطي (جاري هلرت وولتر موندیل) في انتخابات 1984 نقل السفارة إلى القدس ؛ بهدف كسب الأصوات والأموال اليهودية ، في حين عارض ريغان ذلك ، مخالفا ما قاله في الحملة الانتخابية الأولى عام 1980 ، وفعل ما فعله كارتر عام 1976 عندما أيد نقل السفارة أثناء الحملة الانتخابية وعارض نقلها أثناء فترة رئاسته[231]. وقد صرح ريغان في فترة لاحقة من تلك المرحلة وفي تعبير عن موقف الإدارة الأمريكية :"إنه ليس من الحكمة إطلاقا أن تقوم

الولايات المتحدة بنقل سفارتها للقدس ، وأشار إلى أن قضايا تتعلق بالقدس والضفة الغربية ، وأمور من هذا النوع يجب التفاوض عليها بين إسرائيل والعرب ، وليس للولايات المتحدة الحق في إظهار ميلها لجانب أو لآخر حول هذه المناطق التي سوف تجري المفاوضات بشأنها"[232].

كما عارض جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكية عام 1984 مشروع قرار نقل السفارة الذي قدمه باتريك مونيهان للكونغرس حين أشار شولتز إلى إمكانية إلحاق الضرر بمصالح أمريكا في منطقة الشرق الأوسط وقد عبر عن ذلك بقوله :"إنك بذلك تلمس عصبا حساسا يجري في جسم العالم الإسلامي"[233]. وفي الفترة ذاتها عارض نيكولاس فيلوتيس السفير الأمريكي لدى مصر نقل السفارة ، وطالب الإدارة الأمريكية بإبلاغه مقدما بأي مشروع لنقل السفارة إلى القدس حتى يتسنى له الوقت الكافي لتوفير الحماية للعاملين معه من رد الفعل من جانب المسلمين[234].

نستنتج مما سبق أن هدف المرشح هو كسب الأصوات اليهودية ودعم اللوبي الصهيوني ، وتجنب النقمة التي يعلنها هذا اللوبي ضد المرشح . أما تنفيذ هذه الوعود فيتعثر أثناء وجود الرئيس في البيت الأبيض . وبذلك يصبح التنافس على إصدار الوعود بنقل السفارة في الانتخابات شيء ، وتحقيق تلك الوعود شيء آخر . كما أن إثارة موضوع نقل السفارة في الانتخابات الأمريكية يفيد إسرائيل من حيث التأثير على الرأي العام الأمريكي وعلى مرشحي ومنتخبي الكونغرس .

أشار مايكل دوكاكس في حملته الانتخابية عام 1988 إلى استعداده لنقل السفارة إلى القدس علما بأن منافسه الجمهوري جورج بوش (المعروف بموقفه الرافض لنقل السفارة منذ أن شغل منصب سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في السبعينيات) ، قد خالف برنامج الحزب الجمهوري الذي تطابق مع برنامج الحزب الديمقراطي في الدعوة للاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وفي نقل السفارة الأمريكية إليها[235]. وصرح بيل كلنتون عام 1992 بأن القدس عاصمة إسرائيل ، ودعا إلى ضرورة نقل السفارة الأمريكية إليها ورغم وصف برنامج الحزب الديمقراطي عام 1992 القدس بأنها عاصمة إسرائيل ، لم يوافق كلنتون على نقل السفارة إليها[236].

أصبحت عملية نقل السفارة في انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام 2000 ميدانا واسعا للتنافس بين المرشحين من حيث الدعوة لتنفيذ القرار وعدم تأجيله[237]. فقد تسابق كل من بوش (الابن) مرشح الجمهوريين وآل غور مرشح الديمقراطيين في إظهار التأييد والدعم لإسرائيل والتعبير عن مساندتهم لها ، واستخدام قضية القدس كورقة مساومة . ويرى

الدكتور خليل جهشان أن :"النظام الأمريكي لم يعد ديمقراطيا تمثيليا ، بل تحول إلى نظـــام قابل للبيع والشراء على حساب مصلحة البلد ، وعلـــى حســـاب مصداقيـــة أمريكـــا كقـــوة دولية"[238]. ويبدو أن التكاليف الباهظة لحملات الانتخابات أصبحت ذات تـــأثير مـــن حيث تسابق المرشحين للحصول على الدعم اليهودي ، حيث أن كلفة حملـــة الانتخابـــات 1996 بلغت 1.4 مليون دولار أمريكي ، وقد قدمـــت الجهـــات المؤيدة لإسرائيل حوالي 60% من ذلك التمويل خصوصا للحزب الديمقراطي[239].

الخلاصة :

نستطيع القول أن الموقف الرسمي للولايات المتحدة منذ 1948 وحتى 1967 بقـــي ملتزما بالشرعية الدولية التي اعتبرت القدس ذات مكانة خاصة ويجب أن تكون دولية . وفي نفس الوقت طرحت الولايات المتحدة عدة مشاريع تدعو فيها إلى تدويل جزئي القدس الغربي والشرقي الذي كان يخضع للسيطرة الأردنية في تلك الفترة . ووقفت الولايات المتحدة إلـــى جانب إسرائيل داخل أروقة هيئة الأمم المتحدة ، وتغاضت عن الإجراءات الإسرائيلية فـــي القدس الغربية ، مخالفة بذلك الشرعية الدولية ، وقرار 181 . كما تغاضت عن الإجـــراءات التي قامت بها إسرائيل بعد احتلالها للقدس الشرقية وضمها بالكامل للدولة العبريـــة عـــبر تشريعات وإجراءات عملية وتوسيع حدود البلدية لتشمل أراضي القرى العربية المجـــاورة . وقد شملت الخطوات والإجراءات الإسرائيلية عمليات لتغيـــير وجـــه القـــدس الديمغرافـــي والفيزيولوجي ، والسياسي ، وفي محاولة لخلق حقائق قانونية واقتصادية وسياسية جديـــدة . واكتفت الولايات المتحدة بالتصريحات الرمزية العملية الهادفة إلى تحسين صورتـــها أمـــام المجتمع الدولي عامة والمجتمع العربي خاصة .

وهدفت الولايات المتحدة من سياستها الرسمية المعلنة تجاه القدس واعتبارها القـــدس الشرقية أراض محتلة كباقي أراضي الضفة الغربية إلى إرضاء العالم العربي الـــذي خســـر القدس الشرقية بعد حرب 1967 ، والانسجام مع الشرعية الدولية التـــي اعتـــبرت القـــدس الشرقية أراضي محتلة منذ عام 1967 ، علما أن قرارات الشرعية الدولية لم تشر بصراحة إلى إلغاء قرار 181 . وتراوح تعامل الولايات المتحدة مع قرارات هيئة الأمم المتحدة بيـــن نقض القرارات التي تشكل خطرا على إسرائيل وتؤثر عليها ، وبين الامتناع عن تلك التـــي تعطي مضامين قوية تجاه قضية القدس ، والموافقة على قرارات الجمعية العامة ذات التأثير الدستوري الضعيف ، أو الموافقة على تلك القرارات الصادرة عن مجلس الأمـــن التـــي لا تتعامل مباشرة مع قضية القدس وتعتبر ضعيفة المضمون . تقول الباحثة هيلينا كوبان فـــي

وصفها لتعامل الولايات المتحدة مع قرارات الأمم المتحدة :"بينما الولايات المتحدة لم تنكـــر أبدا قرارات الأمم المتحدة حول القدس ، إلا أن السياسة الأمريكية امتازت بعدة علامات تدل على تقليلها من مبدئية وأهمية تطبيق هذه القرارات"[240]. إن الولايات المتحدة لا تريد تجاهل الإجماع الدولي ، فهي تعرف بأن قرارات هيئة الأمم المتحدة ، بمثابة بارومیتر لقياس التأييد الدولي لقضية القدس . ولذلك عملت على فرض رأيها في أحيان كثيرة على هيئـــة الأمـــم المتحدة عندما وجدت الفرصة مناسبة لذلك .

الفصل الرابع

أثر السياسة الأمريكية على وضعية القدس في المفاوضات العربية الإسرائيلية

I. نبذة تاريخية :

الدور الأمريكي في الوساطة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل

منذ الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967 ، طرحت الولايات المتحدة العديد من مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ، إلا أن أياً من هذه المشاريع لم ينجح في حل هذه القضية ، ذلك لأن القاسم المشترك لكل هذه المشاريع هو كونها منحازة لإسرائيل ولم تلب الحد الأدنى من حقوق الفلسطينيين .

بعد نهاية تلك الحرب ، أعلن الرئيس الأمريكي في حينه جونسون خمسة مبادئ للسلام في الشرق الأوسط ، وجاء في تلك المبادئ فيما يتعلق بالقدس بند يقضي بضرورة بقائها موحدة مع إعطاء أهمية خاصة للأماكن الدينية المقدسة ، والاعتراف بمصالح الجماعات الدينية المختلفة وحقوقها في هذه الأماكن . وفي فترة حكم نيكسون طرح وزير الخارجية الأميركي روجرز في 1969/12/9 مشروعه الذي حمل اسمه وطرح فيه بشأن القدس :"إن القدس يجب أن تبقى مدينة موحدة بما يضمن حرية حركة الأفراد والبضائع ، وإن ترتيبات الإدارة على المدينة الموحدة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح كافة السكان يهوداً ومسيحيين ومسلمين بما في ذلك النواحي الاقتصادية والدينية في المدينة"[1]. وجاء في البند الرابع من مشروع روجرز :"إن الأردن وإسرائيل سيتفاوضان بشأن مشكلة القدس مع الاعتراف بأن المدينة ستكون موحدة وأن البلدين سيشاركان في المسؤوليات الدينية والاقتصادية والإدارة المدنية"[2].

جاء توقيت مشروع روجرز بهدف استثمار نتائج حرب 1967 من خلال امتصاص الغضب العربي (بسبب النكسة) ، واحتواء المقاومة الفلسطينية التي بدأت تبرز كطرف فاعل في معادلة الصراع وبالمقابل مواصلة تقديم الدعم السياسي لإسرائيل التي خرجت من الحرب منتصرة عسكرياً ، وفي إشارة إلى هذا الدعم أبلغ الرئيس الأميركي نيكسون رئيسة وزراء إسرائيل غولدا مائير في تموز 1970 :"أن أميركا لن تلزم إسرائيل بالتفسير العربي لقرار 242 بشأن الأراضي المحتلة عام 1967"[3].

في عام 1982 طرح الرئيس الأميركي رونالد ريغان مبادرة للسلام في الشرق الأوسط ، كان هدفها بالأساس استثمار الظرف الناشئ عن الاجتياح الإسرائيلي للبنان وخروج مقاتلي الثورة الفلسطينية من بيروت . وكررت تلك المبادرة الخط التقليدي للسياسة الأميركية حيث دعت إلى التوصل إلى اتفاقية سلام من خلال المفاوضات . وورد في أحد البنود السبعة للمبادرة حول القدس أنه :"يجب أن تبقى القدس غير مقسمة ، ولكن وضعها النهائي يجب أن يتقرر من خلال المفاوضات في إطار اتفاقية عامة للشرق الأوسط"[4]. واستمراراً للخط السياسي الأميركي الذي تجلى في كامب ديفيد 1978 ، دعت مبادرة ريغان الفلسطينيين في القدس الشرقية للمشاركة في الانتخابات لسلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وكان كارتر عبر عن هذا الموقف في كامب ديفيد[5].

لقد تجاهلت مبادرة ريغان الفلسطينيين في الشتات ودور منظمة التحرير الفلسطينية وبالتالي كرست الموقف الأميركي بعدم الاعتراف بها كممثل شرعي للشعب الفلسطيني . ولم تتعامل المبادرة مع القدس كأراضٍ محتلة تنطبق عليها قرارات الشرعية الدولية ولم ترد فيها أية إشارة إلى رفض اعتبار إسرائيل للقدس عاصمة موحدة لها ، واختزلت كل ذلك بالدعوة إلى تأجيل تقرير مصير المدينة للبت به من خلال المفاوضات بين الأطراف ضمن عملية سلام شاملة[6]. وعندما سأل أحد أعضاء لجنة الشؤون الخارجية الأميركية (لاري سميث) وزير الخارجية جورج شولتز ، لماذا ترسل القنصلية الأميركية في القدس الغربية تقاريرها مباشرة إلى واشنطن ، وليس إلى السفارة الأميركية في تل أبيب ، رد شولتز :"أعتقد أن السبب يعود تاريخياً إلى أن القنصلية تعتبر نفسها تقنياً ممثلة لمنطقة محتلة"[7].

وبعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 ، طرح وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز مشروعاً للسلام في محاولة لامتصاص الانتفاضة واحتواء الرأي العام الأميركي والدولي الذي تنامى ضد القمع الإسرائيلي للانتفاضة الشعبية الفلسطينية ، وأيضاً لمنع تدخل الاتحاد السوفيتي بالمنطقة ، وتضمن مشروع شولتز فكرة منح الفلسطينيين حكماً ذاتياً ، وهذا تكرار لما ورد في اتفاقيات كامب ديفيد . ومرة أخرى تجاهلت هذه المبادرة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967 ، كما أنها تجاهلت قضية القدس التي لم تورد أية إشارة بشأنها[8].

في غضون ذلك ، رفضت الإدارة الأميركية المشاريع المعتدلة نسبياً التي قدمتها بعض الجهات الأميركية غير الرسمية . فقد رفضت مشروعاً قدمه رئيس لجنة الخارجية في مجلس الشيوخ وليم فولبرايت ، وهو مشروع مستند إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 ، طالب بالانسحاب الإسرائيلي الشامل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 ،

وإنهاء حالة الحرب مع ضمان حدود آمنة لإسرائيل وتواجد قوات دولية في المناطق التي تنسحب منها . وفي عام 1975 أعد معهد بروكينغز تقريراً بعنوان "نحو سلام في الشرق الأوسط" وفيه دعوة لانسحاب إسرائيلي شامل إلى حدود ما قبل 5 حزيران 1967 مع بعض التعديلات على الحدود . وتضمن التقرير مبادئ عدة بشأن موضوع القدس أهمها حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة التي تبقى تحت رعاية أصحابها كل حسب ديانته ، وعدم جواز إعادة تقسيم المدينة ، مع الحفاظ على حرية التنقل فيها ، وتمتع كل جماعة قومية داخل المدينة بحكم ذاتي سياسي كبير ، حسب رغبتها في ذلك . إلا أن هذا التقرير واجه معارضة إسرائيلية قوية مما أدى إلى إهماله[9].

وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية 1990-1991 أطلق الرئيس الأميركي جورج بوش (الأب) مبادرة سياسية لعملية سلام في الشرق الأوسط بدعوة أطرافها إلى مؤتمر مدريد الذي عقد تحت رعاية قوية وحاسمة للولايات المتحدة ورمزية للاتحاد السوفيتي ، ومشاركة الأمم المتحدة بمندوب مراقب ، إضافة إلى مشاركة ضعيفة للاتحاد الأوروبي . وقد كرس هذا المؤتمر وما تبعه من مفاوضات هيمنة الولايات المتحدة على مسار التسوية في الشرق الأوسط .

خلاصة القول إن الولايات المتحدة القادرة – لو أرادت – على لعب دور مهم وحاسم في حل الصراع بالشرق الأوسط ، لم تلعب هذا الدور بما يساهم في حل الصراع على قاعدة إنجاز حل عادل وشامل ، بل كانت في كل ما يتعلق بدورها منحازة إلى إسرائيل متجاهلة كل الأسس الجوهرية لمثل هذا الحل العادل والشامل والمنسجم مع الشرعية الدولية . ولا ننسى أن الولايات المتحدة دولة مؤسسة لهيئة الأمم المتحدة وعنصر فاعل في القرارات الصادرة عن هذه الهيئة الدولية ، إلا أن سياستها تجاهلت عادة بل وأجهضت كل مبادرة ترمي إلى تطبيق هذه القرارات . وعندما تلتف الولايات المتحدة على قرارات الشرعية الدولية بطروحات ومواقف تدعو إلى تقرير مصير موضوع حساس ومهم كموضوع القدس فإنها بذلك تبقى على عنصر التفجير في أزمة الشرق الأوسط ، لأن تأجيل البت في هذا الموضوع لم يقترن بمنع إسرائيل من استغلال الزمن في فرض الأمر الواقع ، لذلك اتخذت إسرائيل منذ اتفاق أوسلو سلسلة إجراءات بهدف مواصلة تهويد القدس عبر مصادرة الأراضي وهدم المنازل واستقدام المزيد من المستوطنين واتخاذ إجراءات تهجير سكان المدينة الفلسطينيين .

II. التعامل الأمريكي مع التمثيل الفلسطيني في القدس :

برز الموقف الأمريكي من مسألة التمثيل الفلسطيني في القدس ، عندما أجابت وزارة الخارجية الأمريكية على مجموعة تساؤلات طرحها الملك حسين بهدف انضمامه لعملية السلام في كامب ديفيد عام 1978 ، حيث ردت الولايات المتحدة على سؤال يتعلق بموقفها من سكان القدس العرب بالقول :"في هذه المفاوضات ، ستدعم الولايات المتحدة الاقتراحات التي تسمح للسكان العرب في شرقي القدس والذين هم ليسوا مواطنين إسرائيليين في المشاركة في انتخابات لتشكيل حكم ذاتي ، وكذلك العمل في سلطة الحكم الذاتي نفسها"[10]. إن هذه الإجابة – لم تمثل تغييراً في السياسة الأمريكية في تلك الفترة باعتبار أن القدس ستبقى موحدة وأن مصيرها سوف يتم البت فيه في مفاوضات المرحلة النهائية ، سيما وأن سلطة الحكم الذاتي لن تمتد لتشمل القدس[11]. ويمكن اعتبار التوجه الأمريكي هذا تجزئة لقضية القدس وفصلاً للجانب السكاني عن الديني وعن السيادي . فقد جاء رد وزارة الخارجية الأمريكية على أحد الأسئلة التي طرحها الملك حسين أنه :"مهما كان الحل المتفق عليه بخصوص القدس يجب أن تبقى مدينة واحدة غير مقسمة ، وأن تكون هناك حرية للدخول لجميع الأماكن المقدسة سواء أكانت مسيحية أم إسلامية أم يهودية ، وضمان حرية العبادة والحقوق الأساسية لجميع السكان وبقاء الأماكن المقدسة تحت سلطة الممثلين للأديان المعنية والخاصة بهم"[12].

وفي المفاوضات المنبثقة عن مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 تراجعت الولايات المتحدة عن موقفها الأساسي إزاء سكان القدس الشرقية حيث رفضت إدخال أي عضو في الوفد الفلسطيني المفاوض ممثلاً عن سكان القدس ، مما شكل سابقة تاريخية ذات أبعاد سياسية سلبية على قضية القدس بالنسبة للجانب الفلسطيني . ويشار إلى أن رسالة التطمينات التي أرسلتها الولايات المتحدة للقيادة الفلسطينية ، قالت إنه سيتم البت في وضع القدس النهائي ، ضمن مفاوضات الوضع النهائي ؛ وذلك في محاولة من جانب الولايات المتحدة ، لحث الجانب الفلسطيني على حضور مؤتمر مدريد . أما الموقف الأمريكي من التمثيل الفلسطيني بشكل عام فلم يختلف عما ورد في خطة شولتز وحصر التمثيل الفلسطيني في إطار وفد أردني فلسطيني مشترك وهو ما يسميه وليم كوانت معاملة الفلسطينيين "على أنهم مواطنون من الدرجة الثانية وإشعارهم بأنه قد عهد إليهم دور الشريك الأصغر للأردن في أفضل الأحوال"[13]. ولا شك أن التمثيل الفلسطيني لسكان القدس لا يخرج عن دائرة الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ؛ وهو منظمة التحرير الفلسطينية ، التي تم تجاهلها طوال سنوات الصراع حتى بداية الحوار بين المنظمة ، والإدارة الأمريكية عام 1988[14].

لقد وردت الإشارات الخاصة بالوجود الفلسطيني في القدس الشرقية ، من قبل الرئيس الأمريكي جيمي كارتر ، والرئيس جورج بوش في إطار بناء حكم ذاتي فلسطيني ، أو كيان فلسطيني مستقل (Entity) عبر صيغة الأخذ بالاعتبار للعرب الموجودين في القدس . ورأى بوش ضرورة مشاركة عرب شرقي القدس في انتخابات الحكم الذاتي[15]، ووافق بوش على موقف إسرائيل القاضي بأن يتم حل قضية القدس عبر التفاوض بين إسرائيل وفلسطيني الضفة الغربية وغزة[16]. ورغم موافقة إسرائيل على مشاركة فلسطينيي القدس الشرقية في انتخابات السلطة الوطنية الفلسطينية تصويتاً وترشيحاً إلا أن "إعلان المبادئ" قد وضع حدوداً ومعايير لهذه المشاركة سكانياً وجغرافياً ، حيث خضعت المشاركة بحد ذاتها للتفاوض بين الجانبين . وقد ورد في إعلان المبادئ ما يلي :"أن الفلسطينيين من القدس والذين يسكنون هناك سوف يكون لهم الحق في المشاركة في عملية الانتخابات حسب اتفاق بين الجانبين"[17]. ويرى الباحث الفلسطيني برهان الدجاني أن هذا النص يهدف إلى التفريق بين الأرض والسكان بالنسبة للهيكلية السياسية التي يطورونها لوضع الفلسطينيين في القدس[18]. وفي هذا السياق قال رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق اسحق رابين :"أنا مؤمن بحق الشعب اليهودي بكل أرض إسرائيل لكن قلت وأكرر القول أننا لا نريد أن نضم مليوناً وثمانمائة ألف فلسطيني ونحول إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية"[19]، الأمر الذي يشير إلى النظرة الإسرائيلية تجاه التمثيل السكاني في القدس ، وأن الهدف النهائي لإسرائيل هو ضم جميع الأراضي الخالية من السكان للقدس دون أن يشمل ذلك السكان . ويدعم هذا الرأي خليل الشقاقي – الباحث والجغرافي في قضية القدس – والذي اعتبر أن فصل قضية السكان في شرقي القدس عن الأرض وترك القضية بأكملها لمفاوضات الحل النهائي يدل على نية إسرائيلية لتفكيك قضية القدس سكانياً ودينياً ، عبر إعطاء دور للدول العربية والفاتيكان والطوائف الأخرى[20]. ويقول رابين في استعراضه لاتفاق طابا أمام الكنيست في 1995/10/5 :"إن في نية إسرائيل الاحتفاظ في التسوية الدائمة بشرقي القدس وضم مستوطنتي معاليه أدوميم وجفعات زئيف بالإضافة لمستوطنات غوش عتصيون وأفرات وايتمار جنوبي القدس"[21].

وبالتالي فإن انحياز الولايات المتحدة للموقف الإسرائيلي تجاه التمثيل السكاني الفلسطيني في القدس برز في كيفية تعاملها مع هذه القضية ، منذ انعقاد مؤتمر مدريد باعتبار أن الاعتراف بالتمثيل الفلسطيني يمثل اعترافاً بالشعب الفلسطيني وجوداً وحقوقاً وإن عدم تمثيل سكان القدس الشرقية في وفد رسمي يؤثر على قضية القدس مستقبلاً . وبشكل دائم عارضت الولايات المتحدة تقرير المصير للشعب الفلسطيني وأنكرت هويته القومية

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

وحقه بالتمثيل من قبل زعامة شرعية وطنية (منظمة التحرير الفلسطينية) لحقبة زمنية طويلة . وكذلك عارضت الولايات المتحدة إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على أجزاء من فلسطين ويرى الأستاذ في جامعة بيرزيت (المرحوم) د. إبراهيم أبو لغد أن الولايات المتحدة وفي ظل العملية السلمية منذ مؤتمر مدريد لا تزال تعارض إعطاء الفلسطينيين حقهم في تقرير المصير وهي ليست مستعدة للتعامل مع الشعب الفلسطيني إلا بشكل وحدات متمايزة ، كلاجئين وكأهالي الضفة الغربية ، كأناس منظمة التحرير ، وكسكان شرقي القدس إلى غير ذلك . والنتيجة التي يراها الدكتور أبو لغد تدعم المناقشة سالفة الذكر حول حق الفلسطينيين في التمثيل في القدس الشرقية والمغزى من موافقة إسرائيل والولايات المتحدة على ذلك ، حيث يقول :"أن سياسة أمريكا نحو فلسطين اليوم تدعو من حيث الجوهر إلى بنتنة* الضفة الغربية وقطاع غزة" (Bantustanizaiton)[22].

III. اتفاقيات كامب ديفيد الأولى 1978 :

شكلت اتفاقيات كامب ديفيد (1978) امتحانا عمليا لمصداقية وحيادية الموقف الأمريكي تجاه قضية القدس . وهو الموقف الذي أكدته باستمرار كافة الإدارات الأمريكية بعد عام 1967 ، والذي يعتبر القدس الشرقية أراض محتلة ويؤكد أن مصيرها النهائي سوف يحسم عبر المفاوضات بين الأطراف ذات الشأن . وكانت محادثات كامب ديفيد بمثابة الاختبار العملي لسياسة الغموض والضبابية التي تتعمد الولايات المتحدة استخدامها في تعاملها مع قضية القدس . ولهذا أصبحت الولايات المتحدة أمام الأمر الواقع بحيث يتوجب عليها أن تقدم موقفها للمفاوضين كأرضية للمباحثات .

وقد طرح الملك حسين شروطا ضرورية للمشاركة في تلك المحادثات وهي عبارة عن مجموعة أسئلة تتعلق بالبنية الأساسية التي سترتكز عليها المفاوضات والنتائج المترتبة عليها ، وكان رد وزارة الخارجية الأمريكية أن زاد من غموض الموقف الأمريكي تجاه قضية القدس ، فمثلا في الإجابة على سؤال الملك حسين ، رقم 4/أ التالي :"ما هو تعريف الولايات المتحدة الجغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة ؟ وهل التعريف يشمل القدس العربية وضواحيها التي احتلت من قبل إسرائيل خلال حرب 1967 ؟" جاء رد وزارة الخارجية الأميركية :"نحن نعتقد أنه يجب أن يكون هناك تفريق ، وتمييز بين القدس ، وبقية أنحاء الضفة الغربية بسبب ظروف وأحوال المدينة الخاصة ؛ فنحن نعتقد أن حلا لقضية القدس يجب أن يتم من خلال المفاوضات . وبالتالي فإن الوضع النهائي للمدينة ، وطبيعة

---

* البنتنة : اشتقاقا من البانتو وهم مجموعة كبيرة من الشعوب الزنجية في أفريقيا الاستوائية الجنوبية .

الحل يجب أن يختلف في بعض جوانبه عن طبيعة الحل النـــهائي لبـــاقي أجـــزاء الضفـــة الغربية . ويجب عدم اتخاذ إجراءات بخصوص القدس مـــن قبـــل أي طـــرف ، واعتبـــار الإجراءات التي اتخذت منذ حرب 1967 غير مؤثرة في تقرير وحســـم مصـــير الوضـــع النهائي للقدس . ويبقى موقف الولايات المتحدة تجاه القدس ذاته كما أوضحه السفير غولـــد بيرغ في خطابه في الأمم المتحدة في تموز 1967 والسفير يوست أمام مجلس الأمـــن فـــي حزيران 1969"[23]. وعن سؤال الملك حسين :"هل تصبح شـــرقي القـــدس ومحيطـــها – الأرض والشعب – تحت التشريع الخاص لسلطة الحكم الذاتي حسب إطار السلام؟" أجـــابت الخارجية الأميركية :"إنه وكما تم تصنيف القدس سابقاً ، فإن موضوع القدس لن يناقش فـــي كامب ديفيد ، وسوف يناقش في مفاوضات لاحقه ، وربما تتم الموافقة على العلاقات بيـــن سكان شرقي القدس والحكم الذاتي خلال مفاوضات الفترة الانتقالية"[24]. وفي إطار الرد على السؤال السابع (أ) التالي :"ما هو وضع القدس العربية المحتلة في نهاية الفترة الانتقاليـــة ؟" جاء الرد :"إن مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة وعلاقتهما بجيرانهما ومسألة السلام بيـــن إسرائيل والأردن يجب أن يتم إقراره عبر المفاوضات ضمن إطار العملية الســـلمية ، أمـــا بالنسبة لوضع شرقي القدس المحتل من قبل إسرائيل منذ حرب 1967 فيجب أن يتـــم حلـــه وإقراره عبر المفاوضات"[25]. وقد ورد في الفرع (ب) من السؤال السابع ما يلي :"ما هـــو رأي الولايات المتحدة حول هذا الموضوع ؟" ردت الولايات المتحدة بما يلـــي :"الولايـــات المتحدة أشارت إلى تعاملها وتوجهها تجاه موضوع القدس في الســـؤال الرابـــع الفـــرع (أ) سابقاً . وأنه لا توجد أية إجراءات أحادية الجانب اتخذت في القدس منذ حـــرب 1967 ذات تأثير في تقرير وتحديد وضع القدس النهائي ، وأنه مهما كان الحل المتفق عليه بخصـــوص القدس فإنها يجب أن تبقى موحدة وغير مقسمة ، مع ضمان حرية الدخول لجميع الأمـــاكن المقدسة سواء كانت مسيحية أم إسلامية أم يهودية ، إضافة لضمان حرية العبادة والحقـــوق الأساسية لجميع السكان ، بالإضافة إلى أن الأماكن المقدسة يجـــب أن تقـــع تحـــت ســـلطة الممثلين للأديان المعنية والتي تخصهم"[26].

وحول التوضيحات التي قدمها وزير الخارجية الأميركي (سايروس فانس) ، فيمـــا يتعلق باتفاقيات كامب ديفيد (1978) ، صرح الملك حسين بتاريخ 1978/9/25 أن اتفاقيات كامب ديفيد أكدت الشكوك والتحفظات لديه ، وأضاف قائلاً :"لا يزال (الرد الأمريكي) مبهماً للغاية وعليه أن يشتمل على انسحاب تام ، وعلى السيادة العربية في القدس العربيـــة ، وإلا فليس هناك ما نتفاوض عليه"[27]. ومن خلال ما سبق نستطيع إدراك بعض المبـــادئ التـــي تطرحها الولايات المتحدة حيث يبرز الانحياز للموقف الإسرائيلي بالإشارة إلى ضرورة بقاء

القدس موحدة ، وهذا يتماشى مع الموقف الإسرائيلي القائل :"القدس الموحدة هي عاصمة لإسرائيل"[28]. ويعتبر الموقف الأمريكي الداعي لضرورة بقاء القدس موحدة جزءاً من الاتفاق بين مناحم بيغين رئيس وزراء إسرائيل وبين جيمي كارتر ، رغم أن هذا التوحيد من شأنه أن يكرس فرض السيادة الإسرائيلية على القدس بشطريها ، ويتجاهل حقيقة أن التوحيد قد نشأ عن الاحتلال العسكري والضم بالقوة . إلا أن الولايات المتحدة تصر في الردود السالفة الذكر على مبدأ حرية ممارسة العبادة والدخول للأماكن الدينية وينطبق هذا مع الرؤية الإسرائيلية في تجاهلها للدور العربي في القدس . وربما تكون تلك إشارات خفية حول رغبتها بتطبيق فكرة التدويل المحدود (Functional Internationalization) الذي طرحته في الخمسينيات .

من زاوية أخرى نجد أن الردود السالفة تجاوزت قرارات هيئة الأمم المتحدة بخصوص القدس ، وطرحت مبدأ المفاوضات التي لا ترتبط بأية أسس قانونية أو دولية كوسيلة لحل قضية القدس . وبالتالي فإن التركيز على الأماكن الدينية والحرية الدينية وبقائها (القدس) موحدة ، وترك مصيرها مؤجلاً للمفاوضات يثير الارتباك والغموض . ويزداد هذا الغموض بتأكيدها على عدم التخلي عن موقفها الوارد على لسان غولد بيرغ والسفير الأميركي لدى الأمم المتحدة يوست . ويبدو مما سبق أن الإشارة لموقف غولد بيرغ ويوست تهدف للتغطية على الموقف العملي للولايات المتحدة والاستمرار في فرض الضبابية والغموض الذي يقصد منه إعطاء غطاء للموقف الفعلي والعملي للحفاظ على استمرارية دور الولايات المتحدة كوسيط نزيه في المفاوضات السلمية ، إضافة لمحاولة الولايات المتحدة الظهور أمام الرأي العام أنها تؤيد قرارات هيئة الأمم المتحدة[29]. ورغم أن الردود الأمريكية تجنبت التعرض لوضع القدس الشرقية بشكلٍ واضح ومفصل أو تعريف علاقتها بالضفة الغربية أو وضعها الحالي ، إلا أنها وضعت جملة ذات بعد إشكالي ، حيث أشارت إلى احتمال امتداد سلطة الحكم الذاتي بعد انتهاء الفترة الانتقالية إلى القدس الشرقية ، لعدم نفي الإجابات الأمريكية لذلك بينما اعتبرت أنه من غير المتوقع امتدادها في فترة السنوات الخمس من المرحلة الانتقالية .

قبيل افتتاح محادثات كامب ديفيد في 15 أيلول 1978 تقدم الرئيس المصري أنور السادات في 6 أيلول 1978 بمشروع سلام يدعو فيه إلى سيادة عربية سياسية وإدارية على القدس الشرقية[30]. ولكن الموقف الإسرائيلي كان رافضاً لأية إشارة أو تعامل مع قضية القدس . ولهذا قدم الرئيس كارتر أفكاراً وصفها البعض بأنها محاولة لتقريب المواقف المتباعدة بين مصر وإسرائيل[31]. ويدعو المشروع الأمريكي الذي طرح في 1978/9/10

للتوصل إلى معاهدة سلام بين الطرفين – مصر وإسرائيل – وإعطاء الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة حكماً ذاتياً يدوم خمس سنوات ، ويتم تتويج الفترة الانتقالية بمفاوضات لإيجاد معاهدة سلام دائمة بين الأطراف[32]. إلا أن قضية القدس مع التشديد على وحدتها وحرية الدخول إليها طرحت في المشروع كما يلي :"يجب أن تكون الأماكن المقدسة (لكل الأديان) تحت إدارة أبنائها والسلطة الكاملة للمثلين لهذه الطوائف"[33]، وبناء مجلس بلدي من قبل سكان القدس يشرف على المسائل الضرورية والحيوية في المدينة[34]. والملاحظ أن الإدارة الأمريكية في مشروعها هذا تجاهلت الإشارة للقدس كأراضٍ محتلة ، ولم تطرح إدارة علمانية (Secular Administration) يتم تقسيمها بين سكان القدس ، وإنما طرحت أفكاراً تقترح وضع السلطة الدينية على الأماكن المقدسة تحت سلطة أبنائها في المواقع المحددة لهم . وهذه الآراء ذاتها مشابهة للآراء الواردة في معادلة التدويل المحدود (Functional Internationalization) الذي وافقت عليه إسرائيل والولايات المتحدة في الخمسينيات ، أضف إلى ذلك أن هذه المقترحات تتجاهل مسألة السيادة السياسية على المدينة[35]. ونالت هذه المقترحات إعجاب رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغين إلا أن السادات رفضها وطرح أفكاراً خاصة به كما أسلفنا . وبعد فشل جهود السادات في الحصول على دور عربي في القدس ، طالب برسائل مرفقة متبادلة تؤكد فيه الولايات المتحدة الحق التاريخي للعرب في القدس الشرقية وأنها جزءٌ من الضفة الغربية[36]. وهدف السادات من وراء تلك الرسائل أن تعيد الولايات المتحدة التأكيد بشكل رسمي على التزاماتها وموقفها تجاه القدس الشرقية . ولكن بعد معرفة الطرف الإسرائيلي بوجود مسودة رسالة للسادات تقر الولايات المتحدة فيها أن القدس الشرقية تعتبر جزءاً من الضفة الغربية وبالتالي تعتبر أراضٍ محتلة ، هدد بيغين بعدم توقيع اتفاقية كامب ديفيد وإفشال المحادثات نهائياً ، ورفض أن تشمل الرسائل أية عبارة تشير إلى أن القدس الشرقية أراضٍ محتلة[37].

إن توقيع الرئيس كارتر على الرسالة التي تؤكد الموقف الأمريكي الرسمي والمعلن نحو القدس الشرقية باعتبارها منطقة محتلة يتعارض مع الموقف الإسرائيلي ، وبالتالي استسلم الرئيس كارتر للضغوط الإسرائيلية المتزايدة ، خصوصاً لدى اقتراب الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة[38]. وهكذا ازدادت تصريحات الرئيس كارتر الهادفة للحصول على التأييد اليهودي حيث وعد بيغين بأن "يحصل على قبول العرب بقدس غير مقسمة وأمن دائم لإسرائيل"[39]. ولهذا وفي ظل الظروف الانتخابية وازدياد الضغط الإسرائيلي تراجع كارتر عن الإشارة إلى القدس الشرقية بأنها أراضٍ محتلة ، واكتفى بإعطاء صيغة مبهمة وعامة دون تحديد ودون ربطها بإعلان غولد بيرغ ويوست لدى الأمم المتحدة[40]. وظهرت

سلسلة كبيرة وطويلة من التراجعات التي قام بها كارتر مبتعداً عن المبادئ التي طرحها في بداية عملية السلام وخصوصاً فيما يتعلق بالقدس والمواضيع المصيرية في القضية الفلسطينية .

نستطيع القول أن اتفاقيات كامب ديفيد خلقت عدة آثار سلبية بخصوص قضية القدس ، حيث أنها ساهمت في تعزيز الموقف الإسرائيلي بشأن المدينة ، وأعطت إسرائيل ضوءاً أخضر لتوحيد المدينة وإعلانها عاصمة لها . وقد حدث ذلك مباشرة بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد (القانون الأساسي ، وإعلان ضم القدس الشرقية ، واعتبارها عاصمة إسرائيل الموحدة والأبدية) وساهمت اتفاقيات كامب ديفيد في تجسيد مبدأ تأجيل حل قضية القدس مما وفر لإسرائيل الوقت الكافي لفرض المزيد من الوقائع على الأرض وأصبح منهج التأجيل لحل قضية القدس وسيلة هامة في المفاوضات بين إسرائيل وأطراف عربية أخرى ، مثلما حدث لاحقاً في عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين . كما كان تأجيل حل قضية القدس بمثابة موافقة من قبل كارتر على موقف إسرائيل . رسخت تلك الاتفاقيات مبدأ المفاوضات كوسيلة لحل قضية القدس ، وليس قرارات هيئة الأمم المتحدة والشرعية الدولية التي تعاملت مع قضية القدس منذ احتلالها من قبل إسرائيل كأراضٍ محتلة . ومن الآثار السلبية الأخرى لاتفاقيات كامب ديفيد أنها استخدمت وسيلة للتراجع الأمريكي عن مواقفها الرسمية وإرغام السادات على قبول صيغة مبهمة وغامضة حول القدس . ومن الأمثلة على تراجع الولايات المتحدة عن دعمها للقرارات الدولية التي تعتبر القدس أراضٍ محتلة ، اعتذارها للجانب الإسرائيلي عن تصويتها مع القرار الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 1980/3/1 ، والذي اتخذ بأغلبية دولية ، منتقداً سياسة إسرائيل الاستيطانية في الضفة الغربية ، ومعتبراً إياها خرقاً حاداً ومخالفة لميثاق جنيف الرابع ، ومعيقاً خطيراً لتحقيق سلام دائم وشامل ، كما طالب ذلك القرار إسرائيل بالتراجع عن تلك الإجراءات ، وشمل القرار القدس كباقي أنحاء الضفة الغربية[41].

شعرت مصر أن السياسة الأمريكية تجاه القدس بدأت تتغير ولهذا عبر وزير الخارجية المصري مصطفى خليل – في رسالة بعثها إلى وزير الخارجية الأمريكي (سايروس فانس) – ، عن غضب مصر من بيان كارتر وخطابه الذي أشار إلى ضرورة بقاء القدس غير مقسمة ، وترك مصيرها النهائي للمفاوضات ضمن اتفاقية سلام شاملة . وجاء في رسالة مصطفى خليل :"إن التوضيح اللاحق (للتصويت) كان مصدر إرباك ، وقد خلق تفسيراً مؤذياً لموقف الولايات المتحدة ... وبعض الدوائر قد تخطئ في قراءة التطورات وتعتقد بأن هناك إشارات وعلامات على تغير في موقف الولايات المتحدة" .

وأضاف :"أن القدس العربية هي جزء عضوي من الضفة الغربية ، والبيت الأبيض أوضح في بيانه أن الولايات المتحدة تؤمن بقوة أن القدس يجب أن لا تقسم ... إن البيان القائل بأن المدينة يجب أن لا تقسم هو حسم لمصير القدس وتقرير لوضع القدس بدون أخذ نتائج المفاوضات حول معاهدة السلام الشاملة بعين الاعتبار وأن صيغة "غير المقسمة" يجب أن لا تستعمل بأية طريقة لكي لا تغطي على اكتساب إسرائيل للقدس العربية"[42]. وكانت ردود فعل مصر نابعة من تحملها المسؤولية التاريخية تجاه قضية القدس وتأجيلها في اتفاقيات كامب ديفيد . وقد حاول فانس امتصاص ردود الفعل العربية والمصرية بإصدار تصريحات تغطي على تأييد كارتر للموقف الإسرائيلي ، ولهذا قال فانس بأنه (كارتر) لم يقصد بدعوته عدم تقسيم القدس بقاء المدينة موحدة بالمفهوم الجسماني (Physical) وبقائها موحدة مادياً ، مؤكداً على استمرار السياسة الأمريكية تجاه القدس منذ 1967 كما هي[43].

ومن النتائج والآثار السلبية لاتفاقيات كامب ديفيد أيضاً ، استغلال إسرائيل للأجواء السلمية وانشغال الرأي العام العالمي بعملية السلام ، في تسريع وتيرة الاستيطان وفرض وقائع على الأرض ، واستخدمت إدارة كارتر العملية السلمية كذريعة لعدم اتخاذ إجراءات فعلية ضد الإجراءات الإسرائيلية . وتكرر الموقف الأمريكي بامتناع الولايات المتحدة عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 478 في 1980/8/20 ، الذي نص على عدم الاعتراف بـ "القانون الأساسي الإسرائيلي" ودعا الدول الأعضاء لسحب بعثاتها الدبلوماسية من القدس ، ثم امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على قرار رقم 452 الذي يدعو إسرائيل لعدم إنشاء مستوطنات في الأراضي المحتلة بما فيها القدس[44]. وأعلن إدموند موسكي وزير الخارجية في تلك الفترة عن رفضه شجب القرار الإسرائيلي بذريعة أن مسألة القدس يجب أن تحل عبر المفاوضات ضمن إطار سلام عادل وشامل ولهذا رفض موسكي قرار مجلس الأمن الداعي لسحب البعثات الدبلوماسية باعتباره غير ملزم[45]. وفي أواخر أيام الرئيس كارتر في السلطة صرح في أيلول 1980 قائلاً :"سنجعل من المؤكد أن مستقبل القدس يمكن تحديده فقط عبر الاتفاق وبرضى إسرائيل"[46]. وقد مثل ذلك خطوة جديدة في سياسة الانحياز لإسرائيل والتراجع عن مبادئ كامب ديفيد (1978) والمبادئ الدولية .

IV. مؤتمر مدريد 1991:

عقد "مؤتمر مدريد" للسلام نتيجة لظروف دولية وإقليمية أحدثت خرقاً وتحولاً مباشراً في توازن القوى العالمي ، لا سيما بعد انتهاء حرب الخليج الثانية مما شجع الولايات المتحدة على العمل باتجاه تحقيق تسوية في الشرق الأوسط . وبينما فشل جورج شولتز في إطلاق العملية السلمية في ظل الانتفاضة الفلسطينية 1987-1993 ، نجح خلفه جيمس بيكر في إطلاقها ، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ، وانتهاء حرب الخليج الثانية التي مهدت نتائجها المعروفة الطريق لإطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط . وساهمت عوامل عدة في إيجاد اختلال كبير في موازين القوى الدولية والإقليمية مما أعطى الولايات المتحدة دوراً كبيراً في إطلاق مبادرتها السلمية . وكان أهم هذه العوامل انهيار حلف وارسو ، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية ، التي طرحت بقوة ضرورة قيام الدولة الفلسطينية ، وهددت الاستقرار في الشرق الأوسط ؛ وهددت مصالح الولايات المتحدة ، وأمن إسرائيل ، وأدت إلى تغير في الرأي العام العالمي والأمريكي تجاه إسرائيل وحليفها الاستراتيجي الولايات المتحدة ، ومن ناحية أخرى وجدت في البيت الأبيض قيادة جورج بوش ترغب في تفعيل الدور الأمريكي عبر إطلاق مبادرة سلمية[47].

يجمع العديد من الباحثين على أن التغير شمل أيضاً منظمة التحرير الفلسطينية التي قدمت مبادرات دبلوماسية عدة ساهمت في فتح الطريق أمام حل تفاوضي للقضية الفلسطينية . ويرى الدكتور إبراهيم أبو لغد أن التغيير الذي حدث في الجانب الفلسطيني غير في السياسة الفلسطينية إلا أن السياسة الأمريكية لم تتغير[48].

في ظل المتغيرات سالفة الذكر ، وبعد أن أكمل جيمس بيكر ثماني جولات في العواصم العربية وإسرائيل ، وافقت الأطراف المعنية على مبادئ المؤتمر الذي سمي "مؤتمر مدريد" في 1991/11/30 . وجاءت موافقة الأطراف العربية على المشاركة في المؤتمر بعد تلاشي الآمال بعقد مؤتمر دولي فاعل للتوصل إلى اتفاقية سلام[49]. فقد نجحت الولايات المتحدة في اختزال الإشراف الدولي إلى مجرد حضور مراقب للأمم المتحدة في افتتاح المؤتمر ، كما نجحت في وضع "عملية السلام" تحت إدارتها ومراقبتها وحدها . وبناء على ذلك نجح جيمس بيكر في استبدال المؤتمر الدولي الذي يجب أن يخضع لإشراف الأمم المتحدة وفقا للمبادئ الدولية بمؤتمر إقليمي ، أخذ ظاهريا شكل المؤتمر الدولي . وبعد انتهاء المؤتمر انطلقت مفاوضات منفردة على مسارات منفصلة بين إسرائيل والأطراف العربية بإشراف أمريكي وحيد[50]. وفي ظل غياب الاتحاد السوفيتي وانعدام التأثير لأية دولة عربية معارضة للسلام ، وخروج الولايات المتحدة وحلفائها منتصرين من حرب الخليج ، أصبح

الجانب الفلسطيني مرتبطاً بالخيار الأمريكي الوحيد لحل المسألة الفلسطينية[51]. وحول وسائل الولايات المتحدة المتاحة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط صرح بيكر بقوله :"تستطيع الولايات المتحدة أن تكون أكثر اللاعبين نفوذاً ، لكن المهم ألا تسمح بنشوء تصور يقول أن بمقدورنا أن نحقق السلام ، وأن نقدم التنازلات الإسرائيلية ... سيكون السلام الدائم نتيجة المفاوضات المباشرة بين الأطراف ، والولايات المتحدة لن تضغط على إسرائيل لتحقيق السلام ومن مصلحتها حل المسألة ، وعلى الجانبين أن يقدما شيئاً ما"[52].

وفي خطابه بتاريخ 1991/3/6 أوضح الرئيس جورج بوش أسس السلام الشامل في الشرق الأوسط بالإشارة إلى أن العملية السلمية سترتكز على قراري مجلس الأمن رقم 242 و 338 ، ومبدأ الأرض مقابل السلام بالإضافة إلى ضمان أمن إسرائيل والاعتراف بها وحصول الفلسطينيين على الحقوق السياسية المشروعة[53]. لكن الولايات المتحدة رفضت تقديم أية تفسيرات لقراري 242 و 338 وعليه يكون التفسير مفتوحاً لجميع الأطراف . ونتيجة لذلك وجه الفلسطينيون طلباً للولايات المتحدة لتزويدهم برسالة تطمينات باعتبار أن رسالة الدعوة لحضور مؤتمر مدريد غير كافية[54]. وكما حدث في محادثات كامب ديفيد (1978) كانت قضية القدس إحدى القضايا الصعبة الشائكة التي شددت إسرائيل من موقفها تجاهها في مؤتمر مدريد . وأشارت المداولات التي سبقت انعقاد المؤتمر ، أن إسرائيل رفضت مشاركة ممثلين عن القدس في الوفد الرسمي المشارك تحت عنوان الوفد الأردني – الفلسطيني ، بينما وافقت الولايات المتحدة على مشاركة فلسطينيين ممثلين عن القدس في الوفد الاستشاري الفلسطيني المرافق للوفد الرسمي[55]. وتم توجيه الدعوة رسمياً من قبل الولايات المتحدة لممثل القدس الفلسطيني للمشاركة في الوفد الاستشاري الفلسطيني[56].

وفيما يخص رسالة التطمينات التي أرسلها جيمس بيكر إلى فيصل الحسيني حول القدس ، تضمنت الموقف الأمريكي السابق الذي اتخذته في محادثات كامب ديفيد (1978) الداعي بعدم تقسيم القدس ثانية وحسم وضعها عن طريق المفاوضات[57]، وأن الدولتين الراعيتين للمفاوضات لا تعترفان بضم القدس الشرقية من قبل إسرائيل ، وأنه سوف يشارك فلسطينيو القدس في انتخابات السلطة الوطنية المؤقتة ، ومما جاء أيضاً في رسالة التطمينات أنه يحق للوفد الفلسطيني أن يطرح أية قضية على طاولة المفاوضات ، وتأكيد الولايات المتحدة لسياستها السابقة ، الداعية إلى عدم تقسيم القدس ، وإلى تحديد وضعها النهائي من خلال المفاوضات[58].

وجدير ذكره أن الرسالة الأولى التي أرسلت للأردن لم تحتوِ على ذكر لقضية القدس ولكن في الرسالة الثانية – وبإلحاح أردني – أكدت الحكومة الأمريكية أن الولايات المتحدة لا تعترف بضم إسرائيل للقدس الشرقية وتعترف بالسيادة العربية على القدس الشرقية . كما أكد بيكر في رسالته للفلسطينيين ، عدم الاعتراف بالضم الإسرائيلي . وعندما تساءل الفلسطينيون المشاركون في وفد المفاوضات عن موقف الولايات المتحدة من الأراضي الفلسطينية المحتلة وهل تعتبر القدس جزءاً من هذه الأراضي ، رفضت الولايات المتحدة الإجابة وبررت ذلك بعدم وجود علاقة بين التساؤل والموضوع ، وكان ردها "أن موقفنا معروف جداً"[59]. ورغم محاولات الوفد الفلسطيني المشارك في مفاوضات مؤتمر مدريد إدراج قضية القدس في الوثائق المقدمة للمؤتمر وللمفاوضات باستخدام مصطلح "الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة"[60]. ورغم حرص الوفد الفلسطيني على عدم تغييب قضية القدس ، نجح رابين في انتزاعها عن طاولة المفاوضات ، وتأجيلها ، حيث أشار رابين إلى :"أن الحكومة ملتزمة بقرارها الذي يفيد أن القدس غير مفتوحة للمفاوضات وأن السنوات القادمة ستشهد توسيع وبناء القدس الكبرى"[61].

ولم تذكر رسائل التطمينات الموجهة من الولايات المتحدة لإسرائيل القدس . كما أن الدعوات الموجهة للأطراف كافة لحضور المؤتمر التي وجهها جورج بوش وميخائيل غورباتشوف ودعوة وزيري الخارجية الأمريكي والسوفييتي ، تجاهلت أية إشارة للقدس[62]. بالإضافة إلى ذلك تجاهلت القواعد الأساسية لمؤتمر مدريد القرارات الخاصة بالقدس الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة التي تعالج مباشرة قضية القدس خصوصاً قرار رقم 252 ، ولم تتضمن خطابات الافتتاحية في مؤتمر مدريد ذكراً لمدينة القدس باستثناء الخطابات العربية ، وجاءت الإشارة الوحيدة للقدس ، من قبل ممثل المجموعة الأوروبية بقوله :"إن موقفنا بشأن القضايا الخاصة في الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية معروفة"[63]. لقد تكرس تأجيل نقاش موضوع القدس للمفاوضات النهائية – التي ترتكز فقط على قراري 242 و 338 – بعيداً عن قرارات الشرعية الدولية بكليتها ، ونجحت إسرائيل – بتأييد ودعم أمريكي – في فصل قضية القدس عن باقي أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلة منذ 1967[64].

وضم وارن كريستوفر إلى طاقمه الخاص بعملية السلام أغلبية من اليهود الأميركيين المؤيدين لإسرائيل ، وأهم هؤلاء دنيس روس وهو أحد أعمدة اللوبي في الولايات المتحدة ، وإدورد جيرجيان الذي برر صمت الولايات المتحدة عن الاستيطان في القدس وخطة اسحق رابين حول "القدس الكبرى" بقوله :"أن المساعدات الأمريكية ممكن أن تستخدم لدعم الزيادة

الطبيعية في المستوطنات الإسرائيلية في القدس والأماكن الأخرى"[65]. بالإضافة إلى أهارون ميللر ، وهو يهودي عمل في اللوبي الصهيوني وعمل في إدارة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأميركية ومارتن انديك الذي عمل "مسؤول الشرق الأوسط" في مجلس الأمن القومي وكان رئيساً سابقاً للوبي اليهودي "ايباك" في الولايات المتحدة[66].

طرحت الإدارة الأمريكية في حزيران وتحديداً في 1993/6/30 ، أثناء الجولة العاشرة من المحادثات في واشنطن مسودة "إعلان مبادئ" أثارت غضب الجانب الفلسطيني لابتعادها الشديد عن مبادئ رسالة التطمينات الأمريكية ، والتي قبل الفلسطينيون بناء عليها المشاركة في مؤتمر مدريد[67]. أما أهم الجوانب والأفكار التي تراجعت فيها الولايات المتحدة عن موقفها الوارد في رسالة التطمينات فهو استخدامها لمصطلح "الأراضي المتنازع عليها" بدلاً من استخدامها مصطلح الأراضي المحتلة لوصف الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967 (Disputed Territories) الأمر الذي أشار إلى عدم وضوح الرؤية الأمريكية تجاه قرار الأمم المتحدة 242 وبخاصة تجاه موضوع القدس[68]. وبالتالي عدم الوضوح في الالتزام الأمريكي تجاه مبدأ "الأرض مقابل السلام" في مسودة إعلان المبادئ . ووصف أحد المفكرين الأمريكيين موقف الولايات المتحدة من قرار 242 الوارد في مسودة "إعلان المبادئ" الأمريكية بأنه :"أهم خطوة قامت بها إدارة كلينتون لتكريس وتأطير سياسية أمريكا تجاه القدس ، بعيداً عن الإبهام والغموض المتعمد خلال السبعينيات والثمانينيات"[69].

وتعتبر مسودة "إعلان المبادئ" توضيحاً "للمراوغة الأمريكية" التي استمرت مدة طويلة للقرار 242 الذي ينص على أن الأراضي الفلسطينية المحتلة أراضٍ متنازع عليها وهذا – بحد ذاته – يمثل الطرح الإسرائيلي منذ عام 1967 . ولهذا مثلت هذه الآراء تراجعاً من جانب إدارة كلينتون عن السياسة الأمريكية التقليدية إزاء قرار 242 وباقي قرارات الشرعية الدولية التي تعتبر الأراضي الفلسطينية "أراضٍ محتلة" يسري عليها ميثاق جنيف . وبالتالي فقد مثلت مسودة "إعلان المبادئ" إقراراً بالموقف الضمني الذي كان منحازاً لإسرائيل . ووفق هذا التحليل فإن المسودة لا تعتبر القدس أراضٍ محتلة ولكن "حالة" تنتظر الحل . ويعتبر الدكتور نصير عاروري أن هذه الآراء عبارة عن "شرعية جديدة لوضع القدس" وأن عملية السلام الجارية منذ مؤتمر مدريد هي تكريس لهذه السياسة[70]. وبالتالي فقد وصف الناطق بلسان الوفد الفلسطيني الأفكار التي قدمها وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية ضمن مسودة "إعلان المبادئ" بأنها "خرق للسياسة الأمريكية منذ عهد الرئيس كارتر فيما يتعلق بالقدس والولاية الجغرافية بشكل خاص"[71]. من جهة أخرى ، يبدو أن الولايات المتحدة فصلت القضية إلى جزءين : سياسي وديني ، وحصرت البحث

فقط في الشق الديني . وهذا يتطابق مع الأفكار التي طرحها الوزير جيمس بيكر على العواصم العربية وسميت بـ "الصفقة السياسية الكبرى" المؤلفة من ست نقاط ، والتي دعت إلى إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل وإجراء مفاوضات تشترك فيها عناصر دينية وعربية ، حول إدارة المسجد الأقصى ومسجد عمر في القدس وبهذا حصرت الإدارة الأمريكية موضوع القدس بالمسجد الأقصى ومسجد عمر ومحاولة إشراك أطراف إسلامية دون التطرق للجانب السياسي ، أو الجغرافي ، أو الديمغرافي[72].

V. أوسلو والمفاوضات الثنائية :

أسفرت المفاوضات الإسرائيلية / الفلسطينية السرية في أوسلو عن اتفاقية أطلق عليها اسم "إعلان المبادئ" وتم توقيعها في واشنطن بتاريخ 13 أيلول 1993 ، وتعتبر أول اتفاقية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي منذ انعقاد مؤتمر مدريد[73]. وقد نص اتفاق إعلان المبادئ على قيام سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية ، بحيث تستمر الفترة الانتقالية خمس سنوات ، يتوصل فيها الطرفان (الإسرائيلي والفلسطيني) إلى اتفاقية الحل الدائم عبر استخدام آلية التفاوض[74]. وقد كان من المفروض أن يبدأ التفاوض حول المرحلة الثانية بهدف التوصل لحل دائم في موعد لا يتجاوز بداية العام الثالث من المرحلة الانتقالية . وقد حددت اتفاقية المرحلة الانتقالية (طابا أو أوسلو II) التي وقعت في واشنطن بتاريخ 1995/9/28 – حددت – 1996/5/4 موعداً للتفاوض حول المكانة الدائمة للمناطق الفلسطينية المحتلة[75]. أما القدس فقد تم تأجيل التفاوض حولها إلى مفاوضات المرحلة النهائية ، وذلك ضمن الموضوعات التي لم تتم معالجتها في إعلان المبادئ وهي بالإضافة للقدس ، اللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع الدول المجاورة الأخرى وغيرها من القضايا ذات الاهتمام المشترك[76]. وتمت الإشارة إلى أن أحد أسباب تأجيل هذه المواضيع الشائكة والمصيرية للشعب الفلسطيني هو التخوف من أن يفجر البحث فيها العملية السلمية في تلك المرحلة[77]. كما نص اتفاق إعلان المبادئ على إجراء انتخابات حرة مباشرة عامة بهدف إقامة "سلطة حكومة ذاتية انتقالية"[78]، وكذلك وافقت إسرائيل على مشاركة القدس – سكانياً – في الانتخابات واستثنت القدس – جغرافياً – من ترتيبات المرحلة الانتقالية[79]. وأشارت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من اتفاقية إعلان المبادئ إلى تحديد طابع الانتخابات وشروطها حسب البروتوكول المرفق لإعلان المبادئ . ونصت المادة الأولى من الملحق على أنه :"سيكون لفلسطينيي القدس الذين يقطنون هناك حق المشاركة في عملية الانتخابات بموجب الاتفاق بين الطرفين"[80]. إلا أن القدس كباقي

القضايا المؤجلة استثنيت من ولاية المجلس الفلسطيني وعمليا من الوحدة الإقليمية التي تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة مع التركيز على كونها عنصرا هاما من مركبات الدولة الفلسطينية[81]. وقد أعاد إعلان المبادئ التأكيد - بشكل صريح - أن التسوية الدائمة سوف ترتكز على قراري مجلس الأمن الدولي 242 ، 338 وسوف تؤدي إلى تنفيذهما . إلا أن إعلان المبادئ تجاهل القرارات الدولية الخاصة بقضية القدس أو دخولها ضمن نصوص الاتفاق ، وترك لإسرائيل حرية التصرف في المناطق المحتلة وشرقي القدس مرتبطا بجملة تفيد إسرائيل أكثر من الفلسطينيين تقول :"أن نتيجة المفاوضات حول المكانة الدائمة يجب ألا يجحف بها أو يفرغ من مضمونها من خلال الاتفاقات التي يتم التوصل إليها للمرحلة الانتقالية"[82].

برزت العديد من الآثار السلبية لمؤتمر مدريد وإعلان المبادئ من خلال تأجيل بحث قضية القدس لمفاوضات الوضع النهائي بين الأطراف المعنية في ظل عدم تضمينه نصا صريحا يمنع بشكل قاطع إجراء أن تغيير على الوضع القائم ، استيطان وتهويد ... الخ ، وما ورد في الاتفاق نص غامض يحتاج إلى محكمة دولية لتحديد خرقه واستخدمت الولايات المتحدة هذا التأجيل كذريعة لحماية الإجراءات الإسرائيلية في القدس حيث رفضت تأييد الفقرة الواردة في قرار الأمم المتحدة رقم 904 والتي تعتبر القدس أراضي محتلة . ويؤيد ذلك الحوار الذي دار بين روبرت بلترو مساعد وزير الخارجية وهملتون - عضو الكونغرس الأمريكي - حول التحول في السياسة الأمريكية تجاه القدس بعد مؤتمر مدريد وإعلان المبادئ وذلك باعتبار القدس قد خضعت للاتفاق المبدئي بين الأطراف بالتفاوض حولها ، وبالتالي فإن الإدارة الأمريكية تعتبر ذلك تجميدا لوضع القدس من الناحية الرسمية[83].

تم توقيع اتفاقية المرحلة الانتقالية بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية (أوسلو II / طابا) في 28 أيلول 1995 واحتوت الاتفاقية تفاصيل لترتيبات المرحلة الانتقالية التي تضمنها اتفاق إعلان المبادئ ، وأعادت تأكيد المبادئ الواردة في ذلك الإعلان . فقد تضمن اتفاق طابا للمرحلة الانتقالية ترتيبات خاصة بالانتخابات . ووردت قضية القدس في الملحق الثاني ضمن المادة السادسة ، التي منحت فلسطينيي القدس حق المشاركة في الانتخابات اقتراعا وترشيحا الأمر الذي اعتبره البعض مكسبا فلسطينيا هاما ، سيما وأن الجانب الإسرائيلي رفض شمول إعلان المبادئ في ملاحقه على مشاركة أبناء القدس في ترشيح أنفسهم لهذه الانتخابات[84]. أما من الناحية العملية فيمكن القول إن إسرائيل قامت بإفراغ حق الترشيح والاقتراع من مضمونه حيث وضعت العديد من الترتيبات والقيود

ضمن اتفاقية طابا التي حصرت مراكز الاقتراع بخمسة مكاتب بريدية فقط ، واشترطت فرز الأصوات خارج حدود "القدس الموسعة" – وفرزها ضمن حدود منطقة الحكم الذاتي – بالإضافة إلى تقييد حق الدعاية الانتخابية للمرشحين[85]. وبهذه الترتيبات نجحت إسرائيل في تمييز وفصل وضع القدس عن عملية الانتخابات وترتيباتها عن باقي أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة ، التي حصل فيها الجانب الفلسطيني على حرية كاملة من حيث تحديد مكان الاقتراع وعدد الصناديق وفرز الأصوات في المراكز ذاتها[86]. وهكذا كرست إسرائيل موقفها بأن القدس الشرقية لا زالت تحت سيادتها ، وأن الانتخابات كأنها تخص رعايا أجانب يشاركون في انتخابات برلمانية لدولة أجنبية ، وواصلت إسرائيل البناء على هذه السياسية حيث عمدت إلى منع المنتخبين لمجلس السلطة الفلسطينية عن دائرة القدس من ممارسة أية نشاطات فيها ؛ مما شكل ترسيخاً لمبدأ فصل سكان القدس عن قضية الأرض[87].

ويمكن القول إن الجانب الإسرائيلي تعمد الدفع باتجاه الغموض في اتفاقيات أوسلو وبخاصة تجاه المواضيع المؤجلة لمفاوضات المرحلة النهائية ، حيث تقوم إسرائيل باستغلال هذا الغموض في تأويل النصوص بشكل يمنع ويحظر نشاطات السلطة الفلسطينية في القدس . ورغم أن اتفاقية أوسلو استثنت المواضيع المؤجلة ومنها القدس من ولاية المجلس التشريعي الفلسطيني ، إلا أنها لم تتضمن نصوصاً تحظر بوضوح نشاط السلطة الفلسطينية في القدس[88]، وتقوم إسرائيل بإجراءات مختلفة لمحاربة المؤسسات الفلسطينية العاملة في القدس – على الرغم من تأسيسها قبل قيام السلطة الفلسطينية – بذرائع عدم قانونيتها أو شرعيتها أو علاقتها بالسلطة الوطنية الفلسطينية والمجلس التشريعي مثل بيت الشرق[89]. ويكمن الغموض أيضاً في كون اتفاقيات أوسلو لم تحتوِ أية مواد تنص – بشكل صريح – على حفظ الوضع القائم (Status Quo) للمواضيع المؤجلة ومنها القدس[90]. أما اتفاق أوسلو II / طابا فقد احتوى تفسيرات توضح مبدأ عدم الإجحاف وذلك عبر منع أي طرف من البدء أو القيام بأية خطوة يمكن أن تغير في وضع الضفة الغربية وقطاع غزة لحين التوصل إلى نتائج مفاوضات الوضع الدائم[91]. إلا أن إسرائيل استغلت عدم ممارسة الوسيط الأمريكي لدوره بنزاهة وحيادية إزاء انتهاكات لإسرائيل للاتفاقيات المعقودة مع الجانب الفلسطيني عبر طرح تفسيرات مختلفة للمبادئ التي تنص عليها ، وزادت إسرائيل نشاطاتها الاستيطانية في القدس وباقي أنحاء الضفة الغربية التي لا تزال تحت سيطرتها ، وعملت على فرض المزيد من الوقائع ، وتغيير معالم المدينة ، وبذلك خرقت الاتفاقيات التي تحث الجانبين على عدم الإجحاف بنتائج المفاوضات حول الوضع الدائم . وتابعت إسرائيل اتخاذ خطواتها ومواقفها الهادفة لتكريس السيادة الإسرائيلية على القدس بأكملها ، فاستمرت في

مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات الجديدة وتوسيع حدود المستوطنات القائمة ، واستغلت شق الطرق الالتفافية في استهلاك وتدمير مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية ، وشددت إجراءاتها تجاه المؤسسات الفلسطينية في القدس ، وعملت على عزل القدس – بشكل دائم ومتواصل – عن باقي أجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة . ولهذا الغرض سن البرلمان الإسرائيلي قوانين وإجراءات تتعارض مع روح الاتفاقيات الموقعة وتساهم في حسم مبكر لقضية القدس ومصيرها قبل الوصول لمرحلة اتفاقيات الحل الدائم[92].

إن الإطار العام الذي تنص عليه الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية الموقعة برعاية أمريكية تعتبر بمثابة ترجمة بصورة أو بأخرى لخطة ألون الداعية إلى "الانسحاب من المناطق العربية المأهولة باستثناء القدس وإعادة الانتشار في بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 مع الإبقاء على المستوطنات"[93].

❖ **رسالة شمعون بيريس (وزير خارجية إسرائيل) :**

اشترط الجانب الفلسطيني في يوم توقيع اتفاق أوسلو I في واشنطن بتاريخ 1993/9/13 أن يتم تبادل ثلاث رسائل موقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير واعتبار هذه الرسائل جزءاً من اتفاقية السلام ، ولكن تأخر وصول الرسالة الثالثة – التي عرفت باسم "رسالة القدس" – وحملت توقيع شمعون بيريس وزير خارجية إسرائيل ، جعل الرئيس ياسر عرفات يكشف مضمونها أثناء خطابه في حفل تتويج رئيس جنوب أفريقيا نلسون مانديلا في مطلع أيار 1994[94]. وتعود أهمية هذه الرسالة لاحتوائها وعداً إسرائيلياً بالتفاوض على مستقبل القدس ، والإشارة إلى إعطاء الفلسطينيين مسؤولية على الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين في المدينة المقدسة ، وكذلك الحفاظ على المؤسسات الفلسطينية القائمة في القدس ودعمها . إلا أن إسرائيل من جانبها رفضت الاعتراف بوجود مثل هذه الرسالة في البداية ثم تراجعت عن ذلك في ظل ضغوط داخلية من قبل البرلمان الإسرائيلي بعد أن أورد الجانب الفلسطيني النصوص الأصلية للرسالة[95]. ومن جهة أخرى فقد منحت الرسالة تصريحاً رسمياً إسرائيلياً بعمل المؤسسات الفلسطينية في القدس ، بما في ذلك بيت الشرق ، مما شكل دعماً جديداً للموقف الفلسطيني في القدس الشرقية[96]. وتكتسب الرسالة أهميتها من أنها أشارت إلى تغيير في موقف إسرائيل الرسمي الذي تبناه بيغين في اتفاقيات كامب ديفيد مع مصر عندما رفض ذكر القدس ضمن تلك الاتفاقيات . ولكن إسرائيل خرقت مضمون هذه الرسالة وروحها – بشكل مستمر – حيث حاربت المؤسسات الفلسطينية القائمة قبل قدوم السلطة الفلسطينية عبر اتهامها بالعمل لصالح السلطة الفلسطينية . وبعد زيارة رئيسة وزراء

تركيا لبيت الشرق ، قامت حكومة إسرائيل بسن قانون في نوفمبر 1994 بهدف منع الزيارات لبيت الشرق أو إنشاء مؤسسات فلسطينية أخرى بدون موافقتها[97]. وقد اتخذ الكونغرس الأمريكي ووزير الخارجية وارن كريستوفر إزاء المؤسسات الفلسطينية في القدس موقفاً مشابهاً لموقف البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) في معارضة المضامين الواردة في رسالة بيريس ، وقد تراجع الجانب الأمريكي عن نيته إنشاء مكتبٍ لوكالة المساعدات الدولية الأمريكية في القدس بهدف مساعدة الفلسطينيين ، بدعوى أنه يدعم ويشجع "الادعاءات" الفلسطينية في القدس[98].

IIIV. القدس في مباحثات كامب ديفيد الثانية 2000:

في الفترة ما بين 11 – 2000/7/24 جرت مفاوضات كامب ديفيد الثانية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل برعاية الولايات المتحدة ، وذلك بهدف التوصل إلى اتفاق حول الوضع الدائم . وشكلت قضية القدس إحدى القضايا المعقدة في تلك المفاوضات حيث طرحت الولايات المتحدة مجموعة من الأفكار لحلها .

اشتملت أفكار كلينتون لحل قضية القدس على تقسيم المدينة إلى ثلاثة قطاعات : قطاع تحت السيادة الإسرائيلية ، وقطاع تحت السيادة الفلسطينية وقطاع ثالث يوضع تحت الإدارة الفلسطينية .

ويشمل قطاع السيادة الفلسطينية – حسب الاقتراح الأمريكي- أحياء محيطة بالبلدة القديمة مع وجود أذرع له ممتدة إلى داخلها ، والأحياء المعنية بعضها واقع خارج نفوذ بلدية القدس الحالية مثل أبو ديس والعيزرية والسواحرة . أما الأحياء الشمالية الواقعة ضمن حدود بلدية القدس ، بيت حنينا وقلنديا والرام وشعفاط وعناتا ، فالاقتراح الأمريكي الموافق عليه إسرائيلياً يمنح السلطة الفلسطينية سيادة كاملة عليها . في حين تحصل السلطة الفلسطينية على حقوق إدارية كاملة في الأحياء الجنوبية ، (رأس العامود وجبل المكبر والثوري) وفق الاقتراح الأمريكي*[99].

وبعد دخول المفاوضات مرحلة حرجة قام كلينتون بإجراء تعديلات على مقترحاته ، حيث طرح خيارات لحل قضية القدس تكمن في ما يلي : أولاً – إمكانية تأجيل الحل لمدة تتراوح من سنتين حتى 25 سنة . ثانياً – إعطاء الفلسطينيين سيادة على حيين في البلدة القديمة (الإسلامي والمسيحي داخل المدينة القديمة) وكذلك حكم ذاتي إداري (ليس سيادة) على بعض الأحياء العربية خارج المدينة القديمة ضمن حدود البلدية التي وسعتها إسرائيل

---

* الملحق : خارطة رقم (8) .

عام 1967 . ثالثا – [وضع معاكس] إعطاء الفلسطينيين حكما ذاتيا في البلدة القديمة (ليس سيادة) على الحيين الإسلامي والمسيحي داخل البلدة القديمة وكذلك سيادة فلسطينية على بعض الأحياء العربية خارج البلدة القديمة والمحيطة بها ضمن حدود البلدية الموسعة[100].

وتم التعامل مع الحرم القدسي الشريف بشكل خاص ، حيث طرحت مقترحات كلينتون فكرة "سيادة الولاية" (ليس السيادة الإقليمية) الفلسطينية وأن يربط جسر أو ممر يؤدي من موقع في الضفة الغربية تحت سيطرة السلطة الفلسطينية إلى الحرم الشريف[101].

وأخيرا : طرحت مقترحات كلينتون ضم أحياء يهودية تقع خارج الحدود البلدية مثل مستوطنتي معالي أدوميم وجفعات زئيف إلى إسرائيل مقابل انتقال بعض الأحياء العربية في القدس الشرقية إلى السيطرة الفلسطينية الكاملة[102].

واقترح شلومو بن عامي كبير المفاوضين الإسرائيليين في كامب ديفيد نموذجا خاصا بالبلدة القديمة والحرم القدسي الشريف ، وأطلق عليه اسم "حكم خاص بالبلدة القديمة" ووفق هذا الاقتراح يحصل الفلسطينيون داخل الأسوار على حقوق إدارية كاملة وحكم ذاتي شبه كامل بشرط بقاء القانون المطبق على هذه المناطق إسرائيليا . وإضافة لذلك تفرض إدارة دينية فلسطينية كاملة على الحرم القدسي يطلق عليها اسم "سيادة دينية" أو "سيادة على أملاك الغائب" وطالب رسميا ولأول مرة بأن يحصل الإسرائيليون على زاوية صلاة في الحرم القدسي بالتنسيق مع الحاخامية اليهودية الرئيسية . وقد رفض عرفات المقترحات الإسرائيلية لأنها تنتقص من حقوق الفلسطينيين والعرب والمسلمين والمسيحيين في المدينة المقدسة وقد شعر الجانب الفلسطيني بوجود خطر يكمن في تقاسم السيادة على ما فوق أرض الحرم القدسي الشريف وتحته[103]. وقال مصدر إسرائيلي أن إسرائيل وافقت على إنشاء مدينة فلسطينية تحمل اسم القدس تقام بجوار "أورشليم" وذلك بضم أحياء عربية للمدينة الفلسطينية في أطراف البلدة القديمة والتي سوف تخضع لحكم ذاتي فلسطيني موسع في هذه المناطق[104]. وقد وافق أيهود باراك – رئيس وزراء إسرائيل – على إنشاء جسر أو طريق كممر آمن بين مناطق السلطة الوطنية والمسجد الأقصى . وترى إسرائيل أن الحرم القدسي سوف يتمتع "بوضع خاص من الحكم الذاتي الديني" لكنه سوف يبقى تحت السيادة الإسرائيلية . ومقابل ذلك طالبت إسرائيل الفلسطينيين بقبول ضم دولة إسرائيل نحو 12 من الأحياء الاستيطانية اليهودية التي أقيمت في القدس الشرقية إضافة إلى مستوطنات في الضواحي مثل (جفعات زئيف ومعالي ادوميم وإفرات) . رفض الجانب الفلسطيني كافة الحلول التي لا تضمن سيادة فلسطينية كاملة على القدس الشرقية وأشارت مصادر إسرائيلية

إلى أن الجانب الفلسطيني كان من الممكن أن يقبل ببقاء سيطرة إسرائيل على الحي اليهودي من المدينة القديمة و (حائط المبكى) فقط[105].

استخدمت الولايات المتحدة ضغوطاً كبيرة على المفاوضين ولا سيما تجاه الوفد الفلسطيني بشكل خاص ووضعت الإدارة الأمريكية جدولاً زمنياً محدوداً لإنهاء المفاوضات ، بدأ منذ 2000/7/11 وانتهى في 2000/7/25 ، وحاولت الولايات المتحدة تنبيه الطرفين المتفاوضين بأنه لن تكون هناك قمة أخرى وبالتالي يفضل استغلال الفرصة التاريخية السانحة . وقد مُنع الجانبان من عقد اجتماعات موسعة مع زعماء وقيادات سياسية متخصصة في القضايا التي يتم بحثها ، حيث رفضت الولايات المتحدة طلب الرئيس ياسر عرفات الاجتماع بالزعماء الفلسطينيين وبررت ذلك الرفض بأن الفكرة الأساسية من وراء اختيار منتجع كامب ديفيد الرئاسي كمكان للقمة هو إعطاء الطرفين فرصة للتفاوض بمعزل عن الضغوط اليومية[106].

قال مفاوضون فلسطينيون أن الضغوط التي تعرض لها الرئيس ياسر عرفات كانت كبيرة وكثيرة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الأعراف الدبلوماسية ، وصلت إلى حد أن أطرافاً في الإدارة الأمريكية كانت تتوعد الفلسطينيين بأن عدم التوقيع على اتفاق سيعني قطع المساعدات الأمريكية عن الفلسطينيين والعمل على إنهاء التعاطف الدولي مع الشعب الفلسطيني . وقالوا إن الرئيس ياسر عرفات كان يجيب على تلك الضغوط بأن "القدس أمانة وأنا لن أخون الأمانة"[107]. وبالإضافة لذلك أجرى الرئيس بيل كلينتون سلسلة من الاتصالات مع عدد من القادة العرب بهدف ضمان تأييدهم لاتفاق محتمل بشأن القدس بناء على المقترحات الأمريكية وشملت الاتصالات القادة والمسؤولين العرب في مصر والسعودية والأردن والمغرب وقد هدف كلينتون من وراء ذلك إلى الضغط على عرفات لإظهار المزيد من المرونة في تلك المفاوضات[108].

لقد رأى كلينتون ومعاونوه أن الجانب الفلسطيني هو الأكثر تصلباً حيث قال مستشار الأمن القومي الأمريكي ساندي بيرجر :"أنه ما لم يكن الفلسطينيون مستعدين لتغيير موقفهم الأساسي فلن يتمكنوا من تحقيق مستقبل مختلف لأطفالهم"[109]. واتهم بيرجر الفلسطينيين بالسعي إلى إثارة العنف بعد انتهاء المفاوضات وحتى تاريخ 13 أيلول (الموعد الذي حدده المجلس الوطني لإعلان الدولة الفلسطينية) . وأضاف :"آمل أن يقيموا (الفلسطينيون) مواقفهم وآمل أن تكون هناك مناقشات داخل القيادة الفلسطينية كما المناقشات الجارية في إسرائيل في الوقت الراهن"[110].

الوفد الفلسطيني من جهته طالب بسيادة كاملة على القدس الشرقية وأن تكون عاصمة لدولتهم في المستقبل . ووفق مصادر فلسطينية فقد طالب الفلسطينيون بسيادة فلسطينية كاملة على البلدة القديمة مع استعداد لبعض الترتيبات بخصوص الحي اليهودي وحائط البراق (حائط المبكى)[111]. وأشارت صحيفة يديعوت أحر ونوت الإسرائيلية إلى أن الجانب الفلسطيني كان مستعداً للقبول بفكرة بقاء المدينة مفتوحة أمام الجميع ولكن مع شروط أن تكون حدود القدس هي حدود عام 1967 ، والعودة إلى بوابة مندلبوم (الباب الذي شكل الممر الحدودي بين الشطر الأردني والشطر الإسرائيلي للقدس حتى العام 1967) . ولكن الجانب الإسرائيلي رفض هذه المطالب بشكل قاطع[112].

كانت قضية القدس من أهم القضايا التي ساهمت في فشل محادثات كامب ديفيد 2000 حيث بقيت المواقف الإسرائيلية والفلسطينية متباعدة رغم المحاولات الأمريكية لتقريبها . لقد أصرت إسرائيل على بقاء القدس عاصمتها "الموحدة والأبدية" وأوضحت أنها ترغب في إعطاء الفلسطينيين حكماً ذاتياً محدوداً على أماكن مقدسة بالبلدة القديمة وحكماً ذاتياً في القدس الشرقية مع ضمان بقاء البلدة القديمة تحت حكمها .

أكدت رسالة الرئيس ياسر عرفات للرئيس كلينتون في نهاية مفاوضات كامب ديفيد 2000 عدم جدوى الاستمرار في المباحثات ، وشدد في الرسالة على أن التعنت الإسرائيلي في موضوع القدس يؤكد رغبة الجانب الإسرائيلي في فرض سيادته الكاملة على البلدة القديمة ، والاكتفاء بإعطاء الفلسطينيين حق الوصول إلى المسجد الأقصى مما ينتقص من السيادة الفلسطينية على القدس الشرقية . وأكد عرفات للرئيس كلينتون "أنه لا يمكن أن يتخيل حلاً عادلاً من دون عودة القدس عاصمة للدولة الفلسطينية" . وقد طرح الجانب الإسرائيلي إمكانية تقسيم البلدة القديمة في القدس إلى أربعة أحياء : إسلامي ومسيحي ويهودي وارمني ، وعرض سيادة فلسطينية دبلوماسية على الحرم القدسي الشريف[113].

أشار صائب عريقات كبير المفاوضين الفلسطينيين إلى أن إدارة كلينتون أرادت مساعدة باراك ، في حين عليها أن تتوخى مواقف الجانبين . وكثيراً ما قالت الإدارة الأمريكية لعرفات أنه برفضه التوصل إلى اتفاق فإنه يخسر فرصة تاريخية قد لا تتكرر ، وقد رفض عرفات تلك المحاذير رافضاً التوقيع على اتفاق لا يضمن حل قضية القدس[114].

ورغم كل ما مضى تعتبر مقترحات كلينتون أول محاولة أمريكية رسمية لحل قضية السيادة على القدس ، حيث اقتربت من المطالب الفلسطينية دون أن تلبيها بشكل كامل ومتوازن ، وكذلك ابتعدت عن المطالب الإسرائيلية ولكن دون أن تخترق الخطوط الحمراء الإسرائيلية . يمكن القول إن هذه المقترحات احتوت العديد من السلبيات منها : أولاً – أن

السيادة الفلسطينية لا تشمل جميع الأحياء العربية في القدس الشرقية داخل البلدة القديمة وخارجها . ثانيا – إن السيادة الإسرائيلية تفرض على الأحياء العربية التي لا تشملها السيادة الفلسطينية . ثالثا – أن السيادة الإسرائيلية تبقي على جميع الأحياء والمستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية ، وكذلك ضمن الحدود الموسعة للبلدية عام 1967 . رابعا – أن الأحياء الفلسطينية التي تحصل على السيادة الفلسطينية تبقى غير متصلة ببعضها البعض ، بسبب تداخل الأحياء اليهودية ذات السيادة الإسرائيلية . خامسا – إن مقترحات كلينتون تبقي مطار قلنديا تحت السيادة الإسرائيلية ، وهو مجال حيوي للتواصل بين القدس العربية والعالم الخارجي ، مما يؤثر على حركة السياحة والسياحة الدينية العربية والفلسطينية . سادسا – إن الاتصال بين القدس الشرقية وبين بيئتها ومجالها الحيوي في الضفة الغربية شمالا وجنوبا ، وشرقا يبقى خاضعا للسيطرة الإسرائيلية والإجراءات الإسرائيلية . سابعا – إن القدس الشرقية التي تمخض عنها مشروع كلينتون لن تكون ذات وحدة متماسكة ، بل سوف تصبح مجرد "جيتو" محاصر من قبل الأحياء ، والمستوطنات الإسرائيلية المتداخلة ، الفاصلة بينها وبين سائر أجزاء الضفة الغربية الأخرى ، وتزداد المسألة تعقيدا إذا ما أضيفت إليها المستوطنات المجاورة للقدس الشرقية الموسعة وهو ما طرحه مشروع كلينتون حول حدود القدس ضمن الحل الأمريكي[115].

لقد حافظ مشروع كلينتون على المطالب الرئيسية الإسرائيلية حيث أنه لم يحتو على إشارة بوقف الحفريات الإسرائيلية أسفل الحرم القدسي الشريف . وأعطى الجانب الإسرائيلي ممراً مباشراً يخضع للسيادة الإسرائيلية الكاملة يصل من "الباب الجديد" وحتى الحي اليهودي . رفض الجانب الإسرائيلي – رغم ذلك – بعض المقترحات كلينتون مثل إعطاء السيادة على الحرم القدسي الشريف للفلسطينيين ، وطالبوا بوضع سيادة إسلامية عليه ووافق الجانب الإسرائيلي على "سيادة فلسطينية ناقصة" على الحرم تحول دون قيام الفلسطينيين بحفريات في الحرم الشريف ، وتعترف بارتباط الشعب اليهودي فيه ، وهو موقف يلتقي مع مقترحات كلينتون[116].

في أعقاب فشل القمة ، صدر البيان الثلاثي الأمريكي الفلسطيني الإسرائيلي في 2000/7/25 حيث تم الإعلان عن فشل القمة وأنه تم الاتفاق فقط على الاستمرار في اعتبار قرارات مجلس الأمن الدولي 242 و 338 أساساً للمفاوضات والتعهد بعدم إثارة العنف والسعي وراء تحقيق السلام . لقد ربط كلينتون أسباب فشل القمة بالبعد الديني والسياسي والتاريخي للنزاع حول القدس ، وأشار – وهو محق في ذلك – إلى أن القمة تناولت عدة قضايا حساسة اعتبر تناولها محرماً في السابق . ولكن تصريحات كلينتون احتوت انتقادات

للموقف الفلسطيني وللرئيس عرفات حيث تضمنت إشادة برئيس وزراء إسرائيل باراك و "شجاعته الاستثنائية وإدراكه لأهمية اللحظة التاريخية السانحة في كامب ديفيد" وقلل من الإشارات الإيجابية لدور الوفد الفلسطيني ورئيسه ياسر عرفات[117].

في الفترة اللاحقة لنهاية كامب ديفيد صدرت عن كلينتون تصريحات وصفها رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أحمد قريع بأنها غير منصفة تجاه الفلسطينيين ، حيث هدد الرئيس كلينتون بمقاطعة الجانب الفلسطيني ، ووقف المساعدات للفلسطينيين ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس[118]. وصدرت العديد من ردود الفعل العربية والدولية ضد تصريحات كلينتون حول نقل السفارة إلى القدس وقطع المساعدات عن السلطة الوطنية الفلسطينية ، حيث نددت الجامعة العربية بتلك التصريحات وأضاف الأمين العام للجامعة عصمت عبد المجيد في إشارة إلى هذه التصريحات بأنها مستغربة لصدورها عن الولايات المتحدة نظراً للدور الأمريكي في عملية السلام وهي الراعي الرئيسي لها . وأن هذه التصريحات تتناقض مع الضمانات الأمريكية عام 1991[119].

وقام الرئيس الأسبق للولايات المتحدة جيمي كارتر بانتقاد تصريحات كلينتون في مقال لصحيفة نيويورك تايمز ، بالقول إن الوسيط يجب أن يظهر على الأقل محايداً وأن اللوم لأحد الأطراف يؤدي إلى صعوبة تنظيم مفاوضات تتطلب ثقة متبادلة بالوسيط في المستقبل[120].

نستنتج مما سبق أن قمة كامب ديفيد الثانية كانت أول محاولة جدية لحل قضية القدس ، وذلك بعد أن تم تأجيلها في المفاوضات السابقة بين إسرائيل والأطراف العربية والفلسطينية . ولقد شكلت مباحثات كامب ديفيد الثانية اختباراً عملياً للموقف الأمريكي تجاه القدس الذي تراجع كثيراً عن المواقف الأمريكية السابقة .

كانت مقترحات كلينتون في كامب ديفيد خدمة للسياسة الإسرائيلية بخاصة إزاء القدس وذلك من خلال طرح أشكال غامضة من السيادة ، ومن المعروف أن السيادة الإقليمية لا تقبل التجزئة أو التقسيم وفق القانون الدولي ، ولهذا عندما تطرح الولايات المتحدة صيغاً مختلفة للسيادة الفلسطينية ، فإنها بذلك تحاول الالتفاف على الشرعية الدولية . لقد برهنت قمة كامب ديفيد أن الراعي الأمريكي وسيط يبتعد عن النزاهة والحياد ويحاول الضغط على الجانب الفلسطيني لقبول مواقف إسرائيل التي تتم صياغتها في إطار مقترحات أمريكية . ولهذا اعتبرت عضو المجلس التشريعي الفلسطيني حنان عشراوي أن عدم إبرام اتفاقيات في كامب ديفيد افضل للفلسطينيين من إبرام اتفاقيات تضر بالمواقف الفلسطينية وأضافت أن

الأمريكيين قدموا الدعم للجانب الإسرائيلي وحاولو إرغام الجانب الفلسطيني على قبول صيغ حلول إسرائيلية معدة سلفا[121].

وبالتالي نجد أنه عندما تصرح الولايات المتحدة بأنها لا تزال تتمسك بموقفها تجاه القدس من ناحية ، وتقوم بطرح مقترحات تعطي فيها إسرائيل الشرعية على الوقائع التي خلقتها في المدينة فإنها تبتعد بذلك عن دور الوسيط الذي يفترض أن يكون محايدا . ولكن لم تخل قمة كامب ديفيد من إيجابيات ، فقد كسرت الرفض الإسرائيلي لمبدأ التفاوض على القدس ، ويعتبر وضع موضوع القدس على طاولة المفاوضات بحد ذاته إقرارا إسرائيليا رسميا ببعض الحقوق العربية والفلسطينية في المدينة . ثانيا – لقد نتج عن مباحثات كامب ديفيد وضع باتت فيه السيناريوهات الداعية لجعل القدس عاصمة موحدة لإسرائيل غير عملية وغير واقعية ، حيث بدأ الجانب الإسرائيلي يقبل ببعض المطالب الفلسطينية ، كما أنه قبل بتقاسم السيادة على أجزاء من القدس الشرقية التي اعتبرتها حكومات إسرائيل المتعاقبة جزءا من "القدس الكبرى" .

وقال يوسي بيلين أحد وزراء حكومة باراك ، أنه ليس لديه أية مشكلة في الاعتراف بالسيادة الفلسطينية على الأحياء العربية في القدس ، وعارض بيلين ما أسماه "أسطورة وحدة القدس" حيث قال :"من يعتقدون أن القدس موحدة وأنها تعتبر (من قبل المجموعة الدولية) عاصمة لإسرائيل ، يتمسكون بأسطورة ويركضون وراء الأوهام"[122]. وأخيرا وضع طاقم خاص من خبراء ومختصين شكله "ديوان" رئيس وزراء إسرائيل أيهود باراك لدراسة مقترحات كلينتون في كانون الأول 2000 ، مجموعة من الاقتراحات* والتوصيات تعتبر لأول مرة اقتراحات إسرائيلية رسمية تقبل بتقسيم مدينة القدس . وتدعو هذه الاقتراحات إلى وضع ترتيبات فصل وتعاون "متوازنة" ، وتبقى المدينة مفتوحة بحيث يكون كل طرف سيدا في الشطر الخاضع لسيطرته وفي مناطق يقبل وجود قيود على سيادته فيها . وتتلخص هذه التوصيات فيما يلي : أولا – منطقة مطار قلنديا يتم تحويلها إلى مركز تعاون يحتوي على سفارات ومراكز تجارية وصناعية مشتركة ، ويتم توسيع المطار ذاته ليصبح مطارا دوليا مشتركا للجانبين . ثانيا – المعابر الحدودية بين القدس الشرقية والغربية وتدعو الاقتراحات إلى أن تتم الفحوصات الأمنية على امتداد الحدود البلدية ، وتكون المهام الشرطية منفصلة في كل منطقة ، مع تشكيل وحدة خاصة مشتركة للعمل في مناطق التماس وفي البلدة القديمة ومداخل الحرم . ويتم وضع خطة هيكلية تنظيمية جديدة لكل مدينة من المدينتين وبشكل منفصل . ثالثا – تخضع البلدة القديمة باستثناء حارة اليهود وحائط المبكى للسيادة الفلسطينية

---

* الملحق : خارطة رقم (9) .

مع وجود ترتيبات وصول آمنة إلى حائط المبكى وتدعو المقترحات كذلك إلى أن يشمل الاتفاق تصريحاً فلسطينياً بالاعتراف بأهمية هذا المكان لليهود وإمكانية زيارتهم له .
رابعاً – إنشاء بلديتين وهيئات تنسيق متوازنة بينهما[123].

الخلاصة :

نستطيع القول أن عملية السلام التي انطلقت من مؤتمر مدريد أصابت قضية القدس بمجموعة من النتائج المباشرة وغير المباشرة ، منها أن مؤتمر مدريد سحب المرجعية الدولية لعملية السلام وحصرها في قراري 242 ، 338 وهما لا يتعاملان مع قضية القدس بشكل مباشر . وأصبح الإطار الخاص لقضية القدس مرتبطا بالمبادئ التي انطلقت منها عملية السلام ، والحديث عن السيادة الفلسطينية على القدس بعد مؤتمر مدريد يعني فقط القدس الشرقية ، مما يعني تنازلا عن الحقوق العربية والإسلامية والتاريخية في القدس الغربية والقرى الفلسطينية التي ضمتها إسرائيل منذ عام 1948 . وأصبحت قضية الحقوق الخاصة بالفلسطينيين الذين طردوا من الجزء الغربي منوطة بحل قضية اللاجئين وتعويضهم عن ممتلكاتهم ، وهي قضية لا تزال إسرائيل ترفضها بكل إصرار .

من جانب آخر أدى تأجيل قضية القدس للمفاوضات النهائية إلى استمرار الولايات المتحدة في اتخاذ مواقف تنسجم مع الرغبة الإسرائيلية بانتهاج آلية التأجيل التي انتهجتها في اتفاقية كامب ديفيد (1978) ، وبالتالي الانصياع لرغبة إسرائيل في انتزاع قضية القدس من أجندة المفاوضات ، لأن اتفاقيات المرحلة الانتقالية تحظر النشاطات التي من شأنها أن تغير وضع القدس وتجحف بمفاوضات الوضع النهائي . وأدى تأجيل قضية القدس إلى استمرار وتسارع وتيرة الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد الجانب الشرقي من المدينة . ورغم الادعاءات الإسرائيلية بعدم تغيير طابع القدس ووضعها إلا أن الموقف الدولي والعالمي شدد وبشكل متكرر على أن الإجراءات الإسرائيلية هي بمثابة حسم لمصير القدس قبل بحثها على طاولة المفاوضات .

لم يفلح الدور الأمريكي في كامب ديفيد الثانية في إخراج الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي من دائرة الأزمة التفاوضية التي كان موضوع القدس في القلب منها . وكانت المقترحات الأمريكية غير قادرة على تقريب وجهتي النظر المتعارضتين تماما إزاء أهم موضوع تفاوضي وهو موضوع القدس .

وإذا أردنا بشكل موضوعي تشريح سبب الفشل في الدور الأمريكي نجده في طبيعة المقترحات التي تبنيها واشنطن على أساس قرارات الشرعية الدولية وحتى مواقف واشنطن

السابقة والتي تعتبر القدس الشرقية أرضاً محتلة يسري عليها قرار 242 . فعندما تتضمن الاقتراحات الأمريكية تقاسماً للسيادة داخل القدس الشرقية وحتى في باحة الحرم القدسي فإن من شأن هذه الاقتراحات أن تعقد الأمور ولا تساهم في الحل ، وذلك ببساطة لأن أي مسؤول فلسطيني أو عربي أو مسلم لن يكون سهلاً عليه قبول التفريط بالسيادة الفلسطينية الكاملة على القدس الشرقية .

الخاتمة

تتميز قضية القدس بكونها ليست فقط قضية سياسية أو جغرافية أو دينية أو تاريخية أو حضارية ، لكنها كل ذلك في آن معاً . لذلك فليس غريباً أن تشكل هذه القضية البند الأكثر تعقيداً في المفاوضات العربية الإسرائيلية والفلسطينية الإسرائيلية ، كما أنها تشكل المحرك الأساس لاحتمالات التفجير في المنطقة ما لم تجد حلاً يأخذ بعين الاعتبار هذه الأبعاد مجتمعة ، بغض النظر عن مدى الاختلال في موازين القوى في الصراع ، باعتبار أن هذا الاختلال ليس أبدياً .

لقد تعرضت المدينة المقدسة لدى الديانات الثلاث خلال تاريخها الطويل إلى العديد من الغزوات ، وكان أخطر هذه الغزوات وآخرها الغزوة الصهيونية التي بدأت بالاستيطان مروراً باحتلال عام 1948 لشطرها الغربي واحتلال عام 1967 لشطرها الشرقي ، ومن ثم ضم هذا الشطر إلى دولة إسرائيل . ولا تزال المدينة تتعرض لحملة تهويد محمومة بهدف فرض الأمر الواقع المتمثل بشعار إسرائيل المعلن باعتبار المدينة "موحدة وعاصمة أبدية" لها . وفي سبيل تكريس هذا الشعار – الهدف تتخذ السلطات الإسرائيلية إجراءات تهويدية منها محاولات سحب بطاقات الهوية من سكانها الأصليين ، وهدم منازلهم بذريعة عدم الترخيص ومحاربة المكاتب والمؤسسات الفلسطينية في المدينة واستقدام المزيد من المستوطنين لتغيير طبيعتها الديمغرافية ، والعمل المستمر لإحاطتها بالمستوطنات والطرق الاستيطانية .

تدخل المجتمع الدولي في الصراع الدائر حول القدس من خلال هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي التابع لها اللذين أصدرا العديد من القرارات بدءاً بمشروع تدويل المدينة في قرار التقسيم لعام 1947 مروراً بعشرات القرارات التي صدرت بعد عام 1967 والتي أكدت أن القدس الشرقية أرض محتلة ولم تعترف بالضم الإسرائيلي وكذا السيادة الإسرائيلية عليها ، إلا أن كل هذه القرارات لم تغيّر من إجراءات إسرائيل التهويدية شيئاً .

شكل غياب النفوذ السوفيتي ومن ثم انهيار الاتحاد السوفيتي فرصة للاستفراد الأميركي بالشرق الأوسط وقضية فلسطين بما في ذلك موضوع القدس . وقد تجلى هذا الاستفراد بأوضح صورة بعد حرب الخليج الثانية وانطلاق مسيرة مدريد عام 1990 عندما خرجت الولايات المتحدة وحلفاؤها منتصرين في تلك الحرب .

عملت الولايات المتحدة بالتناغم مع إسرائيل على إفراغ مؤتمر مدريد من دوليته من خلال المشاركة الصورية للاتحاد السوفيتي وأوروبا والأمم المتحدة في افتتاح المؤتمر ومن ثم انتقال العملية التفاوضية برمتها إلى الولايات المتحدة التي أصبحت توصف بـ "الراعي الأميركي لعملية السلام" . إلا أن مراقبة المواقف الأميركية وطريقة تدخل الولايات المتحدة في المفاوضات التي انتقلت إلى الأروقة السرية في العاصمة النرويجية "أوسلو" ، تظهر العديد من الملاحظات على الدور الأميركي في عملية السلام ولا سيما قضية القدس ، موضوع هذه الرسالة . فالولايات المتحدة التي أيدت مشروع التدويل عام 1947 ، ولم تعترف بالسيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية ، اتبعت سياسة غير منسجمة مع الموقف المعلن . ويمكن ملاحظة ذلك من خلال منع مجلس الأمن من اتخاذ قرارات ترفض إجراءات إسرائيل التهويدية في المدينة ، بل وفوق ذلك مساندة إسرائيل في مناسبات عديدة باستخدام حق النقض الفيتو كما حصل في أيار 1995 وفي السابع والرابع عشر من آذار 1997 . كما أن الإدارة الأميركية التي كانت تعتبر الاستيطان – بما في ذلك في القدس الشرقية – غير شرعي (في عهد كارتر) أصبحت تسميه عقبة أمام السلام (في عهد ريغن) ثم عامل تعقيد لعملية السلام (في عهد كلينتون) .

ورغم أن الموقف الرسمي المعلن للولايات المتحدة ظل على رفضه الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على القد س الشرقية ، إلا أن لهجة التعبير عن هذا الموقف تغيرت تدريجياً وذلك بالتزامن مع توفير الحماية من الناحية العملية لإسرائيل في المحافل الدولية ، الأمر الذي جعل من الموقف الأميركي يتسم بما يمكن أن نسمّيه التوازن السلبي الذي يرفض إجراءات إسرائيل في القدس وفي الوقت ذاته يوفر الحماية لها .

ولعل الموقف الأكثر خطورة للولايات المتحدة إزاء موضوع القدس تجلى بعد اتفاقيات أوسلو التي نصت على تأجيل البحث في هذه القضية إلى المفاوضات النهائية . وقد استغلت الولايات المتحدة هذا النص في تبرير رفضها لأية إدانة لإسرائيل في مجلس الأمن أو هيئة الأمم المتحدة عند عرض مشروعات قرارات تدين إجراءات إسرائيل التي أصبحت تسمى "أحادية الجانب" في المدينة .

وقد أصبحت صيغة التأجيل غطاء استمرت إسرائيل تحته في تغيير معالم المدينة والمضي قُدُماً في تهويدها وفرض الأمر الواقع الإسرائيلي الذي يكرس المدينة عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل . ورغم أن الولايات المتحدة ترفض لفظياً هذا الشعار إلا أنها تسهّل عملية تحقيقه فعلياً من خلال منع التصدي له ، ومن خلال عدم ممارستها أية ضغوط –

وهي قادرة – على إسرائيل لوقف إجراءاتها والتسليم بحل متوازن ينسجم مع قرارات الشرعية الدولية .

ومن الواضح أن السياسة الأميركية إزاء القدس بخاصة وقضايا الصراع العربي – الإسرائيلي بعامة ، ليست وليدة الرغبات وإنما تعبير عن توازن تسعى الإدارات الأميركية المتعاقبة إلى المحافظة عليه بين ضغوط متعاكسة بحكم اعتبارات داخلية وخارجية . فداخلياً تؤدي اللعبة الانتخابية دورها باتجاه الانجذاب للموقف الإسرائيلي حيث النفوذ الاقتصادي والمالي القوي للوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ، ذلك النفوذ الذي يجد ترجماته في صناديق الاقتراع ، الأمر الذي يأخذه أي مرشح للرئاسة الأميركية بالاعتبار في حملته الانتخابية ، و من ثم سياسته بعد تسلم السلطة كرصيد لحزبه ومرشحه للانتخابات القادمة .

وداخلياً أيضاً تلعب العلاقات بين الإدارة الأميركية والكونغرس دوراً في صياغة الموقف الحساس تجاه القدس ، ذلك أن اللوبي اليهودي يمتلك تأثيراً هائلاً على الكونغرس ذي الأغلبية المؤيدة لإسرائيل في عضويته ، وفي حقل السياسة الخارجية تحرص الولايات المتحدة على مراعاة توازن علاقاتها مع إسرائيل من جهة والعالمين العربي والإسلامي من جهة ثانية . والتوازن هنا يتحدد مداه من وجهة نظر المصالح الأميركية ولا يعني بالنسبة للمراقبين الحيادية والإنصاف والنزاهة (المبدئية) ، لأن واقع السياسة الأميركية لا يشير إلى ذلك . وبمعنى آخر فإن الولايات المتحدة التي لا يختلف اثنان على انحيازها لإسرائيل ، مستعدة للإغراق أكثر في هذا الانحياز إلى الحد الذي يكاد يصل إلى تهديد مصالحها في العالمين العربي والإسلامي بما يمثلان من أهمية اقتصادية وسياسية وجغرافية للسياسة الأميركية الخارجية ، وبناء على ذلك فإن حدود هذا التوازن يمكن تحريكها باتجاه الحقوق العربية والإسلامية فيما لو مارست الدول العربية والإسلامية دوراً ضاغطاً على الولايات المتحدة . وفي الحقل الخارجي أيضاً هناك قرارات دولية واضحة لا تعترف بضم إسرائيل للقدس الشرقية وترفض كل إجراءات التهويد بما في ذلك الاستيطان . ولا تستطيع الولايات المتحدة إعلان موقف يخالف هذه القرارات ، ولكنها في الوقت نفسه تمنع أي إدانة لإسرائيل عندما تخالفها . وإغراقاً في ذلك فقد استغلت عملية السلام والاتفاقات السياسية التي تم إبرامها بين إسرائيل والفلسطينيين ، في تغيير مرجعيات تلك العملية وتحييد قرارات الشرعية الدولية لتحل محلها تلك الاتفاقات التي تخلو من نصوص تقيد الإجراءات الإسرائيلية في القدس تحت عنوان إن هذا الموضوع مؤجل للمفاوضات النهائية .

في خضم الحملات الانتخابية المتعاقبة للرئاسة الأميركية شكل موضوع القدس مادة دسمة لتغذية حملات المرشحين ، وكانت مسألة نقل السفارة الأميركية إلى القدس محوراً

بارزاً في كل حملة . ووعد كل المرشحين للرئاسة بدءاً من جيرالد فورد وانتهاء بجورج بوش الابن بتنفيذ هذه الخطوة ، إلا أن هذه الوعود بقيت في إدراجها رغم أن الكونغرس الأميركي اتخذ قراراً في فترة الرئاسة الأولى للرئيس بيل كلينتون يقضي بنقل السفارة إلى القدس ، إلا أن كلينتون استخدم صلاحياته في تأجيل التنفيذ . والمسألة هنا ليست مسألة رغبة أو عدم الرغبة ، لأن الأمر ليس أميركياً صرفاً مهما بلغت الرغبة في إرضاء إسرائيل ، بل تلعب العوامل سالفة الذكر (الخارجية والداخلية) دورها في مثل هكذا قرار ينطوي على محاذير عديدة على المصالح الأميركية . ولا يمكن لأي رئيس أميركي أن يجازف بمصالح أميركا في الدول العربية والإسلامية في سبيل إرضاء دولة هي في الحقيقة لا يمكن أن تخرج عن فلكه مهما كان نظام الحكم فيها ، على خلاف ما هو موجود في الدول العربية والإسلامية . ففي هذه الدول تشكل قضية القدس خطاً أحمر ، ولنتذكر أن الانتفاضة الفلسطينية الثانية (2000) عندما بدأت بزيارة رئيس وزراء إسرائيل أرئيل شارون للمسجد الأقصى ، حركت الشارعين العربي والإسلامي بشكل غير مسبوق ، وتدرك أي إدارة أميركية أن أي إجراء غير مسبوق في هذه المدينة المقدسة قد يجر الويلات على مصالحها ، انطلاقاً من فهمها بأن أصدقاءها من الزعماء العرب وقادة الدول الإسلامية لا يستطيعون – حتى لو توفرت لديهم الرغبة الشخصية – أن يتساهلوا في موضوع حساس مثل موضوع القدس ، لأنهم بذلك يجازفون باستمرارهم في الحكم .

ولكن هذا لا ينفي بالمطلق احتمالية إقدام الولايات المتحدة على تنفيذ هذه الخطوة في توقيت تراه مناسباً ، خاصة وهي ترى أن كثيراً من المحرمات في نظر العالم العربي والإسلامي أصبحت الآن محللات ، من ذلك احتلال الجزء الأكبر من فلسطين الذي أصبح أمراً واقعاً غير خاضع للنقاش سوى لدى بعض الأوساط والأحزاب الدينية والقومية على الساحة العربية وربما في الشارع العربي ولكن بشكل هلامي غير موظف في حركة فاعلة يحسب لها حساب على المدى المنظور .

لقد كان الموقف الأميركي في مباحثات كامب ديفيد الثانية أكثر وضوحاً في انحيازه لإسرائيل وتنكره لقرارات الشرعية الدولية . وكانت الأفكار الأميركية المقدمة للطرفين كحلول وسط هي في الحقيقة مواقف إسرائيلية ولم يتم وضعها بمعزل عن التنسيق مع إسرائيل . ومن نافل القول أن السيادة الفلسطينية على القدس الشرقية وجعل هذه المدينة عاصمة لفلسطين يشكل حل الوسط الواقعي الممكن لحل يراد له أن ينجح علاوة على انسجامه مع قرارات الشرعية الدولية ، إلا أن الولايات المتحدة لم تلتزم بهذا المنطق الذي يشكل الشرط الوحيد لتبوئها موقع الوسيط الحيادي والنزيه ، وجاءت المقترحات الأمريكية

لتقدم حلاً وسطاً للحل الوسط هذا ، من خلال سيناريو تقاسم السيادة على أحياء المدينة وحتى الأماكن المقدسة الإسلامية التي قسمت إلى مساجد وباحات وتحت وفوق (الحرم) . وعندما رفض الجانب الفلسطيني هذه المقترحات وهذا أمر طبيعي ، وعندما فشلت القمة وهذا أمر طبيعي أيضاً ، حمل الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الجانب الفلسطيني مسؤولية الفشل ، وأشاد في الوقت ذاته بالموقف الإسرائيلي ، الأمر الذي يشكل خرقاً فاضحاً لدور الوسيط الذي يفترض فيه أن يمتنع عن إدانة أحد الأطراف ، لأن ذلك يؤثر على مصداقية دور الولايات المتحدة في المستقبل ، حسب تصريح لرئيس أمريكي سابق هو جيمي كارتر الذي رعى اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل .

ماذا بعد ؟ لقد أوصلت قضية القدس عملية السلام إلى مفترق حاسم ، لأن حبل التأجيل لا بد له من نهاية ، وعند هذه النهاية تأتي لحظة الحقيقة ، لحظة دفع المستحقات الضرورية لحل يوفر الاستقرار للمنطقة ، وعلى رأس هذه المستحقات السيادة الفلسطينية الكاملة غير المنقوصة على القدس الشرقية وجعلها عاصمة لدولة فلسطينية ، وتكون القدس الغربية عاصمة لإسرائيل . وهذا ما يتمسك به الجانب الفلسطيني والعربي والإسلامي . وبما أن الإشارات الصادرة من إسرائيل لا تدل على إمكانية موافقتها على هذا الحل مسنودة بموقف الولايات المتحدة ، فإن هذه القضية تبقى عنصر التفجير لأمن واستقرار المنطقة . وما لم يتبلور موقف عربي إسلامي ضاغط على الولايات المتحدة إلى الحد الذي يؤثر على مصالحها ، فإن إسرائيل ستبقى ماضية في سياستها ، والولايات المتحدة ستبقى مستمرة في انحيازها .

هوامش الفصل الأول

1. إبراهيم أبو جابر وجواد الحمد . قضية القدس ومستقبلها . (عمان : دار البشير ، 1997) . ص19 .
2. سعد جريس خوري ، عدنان مسلم وموسى درويش . القدس : دراسات فلسطينية ، إسلامية ، ومسيحية . (القدس : مركز اللقاء للدراسات الدينية والتراثية في الأرض المقدسة ، 1996) . ص187 .
3. يونس عمرو . القدس مدينة الله . (القدس : المعهد المسكوني للدراسات اللاهوتية ، الطنطور ، 1986) . ص52 .
4. المصدر السابق . ص53 .
5. المصدر السابق . ص54 .
6. المصدر السابق . ص55 .
7. نظام العباسي . "عروبة القدس عبر العصور التاريخية" . بحوث الندوة العالمية حول القدس وتراثها الثقافي في إطار الحوار الإسلامي المسيحي . (الرباط : المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو) ، 1995) . ص106 .
8. حمد أحمد عبد الله يوسف . بيت المقدس من العهد الراشدي وحتى نهاية الدولة الأيوبية . (القدس : دائرة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، 1982) . ص10-ص12 .
9. عبد الحميد الكاتب . القدس ، الفتح الإسلامي ، الغزو الصليبي ، الهجمة الصهيونية (بيروت : دار الشروق ، 1994) . ص35 .
10. هنري كتن . القدس . ترجمة إبراهيم الراهب . (دمشق : دار كنعان للدراسات والنشر ، 1997) . ص81 .
11. سمير جريس . القدس ، المخططات الصهيونية ، الاحتلال والتهويد . (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1981) . ص85 .
12. وليد الخالدي . "هكذا تمزقت وحدة القدس الدينية" . جريدة الأيام (رام الله) . 2000/11/23 . ص17 .
13. كيت ماجواير . تهويد القدس الخطوات الإسرائيلية للاستيلاء على القدس . (بيروت : دار الآفاق الجديدة ، 1981) . ص15 .
14. آن لاتندريس . المقاومة الفلسطينية في التغيير المدني في القدس 1967-1994 . (القدس : باسيا ، 1995) . ص23 .

15. القرآن الكريم (آية الإسراء والمعراج) .

16. حسن مصطفى الباشي . القدس بين رؤيتين . (بيروت : دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ، 1997) . ص25 .

17. Ziad Abu-Amr. "The significance of Jerusalem: A muslim prespective". Palestine-Israel Journal. Vol .II (1995). No.2. P23.

18. محمد تيسير التميمي . حقيقة القدس التي يدعون . (بيروت : المركز القومي للنشر ، 1998) . ص53 .

19. محمد هاشم موسى غوشة . فتح بيت المقدس . (القدس : شركة المطبعة العربية الحديثة ، 1995) . ص87 ، ص154 ، ص167 .

20. المصدر السابق . ص140 .

21. خليل عثامنة . "الوجه السياسي لمدينة القدس في صدر الإسلام ودولة بني أمية" . نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس . تحرير عبد الجواد صالح . (جامعة بيرزيت : مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني ، 1998) . ص147 .

22. محمد هاشم موسى غوشة . مصدر سابق . ص165-ص166 .

23. خليل عثامنة . مصدر سابق . ص153 .

24. إبراهيم أبو جابر وآخرون . مصدر سابق . ص209 .

25. نظام العباسي . مصدر سابق . ص108 .

26. محمد هاشم موسى غوشة . مصدر سابق . ص125-ص127 .

27. المصدر السابق . ص125 .

28. عبد الرحمن عياد . "مكانة القدس في الإسلام" . مجلة الإسراء . عدد 24 . (جمادى الأولى / جمادى الآخرة ، 1420 هـ ، آب / أيلول 1999) . ص62

29. المصدر السابق . ص 63 .

30. المصدر السابق . ص67-ص68 .

31. رائف نجم . "عروبة القدس عبر التاريخ" . القدس دراسات فلسطينية إسلامية ومسيحية . (القدس : مركز اللقاء للدراسات الدينية والتراثية في الأرض المقدسة ، 1996) . ص194

32. برنارد سابيلا . القدس الأبعاد الدينية . (القدس : باسيا ، 1995) . ص47 .

33. متري الراهب . "ارتباط المسيحيين بالقدس" ، القدس دراسات فلسطينية إسلامية ومسيحية . (القدس : مركز اللقاء للدراسات الدينية والتراثية في الأرض المقدسة ، 1996) . ص79-ص83 .

34. برنارد سابيلا . مصدر سابق . ص48 .

35. سعد جريس خوري وآخرون . مصدر سابق . ص37 .

36. عارف العارف . المفصل في تاريخ القدس . (القدس : مطبعة المعارف ، ط3 ، 1992) . ص528 .

37. المصدر السابق . ص529-ص531 .

38. برنارد سابيلا . مصدر سابق . ص50 .

39. برنارد سابيلا . مصدر سابق . ص58 .

40. يونس عمرو . مصدر سابق . ص90 .

41. جريدة القدس (القدس) . 1999/12/25 . ص1 .

42. حسن مصطفى الباشي . مصدر سابق . ص2 .

43. إسحاق رايتر . "القدس مسائل دينية وأماكن مقدسة" ، القدس – الأبعاد الدينية . (القدس : الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (باسيا) ، 1995) . ص70-ص74 .

44. عارف العارف . مصدر سابق . ص546 ، ص15 .

45. المصدر السابق . ص544 .

46. Gershon Baskin. Jerusalem of peace. (Jerusalem: Israel, Palestine center for research and information, 1994). P31

47. آن لاتندريس . مصدر سابق . ص58-ص59 .

48. المصدر السابق . ص26-ص28 .

49. عزيز حيدر . "رؤية إسرائيلية لمستقبل القدس" ، نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس ، (جامعة بيرزيت : مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني ، 1998) ص55 .

50. جريدة القدس (القدس) . 1999/5/7 . ص1 .

51. عزيز حيدر . مصدر سابق . ص55 .

52. عيسى الشعيبي . "بيت الشرق بين النص التاريخي والرمزية السياسية" . جريدة القدس (القدس) . 1999/6/7 . ص14 .

53. سامي مسلم . النضال من أجل القدس . (القدس : الجمعية الفلسطينية للشؤون الدولية (باسيا) ، 1996) . ص73 .

54. جريدة القدس (القدس) . 1999/3/12 . ص1 ، ص21 .

55. سمير الزين ونبيل السهلي . القدس والسلام . (الكويت : لجنة يوم القدس ، 1997) . ص55 .

56. المصدر السابق . ص57 .

57. فيصل الحسيني . "الإسرائيليون ملزمون بأن ينهوا احتلالهم لمدينة القدس" . نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس . تحرير عبد الجواد صالح . (جامعة بيرزيت : مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني ، 1998) . ص207 .

58. جريدة القدس (القدس) . 2000/6/26 . ص1 .

59. جريدة القدس (القدس) . 2000/9/20 . ص1 ، ص23 .

60. جريدة القدس (القدس) . 2000/7/27 . ص1 .

61. جريدة القدس (القدس) . 2000/8/1 . ص1 ، ص23 .

62. برنارد سابيلا ، مصدر سابق . ص53 ، ص64 .

63. أسمهان شريتح . "قضية القدس في ضوء قرارات الجامعة العربية ومؤتمرات القمة" . صامد الاقتصادي . العدد 107 ، السنة 19 ، (كانون الثاني – شباط – آذار / 1996) ص55–ص56 .

64. المصدر السابق . ص56–ص57 .

65. المصدر السابق . ص57 .

66. المصدر السابق . ص62 .

67. أحمد يوسف القرعي . القدس من بن غوريون إلى نتانياهو . (باريس : مركز الدراسات العربي الأوروبي ، 1997) . ص43 .

68. جريدة القدس (القدس) . 2000/9/4 . ص1 ، ص22 .

69. جريدة الحياة الجديدة (رام الله) . 2000/3/29 . ص10 .

70. جريدة الحياة الجديدة (رام الله) . 2000/7/31 . ص23 .

71. جريدة الحياة الجديدة (رام الله) . 2000/8/24 . ص1 .

72. جريدة القدس (القدس) . 2000 /9/3 . ص1 .

73. جريدة القدس (القدس) . 2000/8/1 . ص22 .

74. جريدة القدس (القدس) . 2000/9/4 . ص1 .

75. سامي مسلم . مصدر سابق . ص119-ص120 .

76. المصدر السابق . ص121 .

77. المصدر السابق . ص122 .

78. جريدة القدس (القدس) . 2000/9/20 . ص1 ، ص22 .

79. جريدة الحياة الجديدة (رام الله) . 1999/10/3 . ص1 ، ص18 .

80. جريدة الأيام (رام الله) . 2001/1/31 . ص9 .

81. جريدة القدس (القدس) . 2000/5/27 . ص8 .

82. جريدة القدس (القدس) . 1997/3/18 . ص6 .

83. جريدة القدس (القدس) . 1997/3/3 . ص8 .

84. عزيز حيدر . "السياسة الإسرائيلية تجاه مستقبل القدس" . السياسة الفلسطينية . العدد 13 ، (1997) ص131-ص133 .

85. المصدر السابق . ص133 .

86. PASSIA. Documents on Jerusalem. (Jerusalem: Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs, 1996). P110.

87. هالة منصور . "الرؤية الإسرائيلية للقدس" . صامد الاقتصادي . عدد 107 ، السنة 19 . (كانون الثاني – شباط – آذار / 1997) . ص161 .

88. خليل التفكجي . "تهويد القدس ، حقائق وأرقام" . مجلة الدراسات الفلسطينية . عدد 22 (ربيع 1995) . ص121-ص131 .

89. جريدة القدس (القدس) . 1999/6/17 . ص1 .

90. وليد الخالدي . "هكذا تمزقت وحدة القدس الدينية" . جريدة الأيام (رام الله) . 2000/11/23 . ص17 .

91. المصدر السابق . ص17 .

92. سمير جريس . مصدر سابق . ص40-ص41 .

93. وليد الخالدي . "هكذا تمزقت وحدة القدس الدينية" . مصدر سابق . ص17 .

94. أحمد خليفة . "الانتخابات الإسرائيلية" . مجلة الدراسات الفلسطينية . العدد 27 (1996) . ص94-ص98 .

95. دوري غولد . "القدس ، الحل الدائم في دراسة لمركز يافي" . مجلة الدراسات الفلسطينية . عدد 26 ، (1996) . ص30 .

96. جريدة القدس (القدس) . 2000/5/27 . ص18 .

97. المصدر السابق . ص18 .

98. جريدة القدس (القدس) . 2001/2/3 . ص6 .

99. جريدة الأيام (رام الله) . 1997/1/7 . ص1 .

100. أحمد خليفة . مصدر سابق . ص94-ص98 .

101. انتصار الشنطي ."الولايات المتحدة الأمريكية وقضية القدس". صامد الاقتصادي . عدد 107 ، سنة 19 (كانون الثاني – شباط – آذار / 1997) . ص175-ص176 .

102. Donald Neff. "Jerusalem in U.S policy". Journal of Palestine Studies. Vol. XXIII, no.1, Issue 89. (Autumn 1993). P27

103. نصير عاروري . "الرؤية الأمريكية والدولية تجاه القدس" . نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس . تحرير عبد الجواد صالح . (جامعة بيرزيت : مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني ، 1998) . ص84 .

104. مصدر سابق . Donald Neff. P20 .

105. انتصار الشنطي . مصدر سابق . ص171 .

106. نصير عاروري . مصدر سابق . ص84 .

107. مصدر سابق . Donald Neff. P21-P22 .

108. انتصار الشنطي . مصدر سابق . ص175 .

109. المصدر السابق . ص172 .

110. المصدر السابق . ص177 .

111. محمود عواد (جمع وتصنيف) . القدس في قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947 . (عمان : اللجنة الملكية لشؤون القدس ، 1995) . ص502-ص504 .

112. Jody Boudreault and Yasser Salaam. (Editors). U.S official statements (the status of Jerusalem). (Washington, D. C: Institute for Palestine studies, 1992). P.66-67.

113. انتصار الشنطي . مصدر سابق . ص181 .

114. تشريل روبنبرغ . "إدارة بوش والفلسطينيون ، إعادة تقييم" . فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون . تحرير ميخائيل سليمان . (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996) . ص301 .

115. برهان الدجاني . مفاوضات السلام المسار والخيارات والاحتمالات . (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1994) . ص40 .

116. نصير عاروري . مصدر سابق . ص90 .

117. المصدر السابق . ص91 .

118. المصدر السابق . ص91 .

119. Walid Khalidi. Islam, the west and Jerusalem. (Washington D. C,: George Town University, 1996). P19

120. جريدة القدس (القدس) . 2001/3/18 . ص1 .

121. المصدر السابق . ص1 ، ص22 .

122. سمير جريس . مصدر سابق . ص27 .

123. محمود عواد . مصدر سابق . ص1-ص2 .

124. المصدر السابق . ص39 ، ص81 .

125. المصدر السابق . ص483 ، ص486 ، ص489 .

126. المصدر السابق . ص504 ، ص505 .

127. جريدة الأيام (رام الله) . 2000/12/2 . ص1 .

128. جريدة الأيام (رام الله) . 2000/12/2 . ص21 .

129. مايكل دمبر . "المجموعة الأوروبية والقدس" . شؤون تنموية . المجلد الخامس . عدد 2 و 3 . (1996) . ص45 .

130. مصدر سابق . PASSIA. Documents on Jerusalem. P223

131. جريدة القدس (القدس) . 1999/6/12 . ص7 .

132. جريدة القدس (القدس) . 1999/3/12 . ص1 .

133. مصدر سابق . PASSIA. Documents on Jerusalem. P222

134. المصدر السابق . P222 .

135. جريدة القدس (القدس) . 1999/6/12 . ص7 .

136. نصير عاروري . مصدر سابق . ص94-ص95 .

137. جريدة القدس (القدس) . 1999/7/11 . ص3 .

138. جريدة الحياة الجديدة (رام الله) . 1999/10/3 . ص1 ، ص18 .

139. جريدة القدس (القدس) . 2000/11/26 . ص1 .

140. أدمون فرحات . القدس في الوثائق الفاتيكانية . (بيروت : دار النهار للنشر ، 1991) . ص48 ، ص188 .

141. المصدر السابق . ص49 .

142. المصدر السابق . ص189 .

143. إبراهيم أبو جابر . مصدر سابق . ص520 .

144. المصدر السابق . ص520-ص521 .

145. جريدة القدس (القدس) . 1997/2/1 . ص9 .

146. Jerusalem Post (Jerusalem). 23/7/1994. P2

147. أسامة حلبي . الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب . (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1997) . ص76

148. سامي مسلم . مصدر سابق . ص108-ص109 .

149. جريدة القدس (القدس) . 1998/10/31 . ص2 .

150. جريدة القدس (القدس) . 2000/8/7 . ص7 .

هوامش الفصل الثاني

1. Henry Cattan. "The status of Jerusalem under International Law and United Nation Resolutions". Middle East Council of Churches Perspectives. (July 1990). P44.
2. هنري كتن . مصدر سابق . ص29 .
3. PASSIA. Documents on Jerusalem. P3 . مصدر سابق
4. هنري كتن . مصدر سابق . ص30-31 .
5. Henry Cattan. Jerusalem. (London: Croom Helm, 1981) P13.
6. عبد الناصر الفرا . "القانون الدولي ووضع القدس" جريدة القدس (القدس) . 2000/11/28 . ص15 .
7. Henry Cattan. Palestine and International law. (London: Longman L.t.d., 1973). P13.
8. الحسن بن طلال . القدس دارسة قانونية . (عمان : لونغمان لجنة النشر ، 1979) . ص2 .
9. المصدر السابق . ص3 .
10. أمين دواس . "حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير" . صامد الاقتصادي . عدد 78 ، السنة الرابعة . (كانون الثاني- شباط – آذار / 1992) . ص12 .
11. عبد الناصر الفرا . مصدر سابق . ص15 .
12. الحسن بن طلال . مصدر سابق . ص15-ص16 .
13. Musa E. Mazzawi. Palestine and the law. (London: Ithaca press, 1997) P88.
14. محمد ماجد الحزماوي . "الحقوق العربية الفلسطينية في القدس ما بين الشرعية الدولية وسياسة التهويد الإسرائيلية" . أبحاث الندوة السابعة ، "الحقوق العربية الثابتة في القدس" 5-8 / تشرين الأول 1996 ، عمان ، (عمان : لجنة يوم القدس ، 1996) . ص274-ص275 .
15. المصدر السابق . ص275 .
16. كمال قبعة . "مشكلة القدس في ضوء مبادئ وقرارات الشرعية الدولية" . صامد الاقتصادي . عدد 87 (كانون الثاني – شباط – آذار / 1992) . ص96-97 .
17. محمود عواد . مصدر سابق . ص7 .
18. المصدر السابق . ص28 .

19. المصدر السابق . ص25-ص27 .
20. المصدر السابق . ص25-ص27 .
21. المصدر السابق . ص130 .
22. نبيل الرملاوي . "حقوق الشعب الفلسطيني في ضوء القانون الدولي" . شؤون فلسطينية . عدد 225-226 . (كانون الأول / ديسمبر 1991 - كانون الثاني / يناير 1992) . ص54 .
23. محمد ماجد الحزماوي . مصدر سابق . ص282 .
24. سمير جريس . مصدر سابق . ص28 .
25. المصدر السابق . ص30 .
26. عبد القادر ياسين . "كيف قوضت إسرائيل مشروع تدويل القدس" . صامد الاقتصادي . عدد 107 ، السنة 19 ، (كانون الثاني - شباط - آذار ، 1997) ص134-ص135 .
27. منى أسعد . "القدس في الأمم المتحدة" . صامد الاقتصادي . عدد 107 ، السنة 19 ، (كانون الثاني - شباط - آذار / 1997) . ص31 .
28. المصدر السابق . ص32 .
29. أسامة حلبي . الوضع القانوني لمدنية القدس ومواطنيها العرب . مصدر سابق . ص46-ص47 .
30. المصدر السابق . ص47 .
31. الحسن بن طلال . مصدر سابق . ص26 .
32. المصدر السابق . ص27 .
33. هنري كتن . القدس . مصدر سابق . ص96 .
34. محمود عواد . مصدر سابق . ص31 .
35. هاني الياس الحديثي وعصام فاهم العامري . "الحقوق العربية الفلسطينية في القدس ما بين الشرعية الدولية وسياسة التهويد الإسرائيلية" . أبحاث الندوة السابعة بعنوان ، الحقوق العربية الثابتة في القدس . 5-8 تشرين الأول 1996 . (عمان : لجنة يوم القدس ، 1996) . ص312 .
36. المصدر السابق . ص313 .
37. هنري كتن . القدس . مصدر سابق . ص97 .
38. هنري كتن . القدس . مصدر سابق . ص97 .
39. المصدر السابق . ص97-ص98 .

40. W. Thomas Mallison and Sally V. Mallison. The Palestine problem. (London: Longman Group Limited, 1986) P210.

41. المصدر السابق . P213-P241 .

42. Musa E. Mazzawi . المصدر السابق . P102 .

43. المصدر السابق . P103 .

44. هنري كتن . القدس . مصدر سابق . ص99 .

45. عبد الرحمن الصالحي . "مسألة تدويل القدس بين السياسة والقانون الدولي" . شؤون فلسطينية . عدد 202 ، (كانون الثاني 1990) . ص44 .

46. الحسن بن طلال . مصدر سابق . ص23 .

47. Julius Stone. Israel and Palestine, Assault on the Law of Nations. London: The Johns Hopkins University press, 1981). P50

48. الحسن بن طلال . مصدر سابق . ص25 .

49. المصدر السابق . ص25-ص26 .

50. المصدر السابق . ص25 .

51. عبد القادر ياسين . "كيف قوضت إسرائيل مشروع تدويل القدس" مصدر سابق . ص135 .

52. Shlomo Slonim. Jerusalem in America's Foreign Policy 1947-1997. (London: kluwer Law International, 1998.) P131-P132.

53. الحسن بن طلال . مصدر سابق . ص27 .

54. نصير عاروري . مصدر سابق . ص81 .

55. محمد الفرا . "قضية القدس على الساحتين الدولية والعربية" . مجلة شؤون عربية . عدد 40 (كانون الأول 1984) . ص9 .

56. مصدر سابق . Musa E. Mazzawi . P96-P97

57. هنري كتن . مصدر سابق . ص111 .

58. عثمان التكروري ومر ياسين . الضفة الغربية وقانون الاحتلال الحربي . (القدس : مركز الدراسات الفلسطينية ، 1986) . ص7-ص10 .

59. رزق شقير . القدس ، الوضع القانوني والتسوية الدائمة . (رام الله : الحق ، 1996) . ص10 .

60. أسامة حلبي . القدس ، آثار ضم القدس إلى إسرائيل على حقوق ووضع سكانها العرب . (القدس : بآسيا ، 1990) ص75 .

61. عبد الله أبو عيد . "إسرائيل واتفاقية جنيف الرابعة" . صامد الاقتصادي . العدد 7 ، 8 . السنة الرابعة ، (كانون الثاني – شباط – آذار / 1992) . ص124–ص125 .

62. أسامة حلبي . الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب . مصدر سابق ص49 .

63. المصدر السابق . ص49 .

64. المصدر السابق . ص50 .

65. المصدر السابق . ص51 .

66. Paul J.I.M. de Waart. The legal Status of Palestine under International Law. (Bir Zeit: Bir Zeit University law Center, 1995) P23-P24.

67. أسامة حلبي . الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب . مصدر سابق . ص51 .

68. أسامة حلبي . القدس آثار ضم القدس إلى إسرائيل على حقوق ووضع سكانها العرب . مصدر سابق . ص67 .

69. المصدر السابق . ص68 .

70. المصدر السابق . ص69 .

71. أسامة حلبي . الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب . مصدر سابق . ص54 .

72. توماس ماليسون . "قضية القدس في القانون الدولي ، الوضع القانوني والانطلاق نحو الحل" . الباحث . عدد 24 ، سنة 4 ، تموز – كانون أول / 1982) . ص119–ص200 .

73. اللجنة الدولية للصليب الأحمر . اتفاقية جنيف المؤرخة في 12 / آب – أغسطس 1949 . (جنيف : اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، 1987) .

74. Adam Roberts and Richard Guelf. (eds). Documents on the laws of war. (oxford: Clarendon press, 1989). PP52- P53).

75. المصدر السابق . ص311–ص312 .

76. المصدر السابق . ص312 .

77. كمال قبعه . مصدر سابق . ص96 .

78. منى أسعد . مصدر سابق . ص31 .

79. محمود عواد . مصدر سابق . ص473–ص475 .

مكتبة جامعه بيرزيت الرئيسية

80. المصدر السابق . ص32-ص35 .

81. المصدر السابق . ص36-ص37 .

82. المصدر السابق . ص33 .

83. المصدر السباق . ص33-34 .

84. United Nations. The origins and Evolution of the Palestine Problem 1917-1988. New York. United Nations, 1990. P98-P110.

85. المصدر السابق . ص180 .

86. محمود عواد . مصدر سابق . ص1-ص32 .

87. W. Thomas Mallison and Sally V. Mallison . P215 . مصدر سابق

88. المصدر السابق . P212 .

89. محمود عواد . مصدر سابق . ص39 .

90. المصدر السابق . ص40 .

91. W. Thomas Mallison and Sally V. Mallison. P217 . مصدر سابق

92. المصدر السابق . P218 .

93. نصير عاروري . مصدر سابق . ص82 .

94. هاني الياس الحديثي وعصام فاهم العامري . مصدر سابق ص314 .

95. محمود عواد . مصدر سابق . ص41 ، ص44 ، ص48 ، ص50-ص53 ، ص59 .

96. المصدر السابق . ص41-ص43 .

97. مصطفى محمود عفيفي . "وضع قرارات هيئة الأمم المتحدة موضع التنفيذ . أبحاث الندوة السابعة بعنوان "الحقوق العربية الثابتة في القدس" 5-8 / تشرين الأول 1996. (عمان : لجنة يوم القدس ، 1996) . ص337 .

98. يوسف محمد يوسف القراعين . حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير . (عمان : دار الجليل للنشر ، 1983) . ص163 .

99. W. Thomas Mallison and Sally V. Mallison. P218 . مصدر سابق

100. محمود عواد . مصدر سابق . ص65-ص67 .

101. محمود عواد . مصدر سابق . ص77-ص80 .

102. W. Thomas Mallison. And Sally V. Mallison. P219 . مصدر سابق

103. المصدر السابق . P219 .

104. محمود عواد . مصدر سابق . ص127-ص130 ، ص404 .

105. مصطفى محمود عفيفي . مصدر سابق . ص 346-ص347 .

106. إبراهيم شعبان . "الآثار القانونية لإقامة الدولة الفلسطينية" . السياسة الفلسطينية . العدد 24 ، السنة 6 ، (خريف 1999) . ص78 .

107. جريدة الحياة الجديدة (رام الله) . 2000/10/22 . ص9 .

108. جريدة الأيام (رام الله) . 2000/12/2 . ص21 .

109. جريدة الأيام (رام الله) . 2000/12/10 . ص3 .

110. محمود عواد . مصدر سابق . ص483 .

111. المصدر السابق . ص483 .

112. المصدر السابق . ص486 .

113. المصدر السابق . ص486 .

114. مصدر سابق . W. Thomas Mallison. And Sally V. Mallison. P221

115. محمود عواد . مصدر سابق ص487-ص488 .

116. مصدر سابق . W. Thomas Mallison. And Sally V. Mallison. P222

117. المصدر السابق . P223 .

118. المصدر السابق . P223 .

119. محمود عواد . مصدر سابق . ص489-ص490 .

120. المصدر السابق . ص489 .

121. المصدر السابق ص490 .

122. المصدر السابق . ص 491-ص492 .

123. مصدر سابق . W. Thomas Mallison. And Sally V. Mallison. P224

124. محمود عواد . مصدر سابق . ص494-ص495 ، ص497-ص499 .

125. المصدر السابق . ص496 .

126. المصدر السابق . ص496 .

127. المصدر السابق . ص496 .

128. المصدر السابق . ص494-ص495 .

129. المصدر السابق . ص497-ص499 .

130. انتصار الشنطي . مصدر سابق . ص170-ص171 .

131. المصدر السابق . ص171 .

132. محمود عواد . مصدر سابق . ص502-ص503 .

133. المصدر السابق . ص504-ص505 .

134. المصدر السابق . ص505 .

135. المصدر السابق . ص507-ص508 ، ص509-ص510 .

136. أسامة حلبي . الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب مصدر سابق ص57 .

137. محمود عواد . مصدر سابق . ص513-ص514 .

138. المصدر السابق . ص513 .

139. المصدر السابق . ص515-ص516 .

140. المصدر السابق . ص517 ، ص518 ، ص519 .

141. المصدر السابق . ص520-ص521 .

هوامش الفصل الثالث

1. أحمد سامح الخالدي ، وحسين جعفر آغا . "الدولتان العظيمتان والمنطقة ، بعض آثار التغييرات الأخيرة" . مجلة الدراسات الفلسطينية . العدد1 . (شتاء 1991) . ص11-ص12 .

2. Richard k. Herrmann. "Russian Policy in the Middle East: Strategic change and Tactical Contradictions". The Middle East Journal. Vol. 48. No4. (Autumn 1994) P456.

3. ستيفن غرين . الانحياز ، علاقات أمريكا السرية بإسرائيل . ط2 . (القدس : شركة الخدمات النشرية المستقلة المحدودة ، 1992) . ص8 .

4. William B. Quandt. "Lyndon Johnson and the june 1967 war: What Color was the light?" The Middle East Journal. Vol, 46. No. 2 (spring 1992). P200-P201.

5. ستيفن غرين . مصدر سابق . ص8 .

6. ستيفن غرين . مصدر سابق . ص8-ص9 .

7. Madiha Rashid Al Madfai. Jordan, the United States and the Middle East Peace Process 1974-1991. (Cambridge: Cambridge University Press, 1993) P31.

8. ستيفن غرين . مصدر سابق . ص8-ص9 .

9. المصدر السابق . ص8 .

10. نظام شرابي . أمريكا والعرب . (لندن : رياض الريس للكتب والنشر ، 1990) . ص120 .

11. مصدر سابق . Madiha Rashid Al Madfai. P33

12. دان تشيرجي . أمريكا والسلام في الشرق الأوسط . ترجمة محمد مصطفى غنيم . (القاهرة : دار الشروق ، 1993) . ص70 .

13. غازي ربايعة . استراتيجية القوتين العظميين في الشرق الأوسط ، 1976-1980 . (د.م. : د.ن. ، 1980) . ص70 .

14. غسان سلامة . "أربع أوراق حول السياسة الأمريكية في المنطقة العربية" . المستقبل العربي . العدد 30 ، (تموز 1981) . ص156 .

15. مصدر سابق . Madiha Rashid Al Madfai. P35

16. Graham. E. Fuller. "The Middle East in Us-Soviet Relations". Middle East Journal. Vol. 44, No. 3 (Summer 1990) P419.

17. Christopher Layne and Benjamin Schwarz. "American Hegemony without an Enemy". Foreign Policy. No. 92, (Fall 1993) P5.

18. Richard Murphy. "American Policy Towards Jerusalem: Where It has been and Where Is it Going?". The International conference on Jerusalem. Dec. 13,14, 15, 1999. (London: The Royal Institute for International Affairs, 1999). P1.

19. المصدر السابق . P2 .

20. Stephen Zenues. "U.S Policy Towards Jerusalem: Clintons Shift to the Right". Middle East Policy. Vol. III, No 3. (1994) P83.

21. Donald Neff. "Jerusalem in U.S Policy". P31 . مصدر سابق

22. المصدر السابق . P31-P32 .

23. Donald Neff. Fallen Pillars: U.S Policy Towards Palestine and Israel Since 1945. (Washington D.C: Institute for Palestine Studies, 1995). P132.

24. المصدر السابق . P133 .

25. Donald Neff. "Jerusalem in U.S Policy". P30 . مصدر سابق

26. Donald Neff. Fallen Pillars. P133 . مصدر سابق

27. المصدر السابق . P133-P134 .

28. Donald Neff. Fallen Pillars. P134 . مصدر سابق

29. Jody Boudreault and Yasser Salaam. P9 . مصدر سابق

30. Donald Neff. Fallen Pillars. P135 . مصدر سابق

31. المصدر السابق . P135-P136 .

32. المصدر السابق . P136 .

33. Jody Boudreault and Yasser Salaam. P9-P10 . مصدر سابق

34. Donald Neff. Fallen Pillars. P136-P137 . مصدر سابق

35. Donald Neff. "Jerusalem in U.S Policy". P31-P32 . مصدر سابق

36. Jody Boudreault and Yasser Salaam. P11 . مصدر سابق

37. Jody Boudreault and Yasser Salaam. P22 . مصدر سابق

38. المصدر السابق . P24-P25 .

39. Naseer Aruri. The Obstruction of Peace. (Maine: Common Courage, Press, 1995) P315-P316.

40. المصدر السابق . P316-P318 .

41. Donald Neff. Fallen Pillars. P139 . مصدر سابق

42. المصدر السابق . P139- P140 .

43. المصدر السابق . P140 .

44. مصدر سابق . Nasseer Aruri. P311

45. مصدر سابق . Jody Boudreault and Yasser Salaam. P23-P25

46. محمود عواد . مصدر سابق . ص39-ص40 .

47. مصدر سابق . Jody Boudreault and Yasser Salaam. P25

48. الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية . القدس والسياسة الأمريكية (كتيب) . (القدس : باسيا . د.ت.) ص19 .

49. مصدر سابق . Jody Boudreault and Yasser Salaam. P26

50. محمود عواد . مصدر سابق . ص486 ، ص489-ص490 .

51. الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية . القدس والسياسة الأمريكية . مصدر سابق . ص33 .

52. مصدر سابق . Donald Neff. Fallen Pillars. P141

53. محمود عواد . مصدر سابق ص486 ، ص489-ص490 .

54. المصدر السابق . ص489-ص490 .

55. Ruth Lapidoth and Moshe Hirsch. The Jerusalem Question and Its Resolution: Seclected Documents. (Dordrecht: Martinus Nijhoff Publishers, 1994). P236- P239.

56. المصدر السابق . P275- P276 .

57. مصدر سابق . Donald Neff. Fallen Pillars. P134

58. المصدر السابق . P143- P144 .

59. المصدر السابق . P144 .

60. المصدر السابق P143 .

61. المصدر السابق . P143 .

62. مصدر سابق . Jody Boudreault and Yasser Salaam. P41

63. ريتشارد نيكسون . أمريكا والفرصة التاريخية . ترجمة محمد زكريا إسماعيل . (بيروت : مكتبة بيسان ، 1992) ص34-ص35 .

64. مصدر سابق . Jody Boudreault and Yasser Salaam. P40

65. المصدر السابق . P42- P43 .

66. المصدر السابق . P43 .

67. وحيد عبد المجيد . "الانتخابات الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط" . السياسة الدولية ، عدد 79 (يناير 1985) ص38 .

68. الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية . القدس والسياسة الأمريكية . مصدر سابق . ص34 .

69. مصدر سابق . Jody Boudreault and Yasser Salaam. P45-P46

70. محمود عواد . مصدر سابق ص50-ص51 .

71. ناديه رمسيس فرح . "دور جماعات الضغط في التأثير على وضع القرار الأمريكي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي" . السياسة الدولية . عدد 72 (أكتوبر 1984) . ص110-ص112 .

72. مصدر سابق . Ruth Lapidoth and Moshe Hirsch. P313

73. محمود عواد . مصدر سابق ص53-ص54 .

74. المصدر السابق . ص494-ص495 .

75. مصدر سابق . Donald Neff. Fallen Pillars. P144

76. محمود عواد . مصدر سابق ص496 .

77. مصدر سابق . Ruth Lapidoth and Moshe Hirsch.. P322

78. المصدر السابق . P351 .

79. المصدر السابق . P351 .

80. مصدر سابق . Donald Neff. Fallen Pillars. P145

81. المصدر السابق . P145 .

82. مصدر سابق . Stephen Zenues. P58

83. هشام الدجاني . الإدارات الأمريكية وإسرائيل . مصدر سابق ص133 .

84. مصدر سابق . Richard Murphy. P7

85. المصدر السابق . P8 .

86. مصدر سابق . Jody Boudreault and Yasser Salaam. P63-P64

87. المصدر السابق . P63- P64 .

88. المصدر السابق . P67- P68 .

89. المصدر السابق . P68- P69 .

90. Walid khalidi. "Implications of the U.S. Embassy Relocation". Jerusalem Quarterly File. Vol. 8, (Spring 2000) P5- P7.

91. مصدر سابق . Jody Boudreault and Yasser Salaam. P85-P86

92. مصدر سابق . Stephen Zenues. P85

93. المصدر السابق . P86 .

94. مصدر سابق . Naseer Aruri. The Obstruction of Peace. P317

95. مصدر سابق . Madiha Rashid Al Madfai. P155

96. المصدر السابق . P155- P156 .

97. مصدر سابق . Donald Neff. Fallen Pillars. P145

98. مصدر سابق . Jody Boudreault and Yasser Salaam. P89-P90

99. المصدر السابق . P90 .

100. المصدر السابق . P89-P90 .

101. مصدر سابق . Madiha Rashid Al-Madfai. P100

102. مصدر سابق . Jody Boudreault and Yasser Salaam. P86-P87

103. Journal of Palestine Studies. "Documents. D3. United States congress Loan Guarantees Legislation, Washington, D.C. 5 October 1992". Issue 86. Vol. XXII, No.2 (Winter 1993) P158- P161.

104. وليم ب. كوانت . عملية السلام ، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي-الإسرائيلي منذ 1967 . (القاهرة : مركز الأهرام ، 1994) . ص472 .

105. مصدر سابق . Naseer Aruri, The Obstruction of Peace. P326-P327

106. مصدر سابق . Ruth lapidoth and Moshe Hirsch. P452

107. مصدر سابق . Stephen Zenues. P87

108. مصدر سابق . PASSIA. Documents on Jerusalem. P184

109. مصدر سابق . Stephen Zenues. P87-P88

110. المصدر السابق . P89 .

111. مصدر سابق . Madiha Rashid Al Madfai. P115

112. المصدر السابق . P115- P116 .

113. مصدر سابق . Stephen Zenues. P86

114. فتحي حسن عطوة . "القدس في الانتخابات الأمريكية" . السياسة الدولية . عدد 77 . (يوليو 1984) ص110 .

115. Journal of Palestine Studies. "Documents: D3. President Bill Clinton address to annual AIPAC Convention, Washington. 7, May 1995 (excerpts)". Issue 96 Vol. XXIV, no.4 (Summer 1995). P155.

116. جريدة القدس (القدس) . 1997/6/16 . ص1 .

117. فواز جرجس . مصدر سابق . ص81 .

118. عبد المنعم سعيد . "المقدمة والمنهج في صنع السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي" . السياسة الدولية . عدد 78 (أكتوبر 1984) . ص74 .

119. Steven L. Spiegel. "U.S. policy makers in the Middle East, the activist impulse and the global vision". Journal of Arab Affairs. Vol. 4, No. 2, Fall 1985. P72.

120. فواز جرجس . مصدر سابق . ص80 .

121. جمال عبد الجواد . "البيروقراطية وصنع القرار" . السياسة الدولية . عدد 78 (أكتوبر 1984) . ص115 .

122. هالة سعودي . "الكونغرس والصراع العربي الإسرائيلي" . السياسة الدولية . عدد 78 ، (أكتوبر 1984) . ص86 .

123. نانيس مصطفى خليل . "الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية" . السياسة الدولية . العدد 127 ، (يناير 1997) . ص83 .

124. هالة سعودي . مصدر سابق . ص86 .

125. المصدر السابق . ص86-ص87 .

126. منار الشوربجي . "أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية داخل أمريكا" . السياسة الدولية . عدد 125 ، (يوليو 1996) . ص108 .

127. آسيا الميهي . "الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية" . السياسة الدولية . عدد 127 ، (شباط 1996) . ص85 .

128. المصدر السابق . ص88 .

129. مصدر سابق . Donald Neff. Fallen Pillars. P133

130. فتحي حسن عطوة . مصدر سابق . ص108 .

131. المصدر السابق . ص108 .

132. مصدر سابق . Donald Neff. Fallen Pillars. P145

133. مصدر سابق . Ruth lapidoth and Moshe Hirsch. P377-P381

134. المصدر السابق . P377- P382 .

135. المصدر السابق . P377- P382 .

136. فتحي حسن عطوة . مصدر سابق . ص108-ص109 .

137. مصدر سابق . Jody Boudreault and Yasser Salaam. P68 مصدر سابق

138. المصدر السابق . P69- P73 .

139. المصدر السابق . P73 .

140. فتحي حسن عطوة . مصدر سابق ص109 .

141. مصدر سابق . Jody Boudreault and Yasser Salaam. P69

142. مصدر سابق . Ruth lapidoth and Moshe Hirsch. P402-P404

143. مصدر سابق . Jody Boudreault and Yasser Salaam. P80

144. المصدر السابق . P118 .

145. Journal of Palestine Studies. "Documents: D2 Hearing of the Senate Foreign Relation, Committee for the Confirmation of John kelly as Assistant Secretary of State for Near East and South Asian Affairs. Washington, D.C. 5, June 1989 (excerpts)". Issue 73, Vol. XIX. No1. (Autumn 1989) P160-161.

146. أنيس فوزي قاسم . "هل تصبح القدس مقراً للسفارة الأمريكية في إسرائيل" . أبحاث الندوة الأولى 2-5 أكتوبر 1989 . (الكويت : لجنة يوم القدس ، 1989) ص317 .

147. مصدر سابق . Richard Murphy. P5

148. مصدر سابق . Naseer Aruri. The Obstruction of Peace. P318

149. Journal of Palestine Studies. "Documents: D5 Concurrent Resolution on Jerusalem, U.S Senate (S. Con. Res 106) and U.S House of Representatives (H. Con. Res. 290), Washington, D. C. 22, march and 23 April 1990, Respectively". Issue 76, Vol. XIX, no 4. (1990) P182.

150. المصدر السابق . P183 .

151. مصدر سابق . Jody Boudreault and Yasser Salaam. P86

152. مصدر سابق . Ruth lapidoth and Moshe Hirsch. P451

153. المصدر السابق . P167- P169 .

154. المصدر السابق . P167- P168 .

155. مصدر سابق . Naseer Aruri, The Obstruction of Peace. P322

156. المصدر السابق . P322- P323 .

157. المصدر السابق . P322 .

158. المصدر السابق . P322 .

159. المصدر السابق . P322- P323 .

160. المصدر السابق . P329 .

161. المصدر السابق . P329 .

162. أحمد رويضي . تقييد الوجود العربي وتعزيز التواجد اليهودي في القدس . (القـدس : مركز القدس للنساء ، 1997) . ص120 .

163. مصدر سابق . Richard Murphy. P5

164. المصدر السابق . P5- P6 .

165. المصدر السابق . P5 .

166. المصدر السابق . P6 .

167. مصدر سابق . Naseer Aruri, The Obstruction of Peace. P336

168. المصدر السابق . P336-P337 .

169. مصدر سابق . PASSIA. Documents on Jerusalem. P190-P191

170. Journal of Palestine Studies. "Documents: D6 Senate of the United States 104 the congress, First Session, S. 770 (Jerusalem Embassy Relocation implementation Act of 1995), Washington, 9, May 1995". Issue 96, Vol. XXIV, No4. (Summer 1995) P158-160.

171. مصدر سابق . PASSIA. Documents on Jerusalem. P196-P198

172. المصدر السابق . P196-P197 .

173. المصدر السابق . P196-P198 .

174. مصدر سابق . Richard Murphy. P5

175. المصدر السابق . P5 .

176. المصدر السابق . P5- P6 .

177. مصدر سابق . PASSIA. Documents on Jerusalem. P200.

178. المصدر السابق . P204 .

179. المصدر السابق . P204 .

180. مصدر سابق . Shlomo Slonim. P330-P331.

181. مصدر سابق . PASSIA. Documents on Jerusalem. P198-P200

182. مصدر سابق . PASSIA. Documents on Jerusalem. P198-P200

183. مصدر سابق . Naseer Aruri, The Obstruction of Peace. P339

184. مصدر سابق . PASSIA. Documents on Jerusalem. P194-P195

185. مصدر سابق . Naseer Aruri, The Obstruction of Peace. P340

186. إدوارد تيفين . اللوبي الصهيوني ، اليهود وسياسة أمريكا الخارجية . ترجمة محمود زايد . ط2 (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 1989) . ص20 .

187. شفيق مقار . المسيحية والتوراة . (لندن : رياض الريس للكتب والنشر ، 1992) . ص19-ص17 .

188. يوسف الحسن . البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الصهيوني . (رسالة دكتوراه . دراسة في الحركة المسيحية الأصولية الأمريكية) . (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1990) . ص139 .

189. المصدر السابق . ص129 .

190. المصدر السابق . ص129-ص130 .

191. المصدر السابق . ص130-ص131 .

192. المصدر السابق . ص132 .

193. المصدر السابق . ص133 .

194. المصدر السابق . ص137 .

195. المصدر السابق . ص138 .

196. المصدر السابق . ص140 .

197. المصدر السابق . ص141 .

198. المصدر السابق . ص143 .

199. المصدر السابق . ص145 .

200. فايز سارة . اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وأوروبا . (د.م. : منشورات دار الكرمل ، 1998) ، ص34 .

201. المصدر السابق . ص34-ص35 .

202. المصدر السابق . ص36 .

203. موسى السيد . "الإعلام الصهيوني في الولايات المتحدة والبنية الاقتصادية والسياسية" . شؤون فلسطينية . عدد 229-230 (نيسان - أيار/1992) . ص78-ص80 .

Nancy Jo Nelson. "The Zionist Organizational Structure". Journal .204
of Palestine Studies. Issue 37, Vol.X, no.1 (Autumn. 1980).
P80-P81.

Khalid Elgindy. "AIPAC 1995: Politics and Priorities". Journal .205
of Palestine Studies. Issue 96. Vol XXIV, No.4, (Summer 1995).
P83-P84.

Internet. Htt//www.aipac.org/whatis/why.htm.AIPAC's Agenda. .206
4/9/1999. P1.

207. المصدر السابق . P2 .

208. المصدر السابق . P3-P4 .

209. حليم بركات . "العلاقة الأميركية الإسرائيلية من يفيد من ؟" جريدة الأيام .
(رام الله) . 1998/5/17 . ص15 .

210. المصدر السابق . ص15 .

211. المصدر السابق . ص15 .

Journal of Palestine Studies. "Avinoam Bar - Yousef: (The Jews .212
who run Clinton's cabinet), Maariv, Tel Aviv, 2, September 1994.
(Excerpts)". Issue 94. Vol. XXIV, No2, (Winter 1995) P148-P149.

213. المصدر السابق . P149 .

214. حليم بركات . مصدر سابق . ص15 .

215. المصدر السابق . ص15 .

216. خليل جهشان . "القدس في الانتخابات الأمريكية" . مفتاح "القدس والانتخابات
الأميركية" وقائع اللقاء المفتوح . (المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي
والديمقراطي) 2000/5/25 . ص1 .

217. المصدر السابق . ص3 .

218. كميل منصور . الولايات المتحدة وإسرائيل العروة الأوثق . (بيروت : مؤسسة
الدراسات الفلسطينية ، 1993) . ص52-ص54 .

219. حليم بركات . مصدر سابق . ص15 .

220. المصدر السابق . ص15 .

221. ألفت حسن آغا . "وسائل الإعلام الأمريكية" . السياسة الدولية . عدد 87 ،
(أكتوبر 1984) . ص102 .

222. آسيا الميهي . مصدر سابق . ص87 .

223. المصدر السابق . ص87-ص88 .

224. علي الدين هلال . "التطويق الصهيوني للرأي العام الأمريكي" . السياسة الدولية . العدد 33 ، (يوليو 1973) . ص34-ص36 .

225. مصدر سابق . Shlomo Slonim. P218-P219

226. مصدر سابق . PASSIA. Documents on Jerusalem. P193-P196

227. فتحي عطوة . مصدر سابق . ص113 .

228. المصدر السابق . ص113 .

229. مصدر سابق . Jody Boudreault and Yasser Salaam. P61

230. فتحي عطوة . مصدر سابق . ص113 .

231. المصدر السابق . ص113-ص114 .

232. مصدر سابق . ص73 . Jody Boudreault and Yasser Salaam. P61.

233. المصدر السابق . P68-P72 .

234. مصدر سابق . Shlomo Slonim. P251-P225

235. منار الشوربجي . "انتخابات الرئاسة الأمريكية وأولويات القضايا المطوحة" . السياسة الدولية . عدد 175 (أكتوبر 1992) . ص203 .

236. المصدر السابق . ص202-ص203 .

237. جمعية المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطي (مفتاح) . "القدس والانتخابات الأمريكية" . وقائع اللقاء المفتوح بعنوان ، "القدس في الانتخابات الأمريكية" . مفتاح . 2000/5/25 . ص4 .

238. المصدر السابق . ص4-ص5 .

239. المصدر السابق . ص1 .

240. مصدر سابق . Stephen Zenues. P87-P88

هوامش الفصل الرابع

1. توفيق أبو بكر . الولايات المتحدة والنزاع العربي – الصهيوني . ط2 (الكويت : ذات السلاسل ، 1987) . ص152 .
2. وليم ب. كوانت . عملية السلام ، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967 . مصدر سابق . ص84 .
3. ر. بوريسوف . السياسة الأمريكية والشرق الأوسط في السبعينات . ترجمة . شوكت يوسف. (د.م. : د.ن. ، د.ت.) . ص37 .
4. ر. بوريسوف . مصدر سابق . ص67–ص69 .
5. Madiha Rashid Al Madfai . مصدر سابق . P115.
6. ر. بوريسوف . مصدر سابق . ص69–ص71 .
7. Shlomo Slonim . مصدر سابق P250.
8. د. وليم ب. كوانت . عملية السلام ، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الإسرائيلي منذ 1967 . مصدر سابق . ص125 .
9. جورج بول ودوغلاس ب. بول . أمريكا ، إسرائيل علاقات حميمة التورط الأمريكي مع إسرائيل منذ 1947 ، حتى الآن . ترجمة : محمد زكريا إسماعيل . (بيروت : مكتبة بيسان ، 1994) . ص79 .
10. Madiha Rashid Al Madfai . مصدر سابق . P20
11. Shlomo Slonim . مصدر سابق . P237
12. Madiha Rashid Al Madfai . مصدر سابق . P226
13. Stephen Zunes . مصدر سابق . P86
14. Ibrahim Abu-Lughod. "A Palestinian Incentive for a new U.S. Policy". Palestine Israel Journal. Vol. IV, No3/4, (1997/1998). P30.
15. وليم ب. كوانت . عملية السلام ، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967 . مصدر سابق . ص271 .
16. سامي حكيم . القدس والتسوية . (بيروت : دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع ، 1997) . ص102 .
17. Ruth Lapidoth and Moshe Hirsch. مصدر سابق . P474

18. برهان الدجاني . مفاوضات السلام ، والمسار والخيارات والاحتمـــالات . (بـــيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1994) . ص101 .
19. مصدر سابق . PASSIA. Documents on Jerusalem . P126
20. خليل الشقاقي . "اتفاق طابا للمرحلة الانتقالية: استعراض وتقييم" . السياسة الفلسـطينية . عدد 7-8 (صيف - خريف 1995) . ص13-ص15 .
21. مصدر سابق . PASSIA. Documents on Jerusalem . P126
22. إبراهيم أبو لغد . "سياسة أمريكا تجاه فلسطين" . المستقبل العربي . عدد 203 (كـــانون الثاني ، 1996) . ص81 .
23. مصدر سابق . Madiha Rashid Al Madfai . P222-P225
24. المصدر السابق . P225 .
25. المصدر السابق . P226 .
26. المصدر السابق . P226-P227 .
27. عبد الجبار عدوان . القدس عبر الإدارات الأمريكية . القـــدس (حلقنـــان) ، (صيـــف ، 1996) .
28. مصدر سابق . Madiha Rashid Al Madfai . P227
29. وليم ب. كوانت . كامب ديفيد السياسة وصنع القرار . ترجمة حازم صاغية . (بيروت : المطبوعات الشرقية ، 1988) . ص130 .
30. المصدر السابق . ص110 .
31. المصدر السابق . ص112 .
32. مصدر سابق . Shlomo Slonim . P226
33. مصدر سابق . Jody Boudreault and Yasser Salaam . P48
34. مصدر سابق . Shlomo Slonim . P226
35. المصدر السابق . P227 .
36. المصدر السابق . P228 .
37. المصدر السابق . P233 .
38. مصدر سابق . Richard Murphy . P2
39. وليم ب. كوانت . كامب ديفيد السياسة وصنع القرار . مصدر سابق . ص440 .
40. المصدر السابق . ص440-ص441 .
41. المصدر السابق . ص441-ص442 .

42. مصدر سابق . Shlomo Slonim . P240

43. أحمد يوسف القرعي . "أبعاد الموقف المصري تجاه قضية القدس ، (1967-1997)" . السياسة الدولية . عدد 131 (يناير 1998) . ص25 .

44. مصدر سابق . Ruth Lapidoth and Moshe Hirsch . P222-P224

45. مصدر سابق . Jody Boudreault and Yasser Salaam . P57-P58

46. عبد الجبار عدوان . مصدر سابق . ص33 .

47. Michael C. Hudson. The Palestinians, New direction. D.C: (Washington George Twon University Press. (1991) P88-P87.

48. Ibrahim Abu-Lughod. A Palestinian Incentive for New U.S. Policy. P33 . مصدر سابق .

49. غسان سلامة . "العرب ، إسرائيل ، أمريكا والمفاوضات" . المستقبل العربي . عدد 172 (1993/6) ، ص8-ص9 .

50. مصدر سابق . Madiha Rashid Al Madfai . P71-P72

51. George MC. Govern. "The Future Role of the United States in the Middle East". Middle East Policy. Vol, I, No.3, (1992) P2-P3.

52. وليم ب. كوانت . عملية السلام ، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967 . مصدر سابق . P363 .

53. Journal of Palestine Studies. "Documents: D1- President George Bush, Address to Joint Session of Congress on the Middle East, Washington, D.C, 6 March, 1991, (excerpts)". Issue 80, Vol. XX, No.4, (Summer 1991). P180-P181.

54. مصدر سابق . Shlomo Slonim . P286

55. أحمد نافع . الطريق إلى مدريد . (القاهرة : وكالة الأهرام ، 1993) . ص475 .

56. المصدر السابق . ص476 .

57. المصدر السابق . ص476 .

58. مصدر سابق . PASSIA. Documents on Jerusalem . P184

59. أنيس فوزي القاسم . "ورشة العمل : القدس عاصمة فلسطين العربية بين ضراوة الواقع وطموحات المستقبل" . أبحاث الندوة الثالثة 10-13 تشرين الأول 1992 . (عمان : لجنة يوم القدس . 1993) . ص316 .

60. المصدر السابق . ص316-ص317 .

61. المصدر السابق . ص321 .

62. نصير عاروري . "الرؤية الأمريكية والدولية تجاه القدس" . مصدر سابق . ص83 .

63. أنيس فوزي القاسم . "ورشة العمل : القدس عاصمة فلسطين العربية بين ضراوة الواقع وطموحات المستقبل" . ص319 .

64. رزق شقير . مصدر سابق . ص24 .

65. Journal of Palestine Studies. "Documents: D4, Assistant Secretary of State Edward Djerejian, Remarks on the Status of the loan Guarantees, Washington, D. C. 9 March 1993" Issue 88, Vol. XXII, No4, (Summer 1993) P157.

66. أحمد منصور . أضواء على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط . (بيروت : دار ابن حزم 1994) ص26 .

67. Micheal C. Hudson. "The Future of Jerusalem after the Israel- P. L. O. agreement".

من بحوث الندوة العالمية حول القدس وتراثها الثقافي في إطار الحوار الإسلامي – المسيحي ، الرباط 3-5 / جمادى الأولى 1414هـ/19-21 أكتوبر 1993 . (د.م. : منشورات المنظمة الإسلامية للترجمة والعلوم والثقافة ، 1410 هـ/1995) P723 .

68. Donald Neff. "The Clinton Administration and UN Resolution 242" International Politics. Vol. 23, No.2, (1994). P20-P22.

69. المصدر السابق . P23 .

70. المصدر السابق . P334-P335 . Nasser Aruri The Obstruction of Peace

71. خالد إبراهيم بعباع . "أمريكا وقضية القدس – التحول إلى اليمين" . الملف السياسي . (1996/6/7) . ص3 .

72. Journal of Palestine Studies. "Documents: D3, Secretary of State James Baker's, "Five-Point Fram Work for an Israeli-Palestinian Dialogue", Washington, D.C. 10 October 1989". Issue 74, Vol. XIV, No2, (Winter 1990) P169.

73. صالح عبد الجواد . إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي ، آفاق الحاضر والمستقبل . (بيروت : جامعة بيروت ، 1994) . ص13 .

74. مصدر سابق . P57 . PASSIA. Documents on Jerusalem

75. أسامة حلبي . الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب . مصدر سابق ص63 .

76. مصدر سابق . P57 . PASSIA. Documents on Jerusalem

77. برهان الدجاني . "الاعتراف المتبادل بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ورقة إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (قراءة في النصوص)" . المستقبل العربي . عدد 177 ، (تشرين الثاني / نوفمبر 1993) ص34.

78. مصدر سابق . PASSIA. Documents on Jerusalem . P57

79. المصدر السابق . P57-P58 .

80. مصدر سابق . Ruth Lapidoth and Moshe Hirsch . P474-P475

81. المصدر السابق . P475 .

82. رزق شقير . مصدر سابق . ص24 .

83. مصدر سابق . PASSIA. Documents on Jerusalem. P199-P200

84. أسامة حلبي . الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب . مصدر سابق . ص64-ص65 .

85. المصدر السابق . ص65 .

86. رزق شقير . مصدر سابق . ص24 .

87. المصدر السابق . ص25 .

88. John V. whitbeck. "The road to Peace Starts in Jerusalem: The Condominium Solution". Middle East Policy. Vol. 3, No. 3, (1994) P103-P105.

89. رزق شقير . مصدر سابق . ص25 .

90. أسامة حلبي . الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب . مصدر سابق ص65 .

91. رزق شقير. مصدر سابق . ص25 .

92. أسامة حلبي . الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب . مصدر سابق . ص65-ص66 .

93. جليبير اشقير . "الصهيونية والسلام من خطة ألون إلى اتفاقيات واشنطن" . المستقبل العربي . عدد 110 (أيار / مايو ، 1995) . ص19 .

94. مصدر سابق . Shlomo Slonim . P302-P308

95. سامي مسلم . النضال من أجل القدس ، مصدر سابق . ص46 .

96. مصدر سابق . PASSIA. Documents on Jerusalem . P120

97. سامي مسلم . مصدر سابق . ص46-ص47 .

98. المصدر السابق . ص77 .

99. ممـــدوح نوفل . "بين ورطة الانسحاب من لبنان وفشل كامب ديفيد" . جريدة الأيـــام . (رام الله) . 2001/2/5 . ص10 .

100. وليد الخالـــدي . "لهـــذه الأسباب وجب رفض مشـــروع باراك – كلينتـــون للقـــدس". جريدة القدس (القدس) . 2000/8/22 . ص19 .

101. المصدر السابق . ص19 .

102. جريدة الأيام (رام الله) . 2000/7/25 . ص1 ، ص21 .

103. ممدوح نوفل . "بين ورطة الانسحاب من لبنان وفشل كامب ديفيد" . مصدر ســـابق . ص10 .

104. جريدة الأيام (رام الله) . 2000/7/27 . ص21 .

105. المصدر السابق . ص21 .

106. جريدة القدس (القدس) . 2000/7/13 . ص2 .

107. جريدة الأيام (رام الله) . 2000/7/27 . ص21 .

108. جريدة القدس (القدس) . 2000/7/25 . ص23 .

109. جريدة الأيام (رام الله) . 2000/7/27 . ص1 .

110. المصدر السابق . ص21 .

111. جريدة الأيام (رام الله) . 2000/7/25 . ص21 .

112. المصدر السابق . ص21 .

113. جريدة الأيام (رام الله) . 2000/7/26 . ص21 .

114. المصدر السابق . ص21 .

115. جريدة القدس (القدس) . 200/12/25 . ص2 .

116. المصدر السابق . ص2 .

117. جريدة الأيام (رام الله) . 2000/7/26 . ص21 .

118. جريدة الأيام (رام الله) . 2000/8/4 . ص1 .

119. جريدة الحياة الجديدة (رام الله) . 2000/7/31 . ص23 .

120. جريدة القدس (القدس) . 2000/8/8 . ص8 .

121. جريدة القدس (القدس) . 2000/7/26 . ص22 .

122. جريدة الأيام (رام الله) . 2000/7/25 . ص15 .

123. جريدة القدس (القدس) . "تقرير نداف شرغاي / هآرتس : بلديتان ومعـــابر وتقاســم سيادة وتواصل إقليمي – مقترحات أعدها طاقم إسرائيلي لحل قضية القدس" . القدس . 2001/2/1 . ص7 .

الملحق

- **خارطة رقم (1)** : (بلدية القدس عام 1996) مراحل توسيع حدود البلدية .
- **خارطة رقم (2)** : القدس الكبرى .
- **خارطة رقم (3)** : القدس الكبرى والقدس المتروبوليتانية .
- **خارطة رقم (4)** : حدود مقترحة من قبل اللجنة الخاصة بالقضية الفلسطينية طبقاً لقرار التقسيم .
- **خارطة رقم (5)** : القدس بعد عام 1967 .
- **خارطة رقم (6)** : توجهات هيئة الأمم المتحدة المتغيرة نحو القدس 1949 .
- **خارطة رقم (7)** : الموقع المقترح للسفارة الأمريكية بالنسبة إلى مدينة القدس القديمة .
- **خارطة رقم (8)** : صورة جوية للبلدة القديمة تبين تقسيم المدينة حسب المقترحات الأمريكية .
- **خارطة رقم (9)** : حدود مدينة القدس ومواقع الأحياء الفلسطينية واليهودية فيها وفق مقترحات لجنة إيهود براك .

خارطة رقم (1)

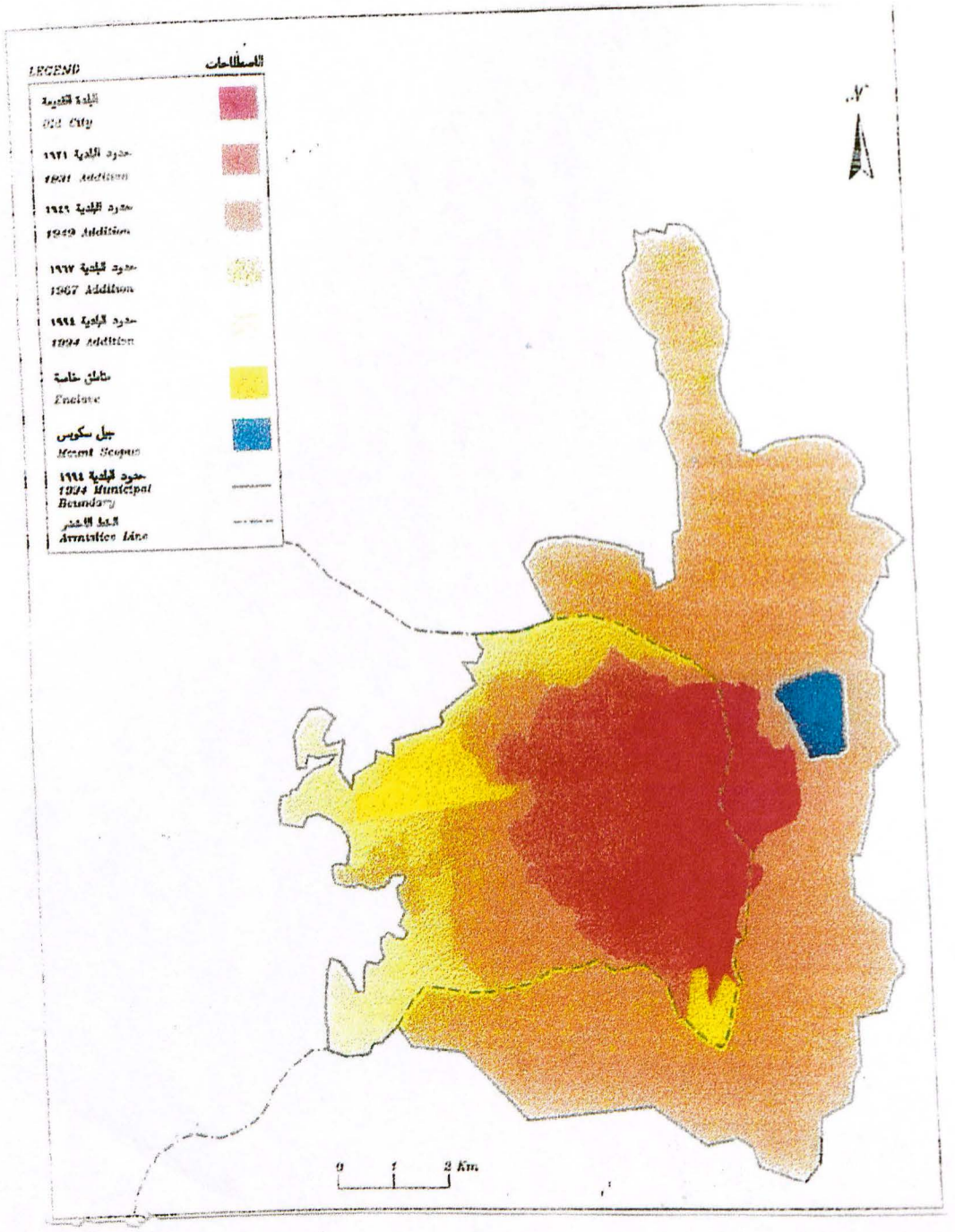

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . القدس – 1998 ، الكتاب الإحصائي السنوي رقم (1) ، كانون أول / ديسمبر 1999 ، رام الله .

خارطة رقم (2)

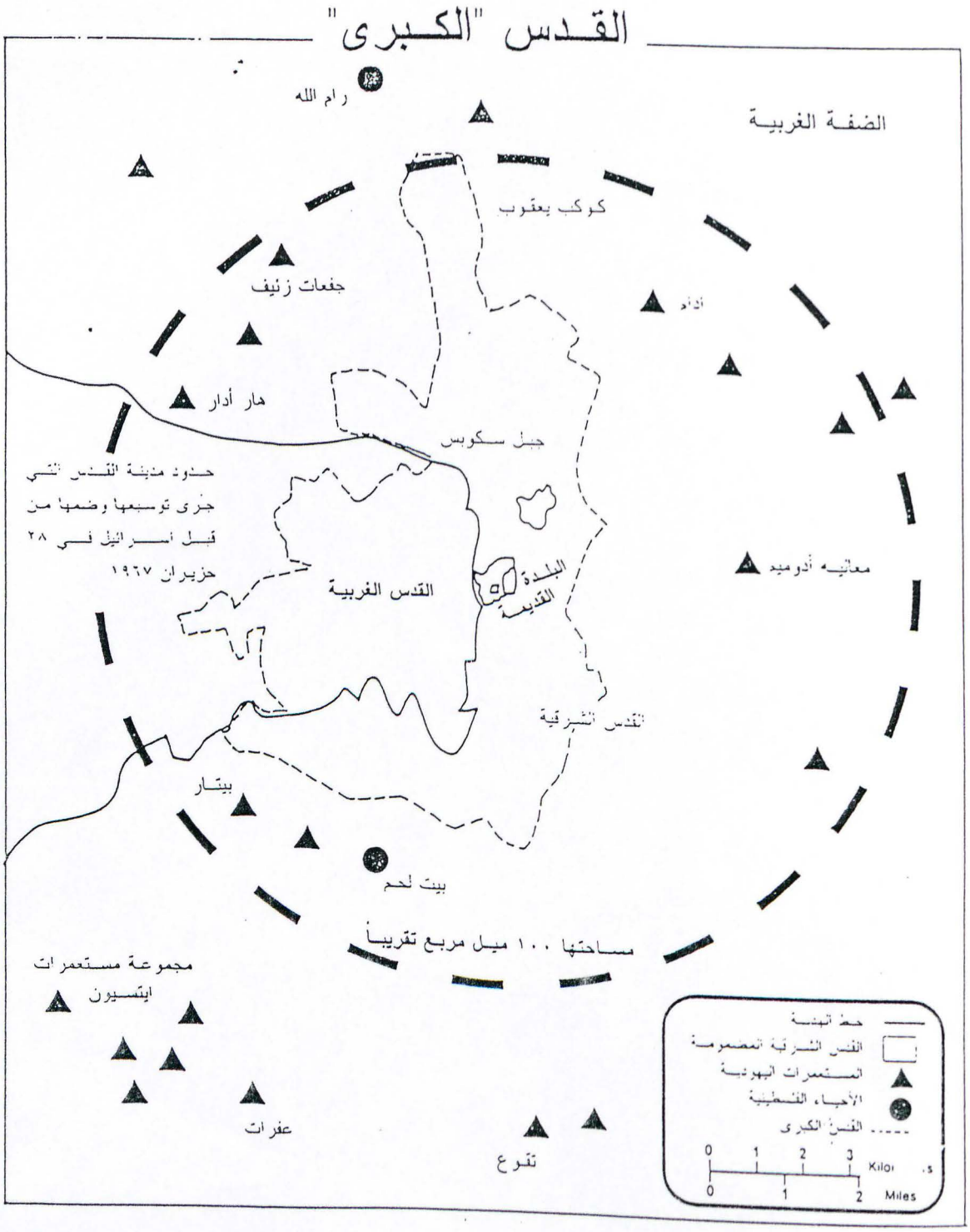

المصدر : رزق شقير . القدس الوضع القانوني والتسوية الدائمة . مصدر سابق .

خارطة رقم (3)

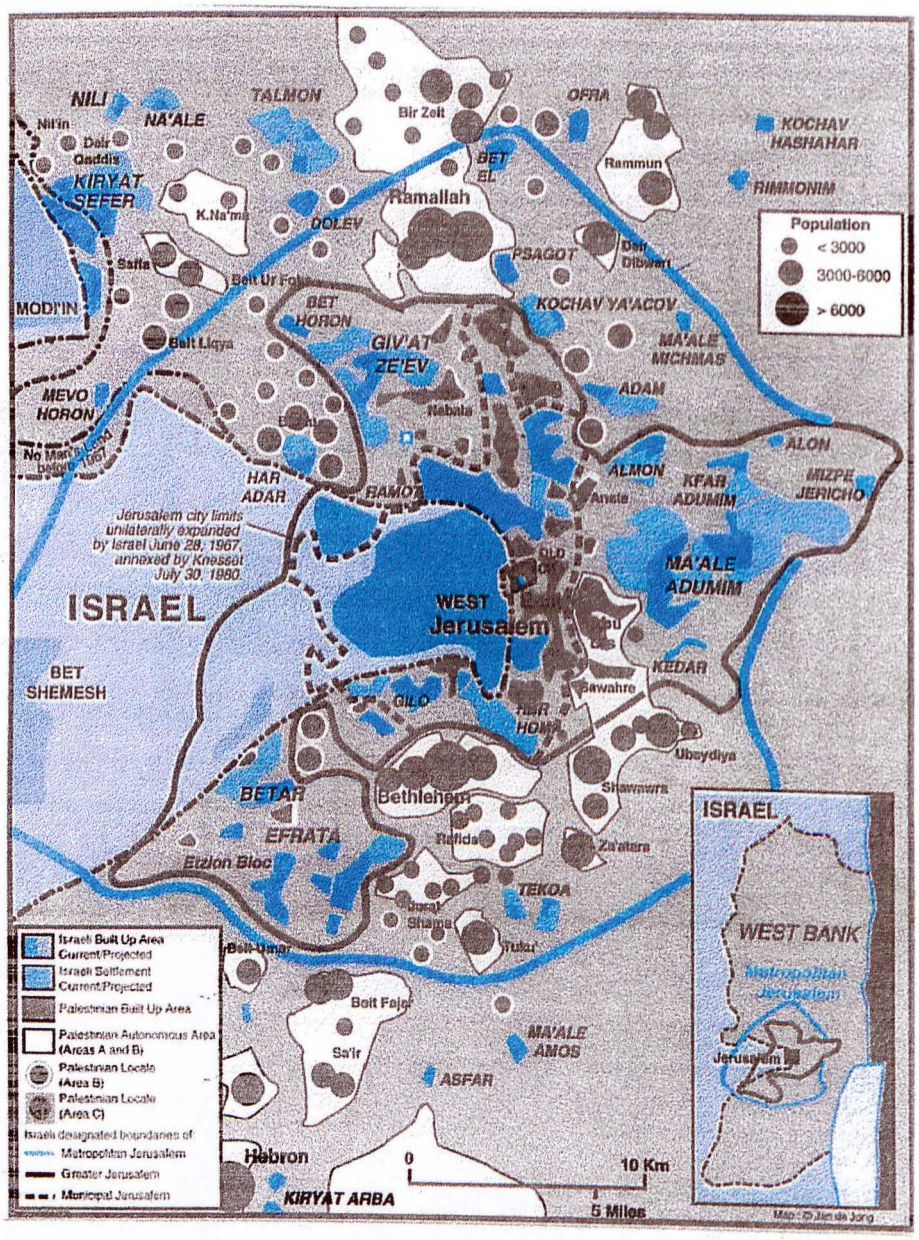

المصدر : وليد الخالدي . أرض السفارة الأمريكية في القدس . ترجمة سميرة نعيم خوري ، بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 2000 .

خارطة رقم (4)

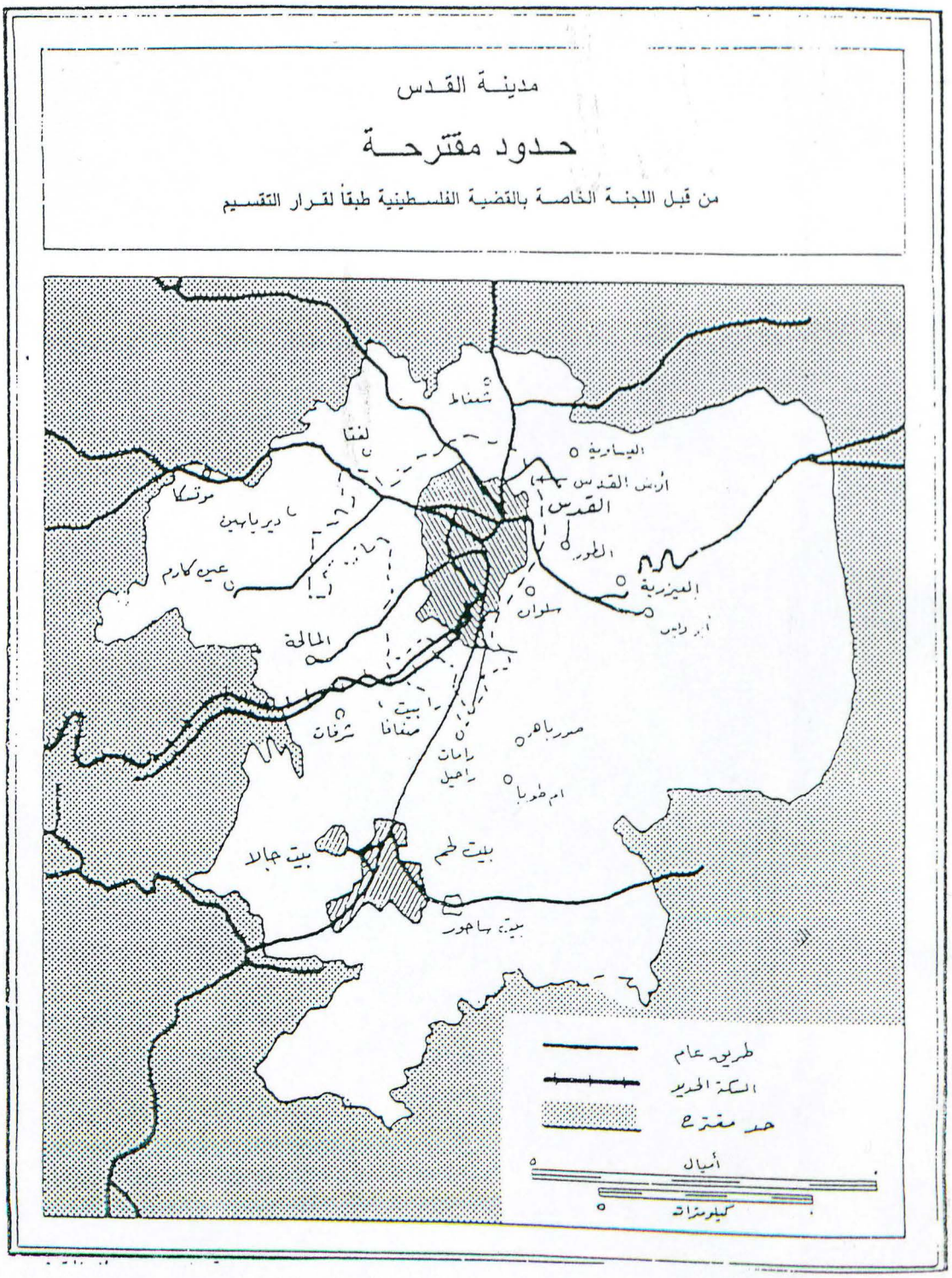

المصدر : رزق شقير . القدس الوضع القانوني والتسوية الدائمة . مصدر سابق .

خارطة رقم (5)

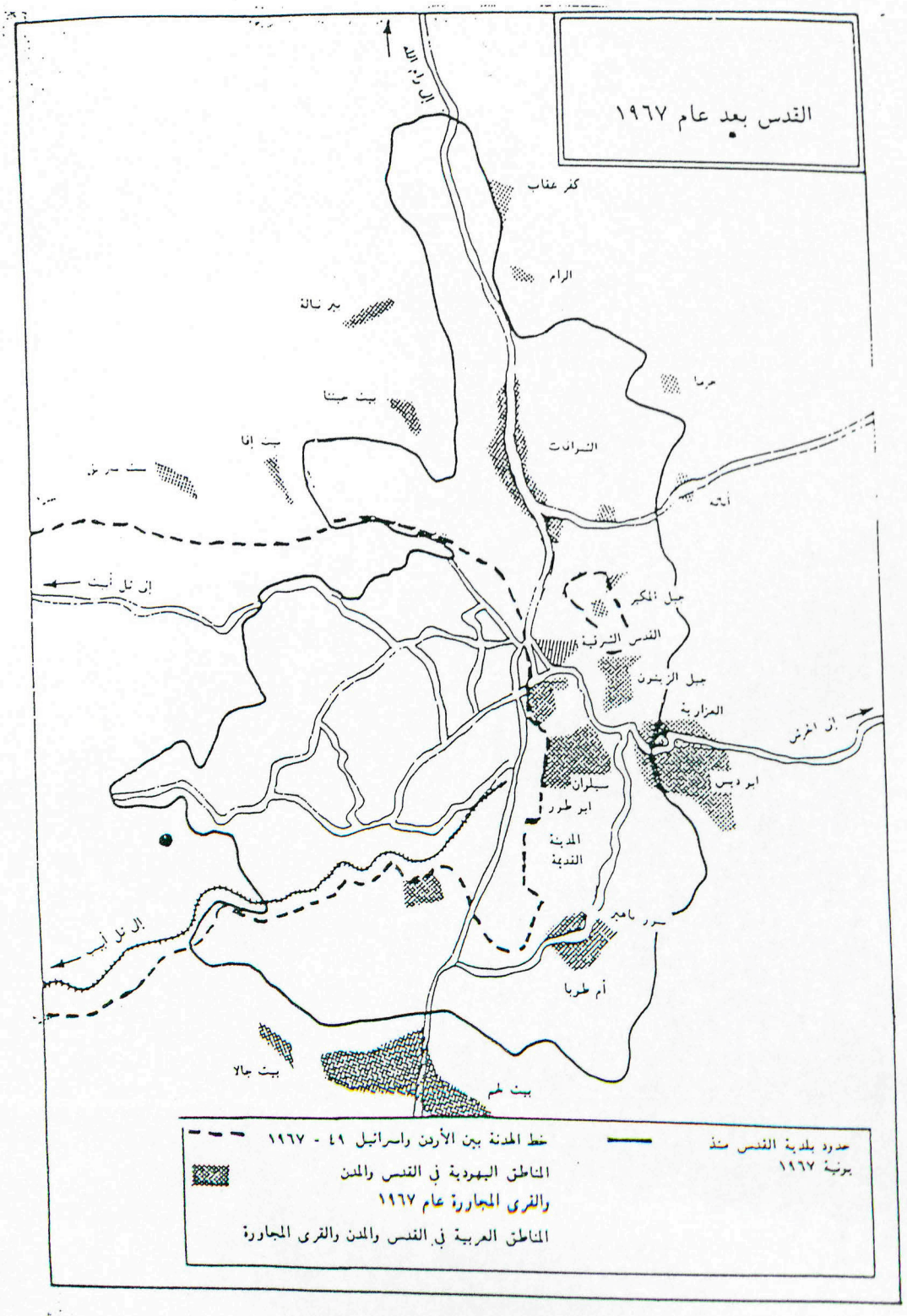

المصدر : كيت ماجواير . تهويد القدس . مصدر سابق .

خارطة رقم (6)

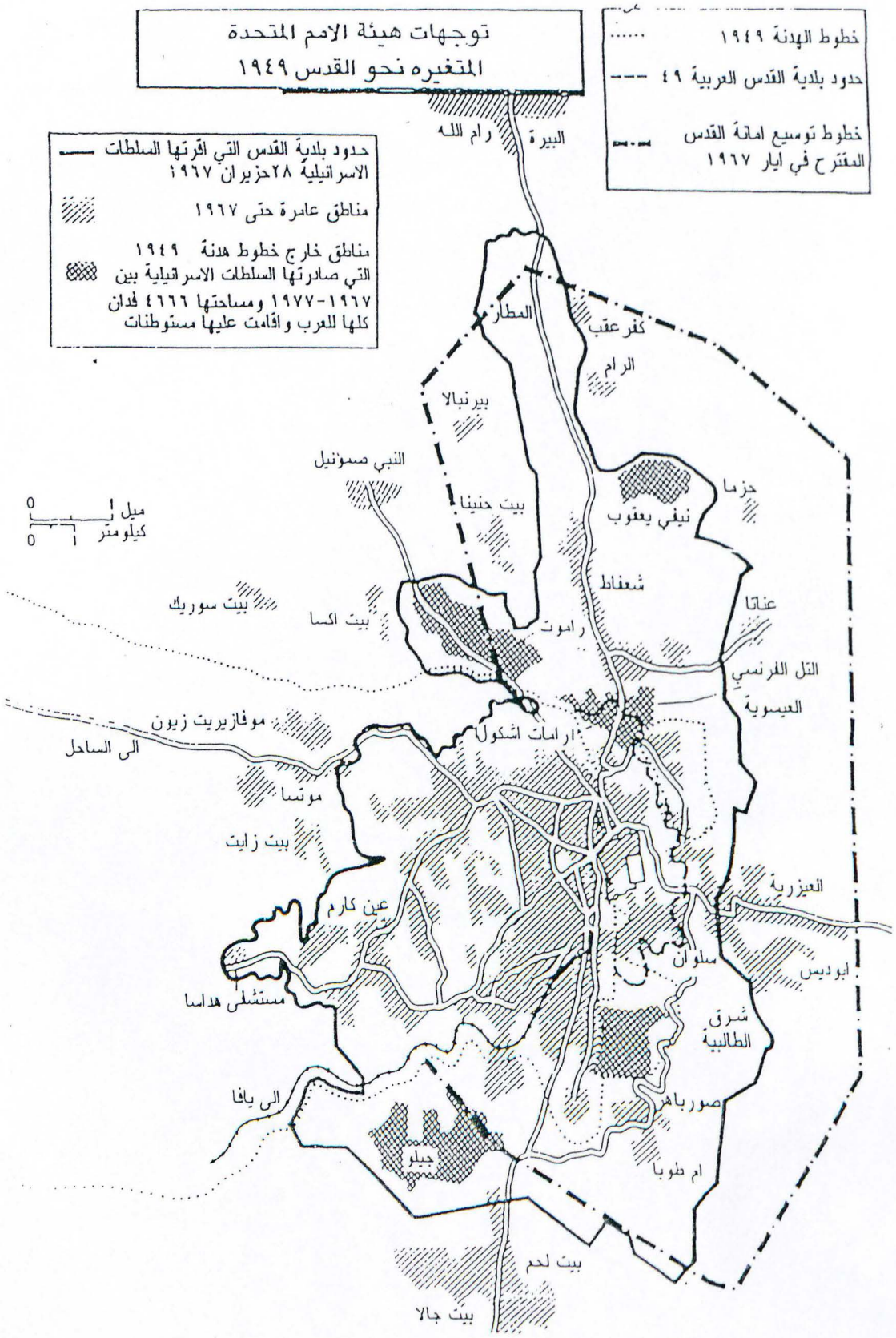

المصدر : رزق شقير . القدس الوضع القانوني والتسوية الدائمة . مصدر سابق .

خارطة رقم (7)

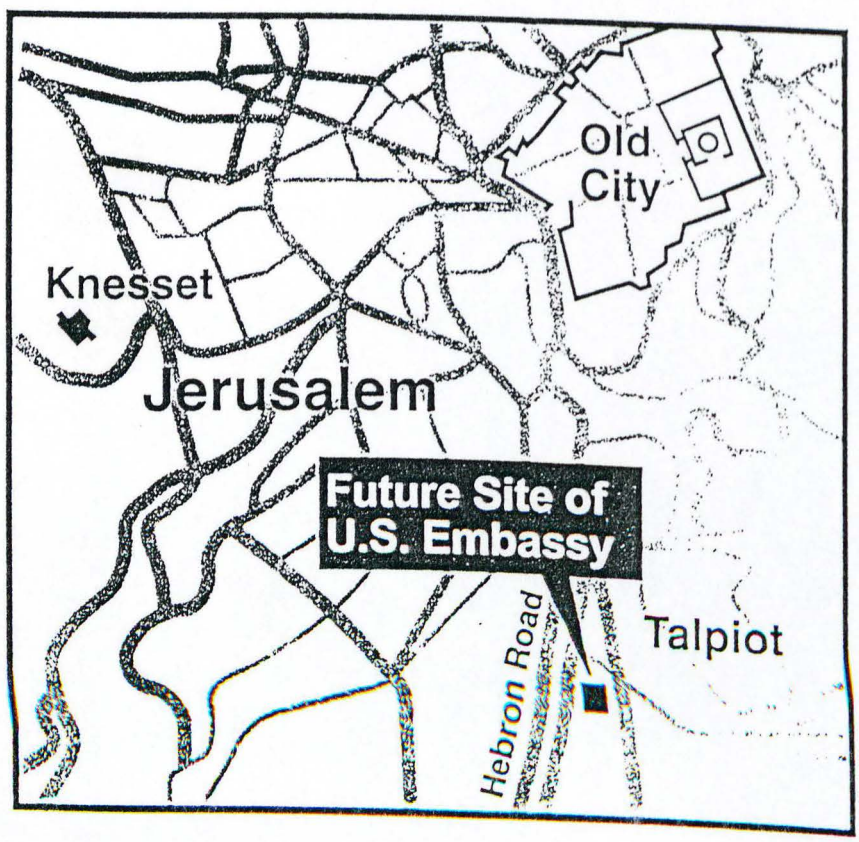

المصدر : وليد الخالدي . أرض السفارة الأمريكية في القدس . مصدر سابق .

خارطة رقم (8)

المصدر : جريدة القدس (القدس) ، 2000/2/25 ، ص2 .

خارطة رقم (9)

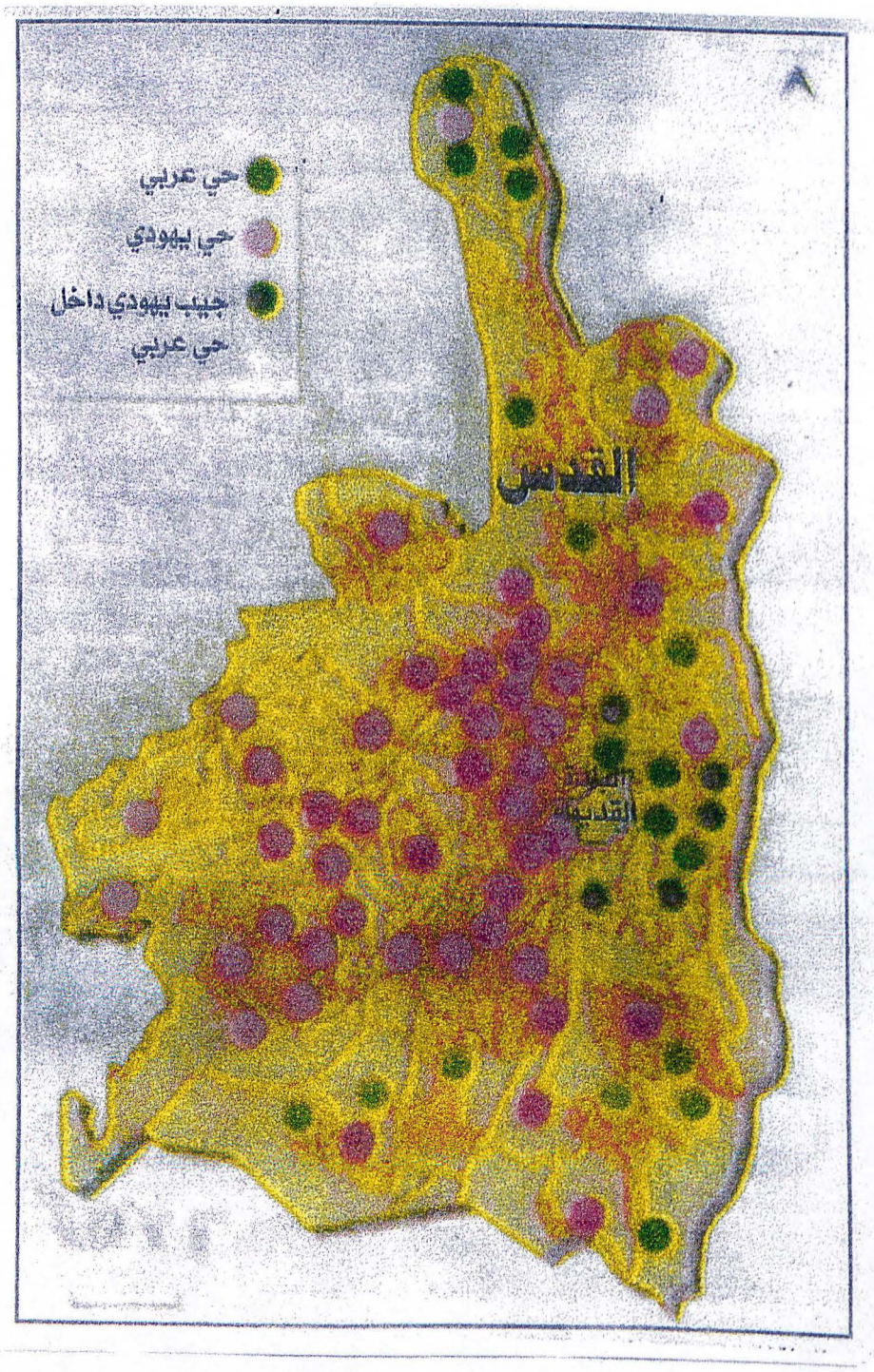

المصدر : جريدة القدس (القدس) ، 2001/2/1 . ص7 .

قائمة المراجع العربية

الكتب :

1. أبو بكر ، توفيق . الولايات المتحدة والنزاع العربي – الصهيوني . ط2 . الكويت : ذات السلاسل ، 1987 .
2. أبو جابر ، إبراهيم ، وجواد الحمد . قضية القدس ومستقبلها . عمان : دار البشير ، 1997 .
3. الباشي ، حسن مصطفى . القدس بين رؤيتين . بيروت : دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ، 1997 .
4. بوريسوف ، د. السياسة الأمريكية والشرق الأوسط في السبعينات . ترجمة شوكت يوسف . د.م. ، د.ن. ، د.ت.
5. بول ، جورج ودوغلاس ب بول . أمريكا ، إسرائيل علاقات حميمة التورط الأمريكي مع إسرائيل منذ 1947 ، حتى الآن . ترجمة حمد زكريا إسماعيل . بيروت : مكتبة بيسان ، 1994 .
6. تشيرجي ، دان . أمريكا والسلام في الشرق الأوسط . ترجمة محمد مصطفى غنيم . القاهرة : دار الشروق ، 1993 .
7. التكروري ، عثمان وياسين . الضفة الغربية وقانون الاحتلال الحربي . القدس : مركز الدراسات الفلسطينية ، 1986 .
8. التميمي ، محمد تيسير . حقيقة القدس التي يدعون . بيروت : المركز القومي للنشر ، 1998 .
9. تيفين ، إدوارد . اللوبي الصهيوني ، اليهود وسياسة أمريكا الخارجية . ترجمة محمود زايد . ط2 . بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 1989 .
10. جريس ، سمير . القدس ، المخططات الصهيونية ، الاحتلال والتهويد . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1981 .

11. الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية . القدس والسياسة الأمريكية (كتيب) . القدس : باسيا ، د.ت.

12. الحسن ، يوسف . البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الصهيوني . (أطروحة دكتوراه) . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1990 .

13. حكيم ، سامي . القدس والتسوية . بيروت : دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع ، 1997 .

14. حلبي ، أسامة . القدس ، آثار ضم القدس إلى إسرائيل على حقوق ووضع سكانها العرب . القدس : باسيا ، 1990 .

15. حلبي ، أسامة . الوضع القانوني لمدينة القدس ومواطنيها العرب . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1997 .

16. الخالدي ، وليد . أرض السفارة الأمريكية في القدس . الملكية العربية والمأزق الأمريكي . ترجمة ، سميرة نعيم خوري . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 2000 .

17. خوري ، سعد جريس ، وعدنان مسلم وموسى درويش . القدس : دراسات فلسطينية ، إسلامية ومسيحية . القدس : مركز اللقاء للدراسات الدينية والتراثية في الأرض المقدسة ، 1996 .

18. الدجاني ، برهان . مفاوضات السلام المسار والخيارات والاحتمالات . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1994 .

19. ربايعة ، غازي . استراتيجية القوتين العظميين في الشرق الأوسط ، 1976-1980 . د.م. : د.ن. ، 1980 .

20. رويضي ، أحمد . تقييد الوجود العربي وتعزيز التواجد اليهودي في القدس . القدس : مركز القدس للنساء ، 1997 .

21. الزين ، سمير ونبيل السهلي . القدس والسلام . الكويت : لجنة يوم القدس ، 1997 .

22. سابيلا ، برنارد . القدس ، الأبعاد الدينية . القدس : باسيا ، 1995 .

23. سارة ، فايز . اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وأوروبا . د.م. : منشورات دار الكرمل ، 1998 .

24. شرابي ، نظام . أمريكا والعرب . لندن : رياض الريس للكتب والنشر ، 1990 .

25. شقير ، رزق . القدس ، الوضع القانوني والتسوية الدائمة . رام الله : الحق ، 1996 .

26. طلال ، الحسن ابن . القدس دراسة قانونية . عمان : لونغمان ، لجنة النشر ، 1979 .

27. العارف ، عارف . المفصل في تاريخ القدس . ط3 . القدس : مطبعة المعارف ، 1992 .

28. عبد الجواد ، صالح . إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي ، أفاق الحاضر والمستقبل . بيروت : جامعة بيروت ، 1994 .

29. عمرو ، يونس . القدس مدينة الله . القدس : المعهد المسكوني للدراسات اللاهوتية ، الطنطور ، 1986 .

30. عواد ، محمود (جمع وتصنيف) . القدس في قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947 . عمان : اللجنة الملكية لشؤون القدس ، 1995 .

31. غرين ، ستيفن . الانحياز ، علاقات أمريكا السرية بإسرائيل . ط2 . القدس : شركة الخدمات النشرية المستقلة المحدودة ، 1992 .

32. غوشة ، محمد هاشم موسى . فتح بيت المقدس . القدس : شركة المطبعة العربية الحديثة ، 1995 .

33. فرحات ، آدمون . القدس في الوثائق الفاتيكانية . بيروت : دار النهار للنشر ، 1991 .

34. القرآن الكريم .

35. القراعين ، يوسف محمد يوسف . حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير . عمان : دار الجليل للنشر ، 1983 .

36. القرعي ، أحمد يوسف . القدس من بن غوريون إلى نتانياهو . باريس : مركز الدراسات العربي الأوروبي . 1997 .

37. الكاتب ، عبد الحميد . القدس ، الفتح الإسلامي ، الغزو الصليبي ، الهجمة الصهيونية . بيروت : دار الشروق ، 1994 .

38. كتن ، هنري . القدس . ترجمة إبراهيم الراهب . دمشق : دار كنعان للدراسات والنشر ، 1997 .

39. كوانت ، وليم ب. كامب ديفيد السياسة وصنع القرار . ترجمة حازم صاغية . بيروت : المطبوعات الشرقية ، 1988 .

40. كوانت ، وليم ب. عملية السلام ، الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الإسرائيلي منذ 1967 . القاهرة : مركز الأهرام ، 1994 .

41. لاتندريس ، آن . المقاومة الفلسطينية في التغيير المدني في القدس 1967-1994 . القدس : باسيا ، 1995 .

42. اللجنة الدولية للصليب الأحمر . اتفاقية جنيف المؤرخة في 12 / آب – أغسطس 1949 . جنيف : اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، 1987 .

43. ماجوار ، كيت . تهويد القدس ، الخطوات الإسرائيلية للاستيلاء على القدس . القدس : دار الآفاق الجديدة ، 1981 .

44. مسلم ، سامي . النضال من أجل القدس . القدس : باسيا ، 1996 .

45. مقار ، شفيق . المسيحية والتوراة . لندن : رياض الريس للكتب والنشر ، 1992 .

46. منصور ، أحمد . أضواء على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط . بيروت : دار ابن حزم . 1994 .

47. منصور ، كميل . الولايات المتحدة وإسرائيل العروة الأوثق . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1993 .

48. نافع ، أحمد . الطريق إلى مدريد . القاهرة : وكالة الأهرام ، 1993 .

49. نيكسون ، ريتشارد . أمريكا والفرصة التاريخية . ترجمة زكريا إسماعيل . بيروت : مكتبة بيسان ، 1992 .

50. يوسف ، حمد أحمد عبد الله . بيت المقدس من العهد الراشدي وحتى نهاية الدولة الأيوبية . القدس : دائرة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، 1982 .

المقالات والدوريات :

1. أبو عيد ، عبد الله . "إسرائيل واتفاقية جنيف الرابعة" . صامد الاقتصادي . العـــدد 7 ، 8 ، السنة الرابعة ، كانون الثاني – شباط – آذار ، 1992 . ص121–ص126 .

2. أبو لغد ، إبراهيم . "سياسة أمريكا تجاه فلسطين" . المســـتقبل العربـــي . عـــدد 203 ، كانون الثاني ، 1996 . ص80–ص86 .

3. أسعد ، منى . "القدس في الأمم المتحدة" . صامد الاقتصادي . عدد 107 ، الســـنة 19 ، كانون الثاني – شباط – آذار ، 1997 . ص25–ص35 .

4. إشقير ، جليبير . "الصهيونية والسلام من خطـــــة آلـــون إلـــى اتفاقيـــات واشـــنطن" . المستقبل العربي . عدد 110 ، أيار 1995 ، ص19–ص25 .

5. آغا ، ألفت حسن . "وســـائل الإعـــلام الأمريكيـــة" . السياســـة الدوليـــة . عـــدد 87 ، أكتوبر 1984 . ص99–ص107 .

6. بعباع ، خالد إبراهيم . "أمريكا وقضية القدس – التحول إلى اليمين" . الملف السياســـي . 1993/6/7 . ص1–ص10 .

7. التفكجي ، خليل . "تهويد القدس ، حقائق وأرقـــام" . مجلـــة الدراســـات الفلســـطينية ، عدد 22 ، ربيع 1995 . ص121–ص131 .

8. جرجس ، فواز . "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي : كيف تضع ؟ ومـــن يضعها"؟ . المستقبل العربي . عدد 233 ، 1998/7 ، ص78–ص103 .

9. جمعية المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطي : "القـــدس والانتخابـــات الأمريكية" وقائع اللقاء المفتوح بعنوان القدس في الانتخابات الأمريكيـــة 2000/5/25 . القدس : المبادرة الفلسطينيـــة لتعميق الحوار العالمي والديمقراطي ، 2000 .

10. جهشان ، خليل . "القدس في الانتخابات الأمريكية" . مفتـــاح : "القـــدس والانتخابـــات الأمريكية" وقائع اللقاء المفتوح 2000/5/25 . القدس : المبادرة الفلســـطينية لتعميـــق الحوار العالمي والديمقراطي ، 2000 .

11. الحديثي ، هاني الياس وعصام فاهم العامري . "الحقوق العربية الفلسطينية في القدس ما بين الشرعية الدولية وسياسة التهويد الإسرائيلية" . أبحاث الندوة السابعة بعنوان الحقوق العربية الثابتة في القدس5-8 / تشرين الأول ، 1996 . عمان : لجنة يوم القدس ، 1996 .

12. الحزماوي ، محمد ماجد . "الحقوق العربية الفلسطينية في القدس ما بين الشرعية الدولية وسياسة التهويد الإسرائيلية" . أبحاث الندوة السابعة بعنوان الحقوق العربية الثابتة في القدس 5-8 / تشرين الأول ، 1996 . عمان : لجنة يوم القدس ، 1996 .

13. الحسيني ، فيصل . "الإسرائيليون ملزمون بأن ينهوا احتلالهم لمدينة القدس" . نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس . جامعة بيرزيت : مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني ، 1998 .

14. حيدر ، عزيز . "السياسة الإسرائيلية تجاه مستقبل القدس" . السياسة الفلسطينية . العدد 13 ، 1997 . ص130-ص136 .

15. حيدر ، عزيز . "رؤية إسرائيلية لمستقبل القدس" . نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس . جامعة بيرزيت : مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني ، 1998 .

16. الخالدي ، أحمد سامح وحسين جعفر آغا . "الدولتان العظيمتان والمنطقة ، بعض آثار التغييرات الأخيرة" . مجلة الدراسات الفلسطينية . العدد 1 ، شتاء 1991 . ص10-ص20 .

17. خليفة ، أحمد . "الانتخابات الإسرائيلية" . مجلة الدراسات الفلسطينية . العدد 27 ، 1996 . ص94-ص98 .

18. خليل ، نانيس مصطفى . "الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية" . السياسة الدولية . العدد 127 ، يناير 1997 . ص80-ص84 .

19. الدجاني ، برهان . "الاعتراف المتبادل بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ورقة إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (قراءة في النصوص)" . المستقبل العربي . عدد 177 ، تشرين الثاني 1993 . ص30-ص50 .

20. دمبر ، ماكيل . "المجموعة الأوروبية والقدس" . شؤون تنموية . المجلد الخامس ، عدد 2 و 3 ، 1996 . ص45-ص50 .

21. دواس ، أمين . "حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير" . صامد الاقتصادي . عدد 78 ، السنة الرابعة ، كانون الثاني – شباط – آذار ، 1992 . ص10–ص15 .

22. الراهب ، متري . "ارتباط المسيحيين بالقدس" . القدس ، دراسات فلسطينية ، إسلامية ومسيحية . القدس : مركز اللغات للدراسات الدينية والتراثية في الأرض المقدسة ، 1996 .

23. رايتر ، إسحاق . "القدس مسائل دينية وأماكن مقدسة" . القدس ، الأبعاد الدينية . القدس : باسيا ، 1995 .

24. الرملاوي ، نبيل . "حقوق الشعب الفلسطيني في ضوء القانون الدولي" . شؤون فلسطينية . عدد 225–226 ، كانون الأول 1991 – كانون الثاني يناير 1992 . ص51–ص60 .

25. روبنبرغ ، تشريل . "إدارة بوش والفلسطينيون ، إعادة تقييم" . فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون . تحرير ميخائيل سليمان . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996 .

26. سعودي ، هالة . "الكونغرس والصراع العربي الإسرائيلي" . السياسة الدولية . عدد 78 ، أكتوبر 1984 ، ص84–ص91 .

27. سعيد ، عبد المنعم . "المقدمة والمنهج في صنع السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي" . السياسة الدولية . عدد 78 ، أكتوبر 1984 . ص74–ص76 .

28. سلامة ، غسان . "أربع أوراق حول السياسة الأمريكية في المنطقة العربية" . المستقبل العربي . العدد 30 ، تموز 1981 ، ص150–ص160 .

29. سلامة ، غسان . "العرب ، إسرائيل ، أمريكا والمفاوضات" . المستقبل العربي . عدد 172 ، 1993/6 . ص6–ص20 .

30. السيد ، موسى . "الإعلام الصهيوني في الولايات المتحدة والبنية الاقتصادية والسياسية" . شؤون فلسطينية . عدد 229–230 ، نيسان – أيار 1992 . ص75–ص86 .

31. شريتح ، اسمهان . "قضية القدس في ضوء قرارات الجامعة العربية ومؤتمرات القمة" . صامد الاقتصادي . العدد 107 ، السنة 19 ، كانون الثاني – شباط – آذار ، 1996 . ص55–ص60 .

32. شعبان ، إبراهيم . "الآثار القانونية لإقامة الدولة الفلسطينية" . السياسة الفلسطينية . العدد 24 ، السنة 9 ، خريف ، 1999 . ص70–ص80 .

33. الشقاقي ، خليل . "اتفاق طابا للمرحلة الانتقالية : استعراض وتقييم" . السياسة الفلسطينية . عدد 7–8 ، صيف – خريف 1995 . ص11–ص20 .

34. الشنطي ، انتصار . "الولايات المتحدة الأمريكية وقضية القدس" . صامد الاقتصادي . عدد 107 ، السنة 19 ، كانون الثاني – شباط – آذار ، 1997 . ص175–ص180 .

35. الشوربجي ، منار . "انتخابات الرئاسة الأمريكية وأولويات القضايا المطروحة" . السياسة الدولية . عدد 175 ، أكتوبر 1992 . ص202–ص205 .

36. الشوربجي ، منار . "أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية داخل أمريكا" . السياسة الدولية . عدد 125 ، يوليو 1996 . ص108–ص113 .

37. صالح ، هالة . "الإطار القانوني لقضية القدس" . صامد الاقتصادي . عدد 107 ، كانون الثاني – شباط – آذار ، 1997 . ص13–ص20 .

38. الصالحي ، عبد الرحمن . "مسألة تدويل القدس بين السياسة والقانون الدولي" . شؤون فلسطينية . عدد 202 ، كانون الثاني ، 1990 . ص40–ص50 .

39. عاروري ، نصير . "الرؤية الأمريكية والدولية تجاه القدس" . نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس . جامعة بيرزيت : مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني ، 1998 .

40. العباسي ، نظام . "عروبة القدس عبر العصور التاريخية" . بحوث الندوة العالمية حول القدس وتراثها الثقافي في إطار الحوار الإسلامي المسيحي . الرباط 3–5 جمادى الأولى 1414هـ/19–21 أكتوبر 1993 . الرباط : المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) ، 1995 .

41. عبد الجواد ، جمال . "البيروقراطية وصنع القرار" . السياسة الدولية . عدد 78 ، أكتوبر 1984 . ص114–ص126 .

42. عبد المجيد ، وحيد . "الانتخابات الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط" . السياسة الدولية . عدد 79 ، يناير 1985 . ص35-ص40 .

43. عثامنة ، خليل . "الوجه السياسي لمدينة القدس في صدر الإسلام ودولة بني أمية" . نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس . (تحرير) عبد الجواد صالح . جامعة بيرزيت : مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني ، 1998 .

44. عطوة ، فتحي حسن . "القدس في الانتخابات الأمريكية" . السياسة الدولية . عدد 77 ، يوليو 1984 . ص108-ص113 .

45. عفيفي ، مصطفى محمود . "وضع قرارات هيئة الأمم المتحدة موضع التنفيذ" . أبحاث الندوة السابعة بعنوان "الحقوق العربية الثابتة في القدس 5-8 / تشرين الأول ، 1996 . عمان : لجنة يوم القدس ، 1996 .

46. عياد ، عبد الرحمن . "مكانة القدس في الإسلام" . مجلة الإسراء . عدد 24 ، جمادى الأولى / جمادى الآخرة 1420هـ ، آب / أيلول 1999 . ص60-ص70 .

47. غولد ، دوري . "القدس ، الحل الدائم في دراسة لمركز يافي" . مجلة الدراسات الفلسطينية . عدد 26 ، 1996 . ص25-ص35 .

48. الفرا ، محمد . "قضية القدس على الساحتين الدولية والعربية" . مجلة شؤون عربية . عدد 40 ، كانون الأول ، 1984 . ص8-ص12 .

49. فرح ، نادية رمسيس . "دور جماعات الضغط في التأثير على وضع القرار الأمريكي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي" . السياسة الدولية . عدد 72 ، أكتوبر 1984 . ص109-ص113 .

50. القاسم ، أنيس فوزي . "هل تصبح القدس مقراً للسفارة الأمريكية في إسرائيل" . أبحاث الندوة الأولى 2-5 أكتوبر 1989 . الكويت : لجنة يوم القدس ، 1989 .

51. القاسم ، أنيس فوزي . "ورشة العمل : القدس عاصمة فلسطين العربية بين ضراوة الواقع وطموحات المستقبل" . أبحاث الندوة الثالثة 10-13 تشرين الأول 1992 . عمان : لجنة يوم القدس ، 1993 .

52. قبعة ، كمال . "مشكلة القدس في ضوء مبادئ وقرارات الشرعية الدولية" . صامد الاقتصادي . عدد 87 ، كانون الثاني – شباط – آذار ، 1992 . ص90–ص100 .

53. القرعي ، أحمد يوسف . "أبعاد الموقف المصري تجاه قضية القدس ، 1967–1997" . السياسة الدولية . عدد 131 ، يناير 1998 ، ص25–ص30 .

54. ماليسون ، توماس . "قضية القدس في القانون الدولي ، الوضع القانوني والانطلاق نحو الحل" . الباحث . عدد 24 ، السنة 4 ، تموز – كانون أول ، 1982 . ص115–ص200 .

55. منصور ، هالة . "الرؤية الإسرائيلية للقدس" . صامد الاقتصادي . عدد 107 ، السنة 19 ، كانون الثاني – شباط – آذار ، 1997 . ص161–ص170 .

56. الميهي ، آسيا . "الرأي العام في السياسة الخارجية الأمريكية" . السياسة الدولية . عدد 127 ، شباط 1996 . ص85–ص93 .

57. نجم ، رائف . "عروبة القدس عبر التاريخ" القدس : دراسات فلسطينية ، إسلامية ومسيحية . القدس : مركز اللقاء للدراسات الدينية والتراثية في الأرض المقدسة ، 1996 .

58. Hudson, Michael C. "the future of Jerusalem after the Israel-P. L. O. agreement".

بحوث الندوة العالمية حول القدس وتراثها الثقافي في إطار الحوار الإسلامي – المسيحي الرباط 3–5 جمادى الأولى 1414هـ/19–21 أكتوبر 1993 . الرباط : منشورات المنظمة الإسلامية للترجمة والعلوم والثقافة ، 1410هـ/1995 .

59. هلال ، علي الدين . "التطويق الصهيوني للرأي العام الأمريكي" . السياسة الدولية . العدد 33 ، يوليو 1973 . ص34–ص47 .

60. ياسين ، عبد القادر . "كيف قوضت إسرائيل مشروع تدويل القدس" . صامد الاقتصادي . عدد 107 ، السنة 19 ، كانون الثاني – شباط – آذار ، 1997 . ص130–ص137 .

الصحف ومصادر أخرى :

1. بركات ، حليم . "العلاقة الأمريكية الإسرائيلية من يفيد من ؟ "جريدة الأيام (رام الله) . 1998/5/17 . ص15 .
2. جريدة القدس (القدس) . "تقرير نواف شرغاي / هآرتس : بلديتان ومعابر وتقاسم سيادة وتواصل إقليمي – مقترحات أعدها طاقم إسرائيلي لحل قضية القدس" . 2001/2/1 . ص7 .
3. الخالدي ، وليد . "لهذه الأسباب وجب رفض مشروع باراك – كلينتون للقدس" . جريدة القدس (القدس) . 2000/8/22 ، ص19 .
4. الخالدي ، وليد . "هكذا تمزقت وحدة القدس الدينية" . جريدة الأيام (رام الله) . 2000/11/23 . ص17 .
5. الشعيبي ، عيسى . "بيت الشرق بين النص التاريخي والرمزية السياسية" . جريدة القدس (القدس) . 1999/6/7 . ص14 .
6. عدوان ، عبد الجبار . القدس عبر الإدارات الأمريكية . جريدة القدس (حلقتان) ، 1996 .
7. الفرا ، عبد الناصر . "القانون الدولي ووضع القدس" . جريدة القدس (القدس) . 2000/11/28 . ص15 .
8. نوفل ، ممدوح . "بين ورطة الانسحاب من لبنان وفشل كامب ديفيد" . جريدة الأيام (رام الله) . 2001/2/5 ، ص10 .

- أعداد مختلفة من الصحف اليومية :
  - جريدة القدس .
  - جريدة الأيام .
  - جريدة الحياة الجديدة .
  - Jerusalem Post .

- مصادر من الإنترنت :

Internet: htt://www. aipac. Org/what is/why.htm. AIPAC's Agenda. 4/9/1999.

قائمة المراجع الإنجليزية

الكتب :

1. Al Madfai, Madiha Rashid. Jordan, the United States and the Middle East Peace process 1974-1991. Cambridge: University press, 1993.
2. Aruri, Naseer. The obstruction of peace. Maine: Common courage press, 1995.
3. Baskin, Gershon. Jerusalem of Peace. Jerusalem: Israel, Palestine center for research and information, 1994.
4. Boudreault, Jody, and Yasser Salaam (Editors). U.S official statements (the Status of Jerusalem). Washington, D.C: Institute for Palestine studies, 1992.
5. Cattan, Henry. Palestine and International Law. London: Longman L.t.d., 1973.
6. Cattan, Henry. Jerusalem. London: Croom helm, 1981.
7. De Waart, Paul J.I.M. The Legal Status of Palestine Under International Law. Birzeit: Birzeit university law center, 1995.
8. Hudson, Michael C. The Palestinians, New Direction. Washington D.C: George Town university press, 1991.
9. Khalidi, Walid. Islam the West and Jerusalem. Washington D.C,: George Town university, 1996.
10. Lapidoth, Ruth and Moshe Hirsch. The Jerusalem Question and its Resolution: Selected Documents. Dordrecht: Martinus Nijhoff publishers, 1994.
11. Mallison, Thomas W. and Sally. V. Mallison. The Palestine Problem. London: Longman group limited, 1986.
12. Mazzawi, Musa E. Palestine and the Law. London: Ithaca press, 1997.
13. Neff, Donald. Fallen Pillars: U.S Policy Towards Palestine and Israel Since 1945. Washington D.C,: institute for Palestine studies, 1995.

14. PASSIA. Documents on Jerusalem. Jerusalem: Palestinian academic society for the study of international affairs, 1996.

15. Roberts, Adam and Richard Guelf (editors). Documents on the Laws of War. Oxford: Clarendon press, 1989.

16. Slonim, Shlomo. Jerusalem in America's Foreign Policy 1947-1997. London: Kluwer law international, 1998.

17. Stone, Julius. Israel and Palestine, assault on the Law of Nations. London: The Johns Hopkins university press, 1981.

18. United Nations. The Origins and Evolution of the Palestine Problem 1917-1988. New York: United Nations, 1990.

المقالات والدوريات :

1. Abu-Amr, Ziad. "The significance of Jerusalem: A Muslim prespective". Palestine-Israel Journal. Vol. II, No. 2, 1995: P21-P27.

2. Abu-Lughod, Ibrahim. "A Palestinian incentive for a new U.S. policy". Palestine Israel Journal. Vol. IV, No.3/4, 1997/1998. P25-P31.

3. Cattan, Henry. "The status of Jerusalem under international law and United Nation resolutions". Middle East Council of Churches Perspectives., July 1990, P41-P45.

4. Elgindy, Khalid. "AIPAC 1995: Politics and priorities". Journal of Palestine Studies. Issue 96, Vol. XXIV, No. 4, Summer 1995: P83-P84.

5. Fuller, Graham. E. "The Middle East in US-Soviet relations". Middle East Journal. Vol. 44, No.3, Summer 1990. P415-P420.

6. Govern, George MC. "The future role of the United States in the Middle East". Middle East Policy. Vol. I, No.3, 1992. P2-P6.

7. Herrmann, Richard. K. "Russian policy in the Middle East: Strategic change and tactical contradictions". The Middle East Journal. Vol. 48, No.4, Autumn, 1994. P454-P458.

8. Journal of Palestine Studies. "Documents: D2, hearing of the senate foreign relation, committee for the confirmation of John Kelly as assistant secretary of state for Near East and South Asian affairs.

Washington, D.C, 5, June 1989 (excerpts)". Issue 73, Vol. XIX, No.1, Autumn 1989. P160-P161.

9. Journal of Palestine Studies. "Documents: D3, secretary of state James Baker's, five-point frame work for an Israeli-Palestinian dialogue", Washington, D.C. 10 October 1989. Issue 74, Vol. XIV, No.2, Winter 1990. P162-P188.

10. Journal of Palestine Studies. "Documents: D5, concurrent resolution on Jerusalem, U.S senate (S. Con. Res 106) and U.S house of representatives (H. Con. Res 290), Washington, D.C, 22 March and 23 April, 1990, respectively". Issue 76, Vol. XIX, No.4, Autumn 1990. P182-P184.

11. Journal of Palestine Studies. "Documents: D1- president George Bush, address to joint session of congress on the Middle East, Washington, D.C, 6 March 1991, (excerpts)". Issue 80, Vol. XX, No.4, Summer 1991. P180-P181.

12. Journal of Palestine Studies. "Documents. D3. United States congress loan guarantees legislation, Washington, D.C. 5 October 1992". Issue 86, Vol. XXII, No.2, Winter 1993. P157-P162.

13. Journal of Palestine Studies. "Documents: D4, assistant secretary of state Edward Djerejian, remarks on the status of the loan guarantees, Washington, D.C, 9 March 1993". Issue 88, Vol. XXII, No. 4, Summer 1993. P157-P159.

14. Journal of Palestine Studies. "Avinoam Bar-Yousef: (The Jews who run clinton's cabinet), Maariv, Tel Aviv 2, September 1994. (excerpts)". Issue 94, Vol. XXIV, No.2, Winter 1995. P146-P150.

15. Journal of Palestine Studies. "Documents: D3. president Bill Clinton address to annual AIPAC convention, Washington D.C, 7 May 1995 (excerpts)". Issue 96, Vol. XXIV, No.4, Summer 1995. P152-P162.

16. Journal of Palestine Studies. "Documents: D6, senate of the United States 104 the congress, first session, S. 770 (Jerusalem embassy relocation implementation act of 1995) Washington, 9, May 1995". Issue 96, Vol. XXIV, No.4, Summer 1995. P157-P161.

17. Khalidi, Walid, "Implications of the U.S embassy relocation". Jerusalem Quarterly File. Vol. 8, Spring 2000. P2-P8.

18. Layne, Christopher and Benjamin Schwarz. "American hegemony without and enemy". Foreign Policy. No. 92, fall 1993. P5-P7.

19. Murphy, Richard. "American policy towards Jerusalem: where it has been and where is it going?". The International Conference on Jerusalem. Dec.13, 14, 1999. London: The royal institute for international affairs, 1999.

20. Neff, Donald. "Jerusalem in U.S policy. "Journal of Palestine Studies. Vol. XXIII, No.1, Issue 89, Autumn 1993. P20-P45.

21. Neff, Donald. "The Clinton administration and U.N resolution 242". International Politics. Vol. 23, No. 2, 1994. P20-P30.

22. Nelson, Nancy Jo. "The zionist organizational structure". Journal of Palestine Studies. Issue 37, Vol. X, No.1, Autumn 1980. P80-P90.

23. Quandt, William B. "Lyndon Johnson and the June 1967 war: what color was the light?". The Middle East Journal. Vol. 46, No.2, Spring 1992. P200-P205.

24. Spiegel, Steven L. "U.S policy makers in the Middle East, the activist impulse and the global vision". Journal of Arab Affairs. Vol. 4, No.2, Fall 1985. P67-P83.

25. Whitbeck, John V. "The road to peace starts in Jerusalem: the condominium solution". Middle East Policy. Vol. 3, 1994. P103-P106.

26. Zenues, Stephen. "U.S policy towards Jerusalem: Clintons shift to the right". Middle East Policy. Vol. III, No.3, 1994. P83-P92.